كتاب الأهرام الاقتصادى

173

الحرب والسلام فى افريقيا

دكتور عبد الملك عودة



العدد 173 - أول مايو 2002 الثمن ٣ جنيهات

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة
ابراهيم نافع

رئيس التحرير
عصام رفعت

مدير التحرير
شهيرة الرافعى

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية
فايزة فهمى

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولارا امريكيا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا أمريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠
— تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦
— فاكسيملى : ٥٧٨٦٠٢٣
— الرقم البريدى : ١١٥١١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

الحرب والسلام
فى افريقيـــا

دكتور عبد الملك عودة

العدد 173 - أول مايو 2002

مقدمة

كعادتنا فى كل عام هذا هو كتابنا السنوى عن أفريقيا إنه الرحلة التى نبحر فيها مع العالم الأستاذ الدكتور عبدالملك عودة ونتعرف علي أهم القضايا التى شغلت القارة خلال العام الماضى وأهم الأحداث التى مرت بها وبؤر الصراع فيها.

أنه بالفعل رحلة يجوب القارئ خلالها بمختلف البقاع فى أفريقيا ويتعرف فيها علي مناطق وقضايا لاتنال فى المعتاد القدر الكافي من الاهتمام.

كتابنا هذا العام بعنوان الحرب والسلام فى أفريقيا ، ويتناول أربع قضايا أساسية عن الديمقراطية والانتخابات .. والاتحاد الافريقى والسياسة الدولية وقضايا الحرب والسلام فى الكونغو ، وأخيرا قضايا حوض النيل والقرن الأفريقى .

إنه ملف شامل لحاضر ومستقبل قارتنا.

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

رسالة إلى القارئ

● في شهر يناير ٢٠٠٢ استكملت صفحة سياسية (الصفحة الأخيرة) في مجلة الأهرام الاقتصادي عشر سنوات منذ أن بدأت في كتابتها بانتظام في يناير ١٩٩٢ وهذه السنوات العشر هي مرحلة من مراحل عمرها الطويل بعد أن بدأت هذه الصفحة في يناير ١٩٥٩ .

لقد أنشأها وكتبها الصديق الاستاذ الدكتور بطرس غالي ، ثم توالى علي الكتابة فيها عدد من المفكرين والكتاب المصريين، وقد حافظ الصديق الاستاذ عصام رفعت علي هذا التقليد منذ أن تولي رئاسة تحرير المجلة، ومن هنا يمكن القول بصدق أن الصفحة لها تاريخ في اطار التاريخ العام لمجلة الاهرام الاقتصادي ، والدور الذي تقوم بها المجلة في الحياة الثقافية والعلمية والصحفية بمعناها العام والمتخصص في مصر والوطن العربي، وفي العلاقات المتبادلة مع العالم المعاصر في الشمال والجنوب بالمعنى الاقتصادي والسياسي.

● لقد نشرت المجلة المقالات التي يحتويها هذا الكتاب في عام ٢٠٠١ ، وقد أعدت ترتيبها في مجموعات فرعية طبقا للموضوعات التالية :

أولا : الحرب والسلام في الكونغو

ثانيا : قضايا الديمقراطية والانتخابات

ثالثا: الاتحاد الافريقي والسياسة الدولية

رابعا: قضايا حوض النيل والقرن الافريقي

عبدالملك عودة

أولا:

الحرب والسلام فى الكونغـــو

القتيل والقاتل فى الكونجو

● فى ثوان معدودات بلغت المأساة الذروة، فقد أطلق الحارس الرصاص على الرئيس كابيلا فأصاب منه مقتلا، وأطلق أحد الحضور الرصاص على القاتل فمات فى التو واللحظة، وحدث هذا خلال اجتماع بقصر الرئاسة حضرته قيادات عسكرية ومدنية.. هذه الحقيقة اتفق عليها رواة الأخبار والتصريحات حيث أن الحكومة لم تصدر حتى الآن بيانا تفصيليا عن وقائع الأحداث، وأعتقد أن التفصيلات موجودة الآن فى الملفات السرية لأجهزة المخابرات والمعلومات فى دول أجنبية سبق لها اختراق أوضاع الطبقة السياسية الحاكمة فى الكونغو، ويلفت النظر أن أول إعلام عن الوفاة صدر فى بروكسيل على لسان رئيس وزراء بلجيكا الذى أكد انه وصل اليه من مصدرين مختلفين، ثم ثنى بالتأكيد مصدر بريطانى ومصدر أمريكى، وتوالت التأكيدات من مصادر أوروبية وافريقية، وفى مقدمة المصادر الافريقية زيمبابوى وليبيا، فقد أعلن وزير دفاع زيمبابوى ان الرئيس مات فى الطائرة اثناء نقله للعلاج فى زيمبابوى، وفى الجماهيرية الليبية أعلن الخبر وزير دفاع الكونغو الذى طار اليها لإبلاغ العقيد القذافى بالأحداث، كما طلب منه الاتصال ببعض دول الجوار الافريقى لضمان عدم قيامها باجراء عسكرى فيه استغلال لفترة مابعد الاغتيال وقبل ترتيب أمور الحكم فى كينشاسا.

● كان تنظيم عمل الطبقة الحاكمة فى الكونغو يدور حول الرئيس كابيلا الأب الذى حكم العائلة الممتدة، وتولت العائلة أمور العشيرة، وهيمنت العشيرة على تحالف من قبائل واثنيات متعاونة فى اقاليم الدولة، وكان الأسلوب المعتمد فى الادارة هو بقاء التوازنات وتغييرها داخليا وخارجيا وإعادة توزيع المناصب والغنائم ومنح الامتيازات والتعاقدات فى تجارة الألماس والمعادن والخشب والسلاح، إلا أن الوظائف المفصلية فى النظام كانت دوما من نصيب الأقارب والرجال المؤتمنين، ولهذا عين الرئيس ابنه قائدا عاما للجيش منذ عام ١٩٩٧، واختار من يشغلون مناصب المستشار العسكرى للرئيس ووزراء الداخلية والدفاع والعدل ، وتقول الأخبار ان الرئيس اختار بنفسه أفراد الحرس الخاص منذ بدء المسيرة الانقلابية ضد نظام الرئيس السابق موبوتو، وان عددهم ٢٠ شخصا، وتقول رواية أخرى الآن : لانعرف هل الحارس رشيدى القاتل من أولئك أم من هؤلاء؟ ومن قتل القاتل؟

● ومن ناحية ثانية فان الجيش هو المؤسسة الوحيدة الباقية فى الدولة التى لها تأثير فعلى لقد سبق ان تحالف كابيلا الأب مع منظمات التمرد العسكرى التى ساندتها رواندا وأوغندا تحت المظلة الامريكية حتى خرج موبوتو نهائيا من الكونغو وتمكن التحالف من السيطرة على الحكم فى العاصمة، فلما حدث الخلاف بين حلفاء الثورة بدأت الحرب الأهلية منذ ١٩٩٧، فأعاد الرئيس تكوين الجيش الكونجلى بخبرات أجنبية أسيوية وافريقية، كما استنجد بقوات من انجولا وزيمبابوى وناميبيا ولكن لطول مدة الحرب والخسائر التى اصيب بها الجيش الكونجلى والحساسيات التى نشأت بين العسكريين الوطنيين والاجانب قام الرئيس مرارا بعمليات تطهير وإعدام لاعداد من القيادات العسكرية الكونجلية، وهذا ترتب عليه وجود منظمات سرية فى داخل الجيش تعارض النظام وسياساته، ومن الأمثلة ماتداولته وسائل الإعلام عن تنظيم سرى يدعى المجلس الوطنى للمقاومة الديموقراطية، وقد أصدر بيانا يصف نفسه بانه حركة منشقة فى داخل الجيش وان الحارس رشيدى كان عضوا بالمجلس.

● ان فحص قائمة أسماء وكبار المشيعين للجثمان تعتبر مؤشرا على خريطة التحالفات والتوازنات وانجولا وناميبيا وملاوى وزامبيا وافريقيا الوسطى والسودان، كما شارك نائب رئيس جنوب افريقيا، وحضر وزراء وسفراء لتمثيل باقى الدول الأخرى، وفى هذا الاطار يتم تقييم نشاط الرئيس موجابى الذى غادر على عجل اجتماع قمة فرنسا وافريقيا ودعا لاجتماع قمة مع رئيسى أنجولا وناميبيا، وقرر الرؤساء الثلاثة استمرار دعم النظام فى الكونغو وارسال قوات اضافية لضبط الأمن فى العاصمة كينشاسا وتنظيم اجراءات الجنازة ونقل السلطة، وعقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى اجتماعا لمناقشة أحداث الكونغو، وسافر وزير خارجية بلجيكا لحضور الجنازة وزيارة عدد من الدول الافريقية للتشاور، وبعد اجراءات الجنازة تقابل مع الجنرال جوزيف كابيلا الابن والمرشح للخلافة السياسية واقترح عليه إظهار مؤشرات الانفتاح وتنفيذ شروط اتفاقية لوساكا بدون ابداء شروط مسبقة مثل التى كان يتمسك بها والده، وطالبه بالافراج عن المسجونين السياسيين وعودة العمل الحزبى واجراء انتخابات حرة وبدء الحوار مع الفصائل المتمردة والمعارضة فى البلاد. أما باقى المشاركين فهم رؤساء دول الجوار التى تتأثر بنتائج الحرب مثل تدفق اللاجئين وتهريب السلاح، علما بان زامبيا لها دور أساسى فى التفاوض والوساطة بين المتقاتلين فى الكونجو بدعم من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة سادك. وأما السودان فكانت له علاقات حميمة مع كابيلا الأب ويجمع بينهما الكراهية والعداء للرئيس الأوغندى.

● الخبر الأخير هو أن الرئيس بوش أعلن الاعتراف بحكومة الرئيس كابيلا الابن بعد اداء اليمين الدستورية وأرسل برقية عزاء ومشاطرة، ومع ذلك فان الموضوع يستحق المتابعة حول قضايا الخلافة السياسية واحتمالات انهاء الحرب الأهلية والتحول الديموقراطى.

الخلافة السياسية فى الكونغو

● مرت عشرة أيام حاسمة عقب اغتيال الرئيس كابيلا الأب حتى أداء الرئيس كابيلا الابن اليمين الدستورية لتولى المنصب، وسيطرت فى تلك الأيام أولوية إدارة الأزمة بدلا من الاستسلام لمشاعر الحزن والصدمة الانسانية. فى البداية اختارت المجموعة القيادية فى كينشاسا الجنرال جوزيف كابيلا ليتولى تسيير أمور الحكم بصفته قائدا عاما للجيش الكونغولى، ثم أعقب هذا الاعلان عن تعيينه رئيسا مؤقتا للدولة، وأخيرا أعلن عن ترشيحه لتولى منصب رئيس الجمهورية وأن يؤدى اليمين الدستورية اللازمة فى هذه الحالة. ولكن تبين أن ما يسمى بالقانون الأساسى للبلاد ليس به نص يحدد إجراءات الترشيح للرئاسة وصيغة هذا القسم الدستورى، فتقرر دعوة أعضاء البرلمان المعينين من قبل لإصدار ما يلزم من القرارات والصياغات القانونية. وهكذا جرت الأحداث حتى أدى الرئيس جوزيف كابيلا الابن اليمين الدستورية أمام هيئة المحكمة العليا فى الدولة، وتم إضفاء شرعية قانونية على نقل السلطة وتولى منصب الرئاسة الأولى، وهذا هو ما يسمى فى العلوم السياسية بحكومة الأمر الواقع.

● ألقى الرئيس الجديد خطابه الأول عبر وسائل الاعلام، عرض فيه مبادئ وسياسات العهد الجديد وفى مقدمتها السعى لوقف اطلاق النار والحل السلمى للخلافات وإنهاء الحرب الأهلية طبقا لاتفاق لوساكا ١٩٩٩، وأعلن أن هذا الهدف يتحقق بالتشاور مع حلفاء الدولة (انجولا وزيمبابوى وناميبيا) ومع الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على أساس وحدة أراضى الكونغو وانسحاب القوات المعتدية (رواندا وأوغندا)، كما اعلن عن رغبته فى إنهاء الخلاف السياسى مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وأخيرا تعهد بالتحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

● فى تقديرى أن الخطاب يمثل حجرا ألقى به فى المياه الراكدة فتحركت المياه بمنطقة البحيرات العظمى، فقد عبر عن أن الخيار الجديد للكونغو هو السلام وليس استمرار الحرب، ومن ثم تتابعت تيارات رد الفعل من خلال وسطاء يمثلون الطرف الثالث فى إطار النزاع المسلح، ولاندرى حتى الآن هل التيارات والمواقف كانت تلقائية؟ أم كانت مرتبة ومتوقعة؟ ونعرضها كالتالى:

- الولايات المتحدة أعلنت الاعتراف بشرعية الخلافة السياسية، ودعت الرئيس الجديد لزيارة واشنطن لمباحثات مع المسئولين الامريكيين والمسئولين فى الامم المتحدة.
- الاتحاد الأوروبى: أعلن مبعوثه الخاص أنه زار الدول الافريقية أطراف النزاع وكذلك أجرى مباحثات فى جنوب افريقيا، وانه توجد رغبة لدى الجميع فى إنهاء القتال والخروج من الحرب فى الكونغو، كما أن الاتحاد الأوروبى يستجيب لرغبة إزالة سوء التفاهم مع الكونغو.
- مجلس الأمن: اعلن انه سيعقد جلسة خاصة لبحث الأوضاع يوم ٢١ فبراير الحالى.
- منظمة الوحدة الافريقية: اعلنت أن الرئيس الجديد على استعداد للتعاون لتطبيق اتفاق لوساكا.
- الأمم المتحدة: اعلن مبعوثها الخاص أن الرئيس كابيلا يرغب فى التعاون بشكل فعال مع الامم المتحدة.
- رواندا: اعلن رئيسها بول كاجامى أن سياسة بلاده هى السعى لإنهاء الاشتباكات العسكرية واقرار تسوية تفاوضية، كما أنه على استعداد للاتصال المباشر مع جميع الأطراف لدفع عملية السلام.
- أوغندا: قال رئيسها موسيفينى أن بلاده حققت أهدافها فى الكونغو وانه على استعداد لسحب قواته من مناطق شرق الكونغو.
- جنوب افريقيا: أجرت اتصالات متنوعة بعد حادث الاغتيال وتباحث الرئيس مبيكى مع كوفى أنان خلال مؤتمر دافوس، وفى طريق عودته لبلاده زار كينشاسا وأجرى مباحثات مع الرئيس كابيلا الابن قبل سفره للولايات المتحدة.
- فرنسا: أيدت شرعية نقل السلطة، وتوقف الرئيس كابيلا الابن فى باريس للتباحث مع الرئيس شيراك خلال رحلته إلى واشنطن، ويعتبر هذا الإجراء جزءا من عملية بناء التوازنات اللازمة لصناعة السلام.
- بلجيكا: توقف الرئيس كابيلا بها فى طريق عودته من الرحلة الامريكية وأجرى مباحثات مع المسئولين السياسيين فى الدولة وهى استمرار للمباحثات مع وزير الخارجية من قبل.

● المفاجأة الكبرى هى عقد اجتماع مشترك فى واشنطن بين رئيس رواندا ورئيس الكونغو وان ما حدث هو أن الحكومة الامريكية دعت رئيس رواندا فسافر إلى واشنطن قبل وصول الرئيس كابيلا بيوم واحد، وقامت وزارة الخارجية الامريكية بإجراء مباحثات منفردة مع كل رئيس على حدة، ولكنهما تقابلا فى اجتماع ثنائى فى اليوم التالى، وبعد أن أجرى رئيس الكونغو محادثاته مع وزارة الخارجية انتقل إلى نيويورك وأجرى مقابلات ومباحثات مع المسئولين فى الامم المتحدة، ثم تحدث أمام مجلس الأمن ودعا جميع أطراف النزاع إلى الجلوس على مائدة المفاوضات، وطلب من الامم المتحدة وضع جدول زمنى لنشر قوات الفصل بين المتحاربين طبقا لاتفاق لوساكا وطبقا لقرارات مجلس الأمن السابقة، كما طالب بضرورة انسحاب جيوش أوغندا ورواندا من أراضى الكونغو.

● مازال الموضوع يستحق المتابعة لأن السياسات الأوروبية والافريقية الجديدة تحمل مؤشرات متنوعة، كما أن السياسة الأمريكية اعلنت عن استعدادها للعمل مع الامم المتحدة لتنفيذ اتفاق لوساكا.

الحرب والسلام فى الكونغو الديمقراطية

● يعرض هذا المقال تقييما لأوضاع الحرب والسلام فى دولة الكونغو الديمقراطية، فى ضوء المتداول من خلال وسائل الاعلام العالمية، وخلال فترة زمنية تبدأ بولاية الرئيس جوزيف كابيلا ، ثم رحلته الأمريكية الأوروبية، وختام الفترة هو اجتماع القمة الاقليمية فى منتصف فبراير الحالى فى زامبيا، وتشارك فيه أطراف النزاع المسلح من الدول وحركات المعارضة المسلحة من أجل الاتفاق على الخطوات التنفيذية اللازمة لتطبيق اتفاق لوساكا ١٩٩٩، وقبل انعقاد جلسة مجلس الأمن المعلن عن موعدها يوم ٢١ فبراير الحالى .. وعناصر تقدير الموقف هى التالى :

١ ـ رحلة الرئيس كابيلا بعد ايام قليلة من أداء اليمين الدستورية وتولى السلطة قانونا ـ تعنى ان الوضع الداخلى فى العاصمة كينشاسا مستقر ومضمون على مستوى القيادات الكونغولية سياسيا وعسكريا، وعلى مستوى مساندة القوة العسكرية والسياسية للدول الثلاث المتحالفة مع الحكومة.

وعلى الجانب الآخر من الصورة فإن ساحات الاشتباك العسكرى لم تشهد قتالا او معارك بالسلاح بين قوات الحكومة وحلفائها وقوات الحركات الثلاث الكبرى للتمرد المسلح فى الشرق والشمال الكونغولى.

وهذا وضع مستمر منذ اعلان اغتيال كابيلا الاب حتى بعد عودة الرئيس الحالى من رحلته الخارجية، كما ينطبق هذا القول على تحركات الميليشيات المسلحة للهوتو الروانديين والبوروندييين والمتمردين الأوغنديين، سواء منها المندمجة تحت سلطة جيشى الكونغو او المستقلة المتعاونة مع الحكومة فى ساحات القتال او اختراق حدود دول الجوار فى الوسط الافريقى، وينسحب هذا الموقف على قواعد وتجمعات انصار حركة يونيتا المعارضة بانجولا.

٢ ـ كان المعلن عن الرحلة هو اجراء مباحثات فى وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن، ولكن رحلة الذهاب كشفت عن ترتيب لمباحثات فى باريس مع الرئيس شيراك، وكشفت رحلة العودة عن ترتيب اخر للتوقف فى بروكسيل والتباحث مع رئيس وزراء بلجيكا ـ ولا ندرى حتى الان هل حدثت اتصالات مباشرة او غير مباشرة بين الرئيس الكونغولى وتجمع المعارضة السياسية الكونغولية الموجودة فى العاصمة البلجيكية والتى سبق لقياداتها ورموزها الدعوة لانشاء تحالف أو مظلة سياسية عامة تجمعهم من اجل تنفيذ الخطوات الخاصة بالتطبيق الديموقراطى الواردة فى اتفاق لوساكا ١٩٩٩ وقد يكون من الوارد عقلا أن تقوم الحكومة البلجيكية بدور قنوات الاتصال بين الجانبين.

٣ ـ كان هدف الرحلة المباشر هو الحديث مع الأطراف الأمريكية والأوروبية الفاعلة فى الأحوال المتغيرة لقضية الكونغو، لان التفاهم مع السياسة الأمريكية تمتد اثاره ونتائجه إلى مواقف الانجلوفون الافريقى، كما أن التفاهم مع السياستين الفرنسية والبلجيكية يمهد الطريق لرضاء الفرانكوفون الافريقى والاتحاد الأوروبى.

وإذا تم التفاهم بين الدول الثلاث الأوروبية الامريكية فهذا يترتب عليه فتح الطريق وإزالة العقبات امام مناقشات مجلس الأمن فى جلسته الخاصة المقبلة ـ بشأن قضية الكونغو، وبهذا يزداد ويتعاظم تفعيل دور وإسهام منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية فى تنفيذ اتفاق لوساكا.

٤ ـ ان جوهر تعقيدات ومشكلات تطبيق اتفاق لوساكا هو عدم الاتفاق بين الأطراف المتعددة حول الجدول الزمنى الخاص باتفاق اطلاق النار والفصل بين المتحاربين ونزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وإنسحاب القوات الأجنبية، والدعوة لحوار سياسى وطنى تشترك فيه الحكومة والمعارضة السياسية والمعارضة المسلحة لاقرار نظام سياسى جديد يقوم على دستور ديمقراطى تعددى وانتخابات حرة ونزيهة، ولقد أورد اتفاق لوساكا كل

هذه العناصر والمكونات للحل السياسى فى شكل حزمة ترابط، وهذه الصياغة ترتب عليها موقفان غير متطابقين دار حولهما الاختلاف منذ التوقيع، أولهما أن جميع الأطراف وقعت لأنها وجدت ماتريده مكتوبا فى الاتفاق، وثانيهما ان هذه الأطراف اختلفت حول الترتيب الزمنى لتنفيذ الاجراءات والخطوات ، حيث يرغب كل طرف فى ضمان لمكاسبه او نفى لمخاوفه بالنسبة للوضع المستقبلى لتقاسم السلطة والأمن والاستقرار فى الدولة وتجاه دول الجوار.

٥ ـ انعقاد اجتماع القمة الاقليمية فى زامبيا يكشف عن دور الوسطاء من الدول الافريقية الذين ترقبوا لاجتماعات سابقة على مستوى قيادات عسكرية وقيادات سياسية بين الحكومة وانجولا وزيمبابوى وناميبيا من جانب واوغندا ورواندا من جانب اخر، وهذا القول يشمل المحادثات المباشرة التى جرت بين الرئيس الكونغولى والرئيس الرواندى فى واشنطن خلال الرحلة، وقد سبق هذا عديد من الاجتماعات فى عواصم إفريقية وعواصم أوروبية وأمريكية ومن أطراف الوساطة دول جنوب إفريقيا وزامبيا وتنزانيا وليبيا والجزائر وموزمبيق وجابون وبتسوانا ومن أوروبا نشير إلى دور جماعة سان جيديو الكاثوليكية وجماعات بلجيكية أخرى وهذه الوساطات والاجتماعات تمت فى الفترة الأخيرة فى ضوء قرارين سابقين لمجلس الأمن صدرا خلال عام ٢٠٠٠ بشأن ارسال قوات لحفظ السلام يقدر عددها بحوالى خمسة آلاف جندى للفصل بين المتقاتلين وإنشاء ممر آمن لحركة هذه القوات ولتنفيذ باقى بنود اتفاق لوساكا.

● ختام القول هو تصريح للرئيس السابق مانديلا يقول إن اغتيال كابيلا الأب قد يكون سبيلا للسلام لأنه تجاهل كل النصائح والمناشدات لقيادة شعبه إلى الديموقراطية والسلام ..

نحو تسوية سياسية فى الكونغو

● التوجه العام - الآن - هو فتح الطريق واعتدال المسار نحو القبول والتطبيق لتسوية سياسية فى قضية الكونغو، على أساس نصوص اتفاق لوساكا ١٩٩٩.

وتشترك فى هذا التوجه جميع الأطراف الفاعلة فى تعقيدات القضية، وفى تقديرى أن الرئيس كابيلا الابن هو الذى أخذ المبادرة بعد عودته من رحلته الامريكية، كما أن الطبقة السياسية الحاكمة فى كينشاسا تشترك معه وتسانده فى هذا التوجه، ونستطيع القول ان التغيير ناتج عن تراكم آثار ونتائج حادث الاغتيال، وآثار ونتائج نصائح ووجهات نظر الدول الصديقة والحليفة بالمعنى السياسى والعسكرى ، وناتج أيضا عن مراجعة كونغولية لسياسات ومواقف الرئيس السابق كابيلا الأب بشأن رفض مبدأ التسوية السياسية للحرب الأهلية فى بلاده إلا بعد هزيمة أعدائه عسكريا.

● يكشف هذا التغيير - بالمعنى النسبى - عما ورد فى خطاب الرئيس كابيلا الابن أمام الرؤساء المشاركين فى اجتماع القمة الاقليمية الذى انعقد فى عاصمة زامبيا فى منتصف شهر فبراير الحالى، كما تتضح مؤشرات التغيير فى اجماع الرؤساء والحضور حول صياغة القرارات الصادرة عن الاجتماع. ومن ناحية أخرى فان ما جرى فى اجتماع القمة الاقليمية سبقه مؤشرات ودلالات تفصح عن المسار الجديد فى سياسات ومواقف أغلب الأطراف الفاعلة أو المشاركة فى البحث عن التسوية السياسية، ونشير الى بعض الأمثلة من هذه المؤشرات:

- تقرير كوفى عنان الذى قدمه الى مجلس الأمن للنقاش فى الجلسة القادمة هذا الشهر، وهو يتحدث عن خطوات وإجراءات زمنية لنشر قوات الأمم المتحدة للفصل بين الأطراف المتحاربة، ويتحدث عن تخفيض أعداد القوات الى ثلاثة آلاف جندى ، وان مهمة القوات هى مراقبة عملية السلام وليس فرض السلام أو تطبيق القانون فى الدولة، وان الأمم المتحدة سوف ترسل عددا إضافيا من المراقبين العسكريين للمراقبة وللتأكد من أن الأطراف المتحاربة قد تحركت والتزمت بالمواقع والمراكز اللازمة لفض الاشتباك بينها. ومن ناحية أخرى يطلب من الحكومة والمعارضة قبول وساطة الرئيس ماسيرى رئيس بوتسوانا السابق فى الإشراف على عملية الحوار السياسى بين الجانبين. وهى وساطة سبق أن رفضها الرئيس كابيلا الأب.

- دعت أنجولا لعقد قمة لحلفاء الحكومة الكونغولية فى الحرب الأهلية، وشارك فى الاجتماع رئيس زامبيا بصفته الوسيط الافريقى الذى أسهم فى إعداد وصياغة اتفاق لوساكا ١٩٩٩، وكانت المداولات فى القمة حول تنفيذ خطة السلام وفض الاشتباك والجداول الزمنية لانسحاب القوات الأجنبية من الكونغو، خاصة بعد ضمان ضبط ومنع نشاط حركة يونيتا من استعمال قواعد خلفية فى الكونغو وخطوط تجارة غير مشروعة فى الألماس والسلاح.

- زار الرئيس مانديلا كينشاسا بصفته الوسيط الافريقى والدولى فى قضية الحرب الأهلية فى بوروندى، وذلك لدعوة الرئيس كابيلا الابن لحضور الدورة القادمة من مؤتمر المصالحة البوروندية فى أورشا قبل نهاية فبراير الحالى، وقد قبل الرئيس الكونغولى الدعوة، ومن جانب آخر صرح مانديلا بانه نصح الرئيس كابيلا بالاسهام الجدى فى تطبيق اتفاق لوساكا، كذلك فتح قناة حوار مع المعارضة الكونغولية السياسية والمسلحة وان النصيحة مقبولة.

على قاعدة هذه الخلفية من التحركات والاتصالات، انعقد مؤتمر القمة الاقليمية فى لوساكا، وشاركت فيه زامبيا والكونغو كينشاسا والكونغو برازافيل وأنجولا وأوغندا وزيمبابوى وناميبيا ، ورفض رئيس رواندا الحضور متهما زامبيا بالانحياز إلى الجانب الأخر، وانضم الى الاجتماع ممثلو حركات المعارضة المسلحة فى الكونغو، وفى الختام أصدر الرؤساء المجتمعون قراراتهم ، ومن بينها:

- إقرار جدول خطوات وإجراءات زمنية لتطبيق اتفاق لوساكا، ومن بينها قيام الأمم المتحدة بارسال فريق المراقبين العسكريين يوم ٢٦ فبراير الحالى، واقرار خطة انتشار قوات الأمم المتحدة للفصل بين المتحاربين، مع الدعوة لمزيد من التحرك.

- الموافقة على قيام رئيس بوتسوانا السابق الرئيس ماسيرى بمهام التشجيع والتنسيق والاشراف على الحوار السياسى بين الحكومة والمعارضة، ورحب المشاركون بموافقة الحكومة على هذا الاجراء وكذلك وافقت منظمات المعارضة.

- يظل انسحاب قوات الدول الخمس المتورطة فى القتال محل اتصالات وترتيبات قادمة لأن كل جانب يطلب أن تنسحب قوات الجانب الأخر أولا، وفضلا عن هذا فمازالت رواندا تطلب ضبط ونزع سلاح المتمردين الهوتو المتورطين فى مذابح الإبادة الرواندية عام ١٩٩٤ وتقديمهم للمحاكمة.

● الإضافة الأخيرة فى هذا المقام هى أن الدول المانحة والمؤسسات التمويلية والنقدية العالمية سبق أن طلبت من رواندا وأوغندا سحب قواتهما لأسباب عبء الانفاق العسكرى والتضخم النقدى والمشكلات الاقتصادية، ومن جانب آخر فسوف يكتمل - فى منتصف هذا العام - إعداد التقرير الذى طلبته الأمم المتحدة حول نهب وسلب ثروات الكونغو المعدنية والتجارة غير المشروعة وسوف يتناول مواقف الدول المتورطة فى الحرب على الجانبين بدون إستثناء.

سلب ونهب ثروات الكونغو

● هذا هو عنوان التقرير الذى أعدته مجموعة خبراء الأمم المتحدة، وكان التكليف الدولى قد صدر بتشكيل فريق الخبراء فى منتصف عام ٢٠٠٠، وتم توزيع نص التقرير خلال شهر أبريل ٢٠٠١، وتقرر أن تجرى مناقشة عامة - فى إطار الأمم المتحدة للوقائع الواردة بالتقرير فى شهر أكتوبر من هذا العام.

● يرأس فريق الخبراء مدام صفية با - نداو من كوت ديفوار، ويضم أربعة أعضاء أصليين من السنغال والكاميرون وسويسرا والولايات المتحدة، تم اختيارهم بأسمائهم على أساس التخصص والكفاءة، وقد سبق إعداد هذا التقرير إصدار تقرير آخر فى مارس ٢٠٠٠، أعده فريق خبراء برئاسة السفير الكندى لدى الأمم المتحدة ويعرف باسم تقرير فاولد، وكان طبقا لتكليف المنظمة الدولية عن التجارة غير المشروعة فى الألماس والسلاح التى تمارسها منظمة يونيتا المتمردة فى انجولا، وكانت طرق التجارة وأطرافها موجودين فى الكونغو وعدد من الدول الأفريقية، وقد سبق لمجلة الأهرام الأقتصادى أن عرضت التقرير الأخير فى العام الماضى.

التقرير الحالى يتحدث أساسا عن دور الدول الأفريقية المتورطة فى حرب الكونغو منذ عام ١٩٩٨، وهى ست دول افريقية على جانبى الحكومة والقوى المتمردة، ولهذا حصر التقرير المنظمات المتمردة فى ثلاث منظمات كبرى هى التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية [فرع جوما ويرتبط مع رواندا] والتجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية [فرع بونيا ويرتبط مع أوغندا] وحركة التحرير الكونغو (فرع جبادوليت ويرتبط مع أوغندا) وقد اندمجت الحركتان الأخيرتان فى تنظيم واحد هو جبهة تحرير الكونغو وظلت فى ارتباط مع السياسة الأوغندية. وأشار التقرير إلى عدد آخر من المنظمات والتجمعات الصغيرة التى تعمل فى مناطق متفرقة من شرقى الكونغو، وهى تعمل فى الأغلب الأعم لحسابها أو تتحالف مع الحكومة.

● بدأ التقرير بتعريف للمعنى القانونى لعمليات السلب والنهب والاستغلال غير المشروع لموارد الثروة المعدنية والنباتية والحيوانية، واستند فى تحديد التعريف إلى قرارات مجلس الأمن وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومبادىء القانون الدولى فى مجالات التنقيب والاستخراج والإنتاج والتجهيز والتصدير .. الخ ، ممايعتبر انتهاكا لمفهوم السيادة القانونية للدولة الكونغولية.

وحدد التقرير الثروات المنهوبة غصبا فى الألماس والذهب والكولتان والقصدير وأخشاب الغابات والبن والإنتاج الحيوانى. واستند التقرير إلى معلومات استخبارية حصل عليها الفريق من الدول الأوروبية والأمريكية والأفريقية ذات الأهتمام بالموضوع وحصل أيضا على أرقام وإحصاءات من مؤسسات حكومية وغير حكومية مثل البنوك وشركات التصدير والاستيراد والنقل البحرى والجوى، وبالإضافة إلى هذا سجل التقرير روايات شهود عيان على الوقائع والأحداث قدمها مواطنون أفارقة أو أجانب من العاملين فى هذه المجالات أو ممن عايشوا هذه الأحداث.

● من ناحية ثانية درس فريق الخبراء ومعاونوهم من العاملين تحت اشراف الفريق، ميزانيات الانفاق العسكرى للدول وأعداد الجنود والضباط والمشاركين فى العمليات العسكرية أو فى الدعم العسكرى للمتمردين، وقدر التقرير نفقاتهم وبحث من أين قامت الدول بتغطية هذه النفقات؟ من الميزانية العامة أم من موارد خارجية عن ميزانية الدولة؟ كما تابع الفريق تكوين وإنشاء الشركات التى تأسست فى الدول المتورطة فى الحرب أو قام بتأسيسها رجال اعمال أفارقة وأجانب من أجل النشاط الاقتصادى والتجارى فى مجال الثروات التى يدرسها الفريق، وتوصل التقرير إلى رصد أعداد كبيرة من الأسماء المدنية والعسكرية على مختلف المستويات الحكومية والاجتماعية ممن شاركوا أو أسهموا فى عمليات السلب والنهب والاستغلال غير المشروع، خاصة المناجم التى قيل أن الرئيس كابيلا الأب قد منحها للدول المساندة مقابل سداد فاتورة التدخل العسكرى لمساندته مثل مناجم الألماس والذهب والكولتان، كذلك إسهام بنوك أوروبية وأمريكية فى تمويل أنواع من هذا النشاط غير المشروع.

● وفى ختام التقرير يوجد اتهام صريح ليس فقط للدول المساندة للحكومة إنما أيضا الاتهام الموثق للدول المساندة لقوى التمرد وهى أوغندا ورواندا وبوروندى، واتهام للمنظمات والقوى المتمردة التى أدارت عمليات لحسابها أو بالمشاركة مع الدول المساندة. ومن ثم اقترح التقرير عددا من التوصيات لاتخاذ إجراءات من جانب مجلس الأمن مثل حظر التجارة فى أنواع هذه الثروات، والملاحقة القانونية للمتورطين والمشاركين من الحكومات والمنظمات المتمردة، وتجميد الأرصدة والحسابات المالية لكل الأطراف المشاركة .. الخ.

● فى ختام العرض تجدر الاشارة إلى أن دول أوغندا ورواندا وبوروندى قد أصدرت نفيا قاطعا لمثل هذه الاتهامات التى تقوم على غير أساس من وجهة نظرها، كما أن انتقادا يتداول فى وسائل الاعلام بأن التقرير يمثل وجهة نظر فرانكوفونية بحكم أغلبية أعضاء الفريق، وأن فيه شبهة تصفية الحسابات فى إطار التنافس الأنجلو فوى الفرانكوفونى فى إفريقيا.

قضية الكونغو فى مؤتمر أديس أبابا

● فى منتصف شهر أكتوبر الماضى انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات فى أديس أبابا بين الأطراف المتصارعة فى الكونغو، وكانت هذه الأطراف قد عقدت اجتماعها الأول فى عاصمة بوتسوانا فى أغسطس ٢٠٠١، وفى ختام الاجتماع الأول صدر بيان يؤكد ان الأطراف الممثلة فى الاجتماع وهى الحكومة والمعارضة المسلحة والمعارضة السياسية وقيادات المجتمع المدنى يجمعون على تنفيذ اتفاقيات لوساكا ١٩٩٩ ، وانسحاب القوات الأجنبية والافراج عن المعتقلين السياسيين وإصدار دستور دائم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وان الاجتماع المقبل هو بحث قضايا المستقبل.

● وترتب على نتائج الاجتماع الأول مناخ عام فيه موقفان، أولهما هو التفاؤل لدى الوسيط الدولى والافريقى الرئيس ماسيرى، ولهذا سارع بتشكيل فريق من الخبراء الأفارقة المتمرسين لمعاونته فى الجولة المقبلة فى أديس أبابا، فاختار خبيرا سنغاليا لشئون الاصلاح الدستورى، وخبيرا موريتانيا لشئون الانتخابات، وخبيرين من ليبيريا وجامبيا لموضوعات التنمية، وجنرالين سابقين من نيجيريا لموضوعات إصلاح وتنظيم الجيش، وخبيرا من بنين لشئون المصالحة والتوفيق بين الأطراف المتصارعة فى الكونغو الديمقراطية، أما الموقف الثانى فكان استمرار الحذر والشك والاستعداد بترتيب الأولويات والأهداف بالنسبة لكل طرف كونغولى، والسبب هو أن قضايا المستقبل فيها موضوعات خلافية وشائكة مثل نزع سلاح القوات السلبية، وتحولت المنظمات المسلحة إلى أحزاب سياسية، وتشكيل حكومة انتقالية عامة تشرف على مرحلة الانتقال التى يصدر فيها الدستور وتجرى فيها الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فيها جداول زمنية لإتمام انسحاب القوات الأجنبية.. الخ

● لقد جرت صدامات مسلحة بين الأطراف الكونغولية خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثانى، وتبادلت الأطراف الكونغولية الاتهامات والشكاوى، فقد حدث القتال حول مدينة فيزى على ضفاف بحيرة تنجانيقا، وجرى الهجوم والهجوم المضاد حول مطار مدينة كندو، كما جرت اتصالات سياسية ومحادثات على مستوى الرؤساء فى الدول المهتمة بالموضوع والدول المتورطة فى القتال، فقام رئيس مالاوى بصفته رئيس الدولة الحالية لمنظمة سادك بعقد اجتماع مع الرئيس كابيلا والرئيس كاجامى، وأجرى كابيلا محادثات مع دوس سانتوس، كما أجرى رئيس نيجيريا محادثات مع الرئيس كابيلا. ومن ناحية أخرى أعلنت الأمم المتحدة عن استكمال مهمة نشر قوات المراقبة لتنفيذ الانسحاب والفصل بين القوات المتحاربة على جانبى الحكومة والمتمردين، لكنها أعلنت فى نفس الوقت أن نزع سلاح القوات السلبية ليس من اختصاصها، إنما هو من اختصاص الدول المتورطة فى القتال، ويقوم كل منها بعملية نزع سلاح الميليشيات التابعة للهوتو المقيمين فى شرق الكونغو التى تهاجم رواندا وبوروندى، كما ان الحكومة عليها نزع سلاح ميليشيات ماى ماى.. ولكن هذا الاعلان لم يجد اذنا صاغية أو لم يجد تنفيذا كاملا.

● وفى منتصف أكتوبر توافد الممثلون للأطراف الكونغولية إلى اجتماع أديس أبابا، فتبين أن الحضور (٧٠) شخصا فقط بينما كان عدد الممثلين للأطراف فى الاجتماع الأول هو(٣٠٠) شخص، وتعلل الوسيط الدولى بقلة الأرصدة المالية التى تمكن من الحصول عليها من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، وهذا أوجد أول مشكلة بين الحضور وهى عدم تمثيل جميع الأطراف خاصة أن الحضور كانوا يستندون إلى تأييد ودعم كثير من المنظمات الغائبة، وبدأ وفد الحكومة باعلان انسحابه بدعوى ان الاجتماع إنما هو تمهيد لاجتماع قادم تحسم فيه الأمور، واتصل الوسيط الدولى بالرئيس كابيلا لاصدار أوامره ببقاء الوفد فلم يوافق على عودة الوفد للمفاوضات، أما الوفود الأخرى فقد مكثت بعد ذلك ثلاثة أيام تحاول الاتفاق حول ما أثير من اعتراضات، وحول تحديد جدول وموعد الاجتماع المقبل فلم تتفق وفود المعارضة السياسية على شىء، حتى إن عرض دولة جنوب افريقيا لاستضافة الجولة الثالثة ترك لاتصالات الوسيط الدولى.

● ومن اجمال الآراء والمناقشات والتصريحات التى عرضت فى مؤتمر أديس أبابا يتضح ان هوة الخلافات وابتعاد الموقف والسياسات هو الأمر الواضح بين هذه الأطراف الكونغولية، خاصة ان الدول المتورطة بينها اختلافات حول الموضوع الرئيسى وهو جدول الانسحاب، فبعضها مثل أنجولا وأوغندا تطلبان جدولا زمنيا سريعا والتعجيل بالانسحاب لأسباب خاصة بمواقف كل من الدولتين فى داخل بلادها، بينما زيمبابوى ورواندا تطلبان جدولا زمنيا ممتدا مع عدم التعجيل لأسباب مختلفة خاصة بكل منهما، أما الدول الأجنبية المهتمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فهى منشغلة بأولوية نتائج أحداث ١١ سبتمبر والحملة العسكرية على أفغانستان وسياسات الحشد الدولى لمكافحة الارهاب العالمى، ولهذا سوف يكون أمام تعقيدات القضية الكونغولية الانتظار إلى موعد آخر يتم الاتفاق عليه بين كل الأطراف الداخلية والخارجية.

ثانيا:

قضايا الديموقراطية والانتخابات

انتهاك حقوق الانسان الافريقى

● صار القضاء البلجيكى الساحة الرئيسية للتقاضى بين منظمات حقوق الانسان الافريقية من جانب وعدد من الرؤساء الافارقة من جانب آخر ، وهؤلاء الرؤساء ومعهم عدد من الوزراء متهمون بانتهاك حقوق الانسان الواردة فى الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب الصادر عن القمة الافريقية عام ١٩٨١، وكذلك انتهاك نصوص المواثيق العالمية لحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة، ويدفع الرؤساء الافارقة بعدم سماع الدعوى مع رفضها أمام القضاء لأن مقاضاتهم لاتكون إلا أمام المحكمة الجنائية الدولية التى صدر ميثاقها الاساسى فى روما عام ١٩٩٨ وما أضيف إليه من تصويبات عممها الوديع فى سبتمبر ١٩٩٨ وفى مايو ١٩٩٩ وهى لم تعمل بعد.

● والرؤساء الافارقة المتهمون فى هذه القضايا هم بدون ترتيب كالتالي:

- الرئيس دينيس ساسونيجسورئيس الكونغو برازافيل وهو متهم بالمذابح وانتهاك حقوق الانسان فى فترة الانقلاب الذى قاده عام ١٩٩٧، كما إن ثلاثة من رجال الكنيسة اقاموا ضده دعوى يتهمون فيها شركة البترول الفرنسية البلجيكية توتال فينا إلف بأنها منحته مساعدات لوجستيه متنوعة ضد المعارضة فى فترة الانقلاب ، ويدفع المحامون المدافعون عنه بأنه وشركة البترول لايجوز اتهامها لأن الاحداث التى تتحدث عنها القضايا حدثت قبل عام ١٩٩٩ عندما صار الميثاق الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية ساريا، ومن جانب آخر تشعر السياسة الفرنسية بالحرج البالغ،وقد التزمت السكوت لان الرئيس وغيره من الرؤساء الفرانكوفون من أصدق أصدقاء فرنسا فى القارة الافريقية.

- الرئيس لوران جباجبو رئيس كوت ديفوار وهو متهم بالموافقة علي المذابح والتعذيب والاعتقال غير القانونى لأنصار زعيم المعارضة الحسن واتارا ، وأيضا يشمل الاتهام الرئيس العسكرى السابق لكون ديفوار الجنرال روبرت جيبى ووزير الدفاع موريس ليدا كواسى ووزير الداخلية إميل بوجادودو.

- الرئيس بول كاجامى رئيس رواندا وهو متهم انه اصدر الأوامر باعتقال وتعذيب المتمردين من الهوتو مع وجود حالات اختفاء لأشخاص اعتقلهم البوليس فى عهده، واستطرادا نشير الى أن الأمم المتحدة قد انشات محكمة فى أروشا لمحاكمة المتهمين بجرائم الابادة البشرية فى رواندا عام ١٩٩٤ وهم من الهوتو ، كما ان المحاكم البلجيكية قد اصدرت أحكاما بالسجن في يونية ٢٠٠٠ ضد اثنتين من الراهبات الرونديات بعد ثبوت اشتراكهما فى جرائم الابادة فى رواندا وصدر الحكم بسجن الاولي ١٥ عاما والثانية ١٢ عاما.

- الرئيس ادريس ديبى رئيس تشاد الحالي والرئيس السابق حسين حبرى وضد كل منهما قائمة طويلة من الاتهامات بالتعذيب وقتل المعارضين وتزوير الانتخابات واختفاء الاشخاص المعتقلين ، وقد سبق رفع دعوى ضد الرئيس السابق حسين حبرى فى محاكم السنغال ودفع محاموه بانه ليس من اختصاص القضاء السنغالي محاكمته لوقوع الاحداث خارج الاراضي السنغالية فلما قبلت المحكمة العليا الدفع القانونى سافر حسين حبرى من السنغال الي بلجيكا حيث ترفع ضده القضية حاليا، واستطرادا نشير الي أن القانون البلجيكى الصادر عام ١٩٩٣ يمنح المحاكم سلطة النظر والحكم في قضايا انتهاك حقوق الانسان ، وفى عام ١٩٩٩ صدرت تعديلات قانونية تعطى المحاكم سلطة النظر والحكم فى القضايا التى حدثت فى أى مكان فى العالم.

- الوزير عبدالله يروديا وزير الخارجية فى الكونغو كينشاسا سابقا ، وهو متهم فى قضية تحريض علي الكراهية والدعوة للعنف ضد الاقلية من أصول التوتسى المقيمين فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) ، وقد رفعت الكونغو قضية أمام محكمة العدل الدولية تطلب فيها الحكم بعدم اختصاص محاكم بلجيكا بالنظر والحكم فى هذه القضية

- الرئيس بليزوكومباودى رئيس بوركينا فاسو وضده قضية الموافقة علي تصفية احد الصحفيين فى بلاده ، وأن الحرس الجمهورى اطلق النار علي الصحفى ثم حرق الصحفى بالنار حتى مات والسبب هو أن الصحفى نشر فضائح الفساد والتربح واستغلال النفوذ التى يقوم بها شقيق الرئيس ، وكانت منظمة الصحفيين بلا حدود الفرنسية قد قدمت الدعوى أمام المحاكم الفرنسية ورفضت المحكمة

الدعوى، ويقال ان المراجع العليا الفرنسية قد تدخلت لمنع قبول الدعوى حيث إن الرئيس بليز من أصدقاء فرنسا كما أنه يمثل النظرة الفرنسية وبرج المراقبة للسياسة فى تجمع دول الساحل والصحراء وفى الاتحاد الافريقى.

- الرئيس ايا ديما رئيس توجو الذى سبق اصدار تقارير بإدانته وإدانة أجهزة الأمن فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٨ للقيام بعمليات اعدامات واعتقالات واختفاء أشخاص من المعارضة والتقارير صادرة عن محققين من الاتحاد الاوروبى ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة العفو الدولية، ولهذا رفعت القضية ضده امام محاكم بلجيكا.

- تجرى الان محاولات برلمانية فى بلجيكا لاجراء تعديلات فى قانون ١٩٩٣ حيث إنه يسبب حرجا شديدا للحكومة ولكن حتى الآن لايوجد اتفاق عام أو إجماع فى البرلمان على اجراء التعديل .

المسار الديمقراطي والفرانكوفون الافريقي

● منذ مطلع الألفية الجديدة تحاول السياسة الفرنسية بأدواتها المتنوعة تحسين الصورة الديمقراطية لدول الفرانكوفون الافريقى، لأن هذا القطاع هو جزء من ميادين التنافس الفرنسي - الأمريكى فى القارة، وهو فى نفس الوقت أحد مجالات التدخل الأمريكى نظرا لأن عديدا من هذه الدول مهتمة بانتهاك حقوق الانسان وتزوير الانتخابات والتلاعب فى نتائجها. وذلك على الرغم من أن الفرانكوفون الافريقى لديه نماذج من الممارسات الديمقراطية السليمة مثل ما حدث فى مالى على مستوى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ١٩٩٢ ثم فى عام ١٩٩٧، وفى السنغال على مستوى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ وعلى مستوى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠١.

● وفى هذا الإطار دعت المنظمة الفرانكوفونية العالمية لعقد ندوة فى نوفمبر ٢٠٠٠ فى عاصمة جمهورية مالى، وشارك فى الندوة ممثلو الحكومات الافريقية ومنظمات حقوق الانسان وخبراء فى القانون الدستورى والدولى وكانت الأغلبية واضحة فى القادمين من فرنسا وبلجيكا وكندا، وكان موضوع الندوة هو الفرانكوفونية والديمقراطية، وفى ختام المناقشات صدر اعلان باماكو الذى نشرته كاملا باللغة العربية مجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى عددها الثانى، واجمال الخط العام للبيان هو الاهتمام والتركيز على الديمقراطية وحقوق الانسان، ولكن مبدأ التدخل من جانب الدول والمنظمات لتصحيح المسار الافريقى لقى معارضة شديدة باسم السيادة وحقوق الدول فى عدم التدخل فى شئونها الداخلية. وان كان المشاركون قد وافقوا على أن يقوم الأمين العام للمنظمة الفرانكوفونية بنشر تقرير سنوى عن حالة وأوضاع الديمقراطية فى القضاء الفرانكوفونى وتقديمه إلى رؤساء الدول والحكومات وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

● وبهذه المناسبة يعرض المقال أوضاع الممارسات الديمقراطية فى عدد من دول الفرانكوفون الافريقية التى شهدت الانتخابات فى عام ٢٠٠١ والتى تستعد للسير نحو هذه الانتخابات ونختار ثلاث دول هى : بنين وتشاد والكونغو برازافيل. كما تجدر الاشارة إلى أن النيجر تستعد لإجراء انتخابات البلديات وفقا لقانون جديد خاص باللامركزية قبل نهاية العام الحالى.

● بنين : فى النصف الأول من شهر مارس ٢٠٠٠ شهدت البلاد انتخابات الرئاسة الأولى التى تنافس فيها أكثر من مرشح، وكان فى مقدمة المرشحين الرئيس كيريكو الذى يشغل المنصب منذ عام ١٩٩٦ وتنافس أيضا سوجلو وهو رئيس سابق للجمهورية، هزم فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦، وقد أرسلت المنظمة الفرانكوفونية وعديد من جمعيات المجتمع المدنى والدول الاوروبية بعثات لمراقبة الانتخابات ، وفى الجولة الأولى للانتخابات فاز الرئيس كيريكو بنسبة ٤٧٪ من اجمالى الأصوات وتلاه سوجلو بنسبة ٢٩٪، وطعن سوجلو فى النتائج أمام المحكمة الدستورية، ولكن المحكمة رفضت الطعن وقررت إجراء دورة ثانية للانتخابات يخوضها كيريكو وسوجلو، فلما أعلن سوجلو انسحابه من جولة الاعادة طلبت المحكمة من المرشح الثالث أن يخوض دورة الاعادة، فقرر هذا المرشح انسحابه ومقاطعة الانتخابات، وترتيبا على هذا اعلنت المحكمة فوز الرئيس كيريكو.

● فى تشاد: جرت انتخابات الرئاسة الأولى فى مايو ٢٠٠٠، وتنافس منها سبعة مرشحين من بينهم الرئيس ديبى رئيس الجمهورية الذى يرغب فى ولاية ثانية للرئاسة، وأيضا حضر المراقبون الدوليون، ولكن مرشحى المعارضة الستة اتهموا الحكومة بالتزوير وتخويف المواطنين، واتفقوا فيما بينهم على مساندة المرشح المنافس الذى يدخل دورة الاعادة ضد الرئيس ديبى، ولكن الرئيس ديبى أعلن أنه مطمئن لنتائج الانتخابات وفوزه فى الدورة الأولى ، وقد فاز رئيس الجمهورية باغلبية ٦٧٪.

● فى الكونغو برازفيل يحكم الرئيس نيجيو منذ عام ١٩٩٧ بعد أن استخدم قوة الميليشيا التابعة له فى اخراج الرئيس ليسويا من المنصب ومن البلاد، ولكنه منذ العام الماضى يشعر بضغوط الموقف الأوروبى الذى أوقف المعونات ويطلب التحول الديمقراطى والاستناد إلى الشرعية الدستورية، لذلك لجأ إلى وساطة من الرئيس عمر بونجو رئيس الجابون وزوج ابنة الرئيس نيجيو، وقام الرئيس بونجو باتصالات مع زعماء المعارضة فى الداخل وفى الخارج حتى توصل فى عام ١٩٩٩ إلى اقرار هدنة وايقاف اطلاق النار بين الميليشيات المتقاتلة فى البلاد. وبعد ذلك انتقلت الوساطة إلى مرحلة اتصالات غير رسمية بين هذه الاطراف حتى توصل الجميع إلى قبول جدول زمنى لعودة الشرعية والديمقراطية، وفى مارس ٢٠٠١ عقدت جميع الاطراف الحكومية والمعارضة مؤتمرا وطنيا حضره ٥٥٠٠ مشارك للحوار حول قضايا السلام والتعمير وقبل نهاية الشهر توصل المجتمعون إلي الاتفاق حول صياغة دستور جديد يطرح للاستفتاء قبل نهاية هذا العام، وتشكيل حكومة انتقالية من أعضاء يتم اختيارهم من بين المشاركين فى المؤتمر الوطنى، وتكون هذه الحكومة الانتقالية مسئولة عن إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة.

وبهذا الاتفاق العام يمكن القول إن الكونجو برازافيل تتأهب لمرحلة جديدة فى نظام الحكم، ويستحق الموضوع المتابعة.

السياسة والفساد فى جمهورية إفريقيا الوسطى

● فى الاسبوع الاول من شهر ابريل الحالى أصدر رئيس الجمهورية فيلكس باتاسى قرارا باقالة رئيس الوزراء، واستدعى سفير الدولة فى جمهورية بنين وكلفه بتشكيل وزارة جديدة. وتعود اسباب الاقالة إلى استمرار الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتصاعدها الي درجة تهديد بقاء نظام الحكم فى البلاد . لقد استمر الموظفون المدنيون فى اضرابهم عن العمل طوال الأشهر الخمسة الاخيرة، ولم تفتح المدارس ابوابها لبدء العام الدراسى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وهدد اتحاد نقابات العمال بالعودة الى الاضراب العام الذى يشل كل انواع الحياة والحركة فى الدولة وتحويلها الى حالة مدن الاشباح ، والسبب فى هذا هو ان الدولة لم تدفع للموظفين المدنيين مرتباتهم منذ سنتين فى كثير من قطاعات الخدمات، وإنه سبق للدولة أن قدمت لهم مرتب ثلاثة أشهر دفعة واحدة مع وعد بالالتزام فى السداد كل شهر، ولكنها نكثت بوعدها، الامر الذى اعاد من جديد حالة عدم الثقة بين جانبى الحكومة والموظفين المدنيين ، وعلى الرغم من ان الدولة الاوروبية المانحة قد اوقفت من قبل جميع انواع المعونات المالية المقدمة للدولة، الا أنها ارسلت بعثة لزيارة جمهورية افريقيا الوسطى لدراسة مدى التزام الدولة بتنفيذ الخطط التى سبق الاتفاق حولها بشأن الازمة الاقتصادية، وأن رئيس الوزراء الذى اقيل قد سافر الى اوروبا للتباحث حول رفع قرار تجميد المعونات فى شهر يناير من عام ٢٠٠١، الا أن كل هذه الاتصالات والجهود لم تغير من موقف الدول والمنظمات المانحة، وظلت مواقف الاتحاد الاوروبى والبنك الدولى وغيرها دون تغيير.

● ان رأى الدول والمنظمات المانحة يتفق مع رأى المعارضة السياسية فى الدولة فى أن الاسباب هى سوء الادارة وانتشار الفساد بكل انواعه، وانهماك شرائح متنوعة من الطبقة الحاكمة فى عمليات التجارة غير المشروعة واستغلال النفوذ، وتهريب الألماس والسلاح ومشتقات البترول المستورد ، وان شبكات التهريب تتخذ من اراضى جمهورية افريقيا الوسطى مركزا لاعمالها غير السياسية تجمع بين جمهورية افريقيا الوسطى ودول افريقية هى تشاد والسودان والكونجو الديمقراطية (كينشاسا) والكونجو (برازافيل) والكاميرون ، وفى اغلب هذه الدول توجد حروب اهلية وتمردات مسلحة . ويضاف الى هذا انتشار تشكيل ونشاط عصابات مسلحة تقوم بالسرقة والنهب فى المدن والريف، ومن ابرز عملياتها الاخيرة مهاجمة منزل السفير الليبى فى العاصمة بانجى، فلما حاول السفير مواجهتها اطلقت عليه النار واردته قتيلا. ولقد صار من المشاهد العادية فى حياة علية القوم وذوى النفوذ قيام كل منهم بتشكيل فرقة حراسة خاصة أو تشكيل ميليشيا خاصة لحماية نفسه وممتلكاته واعماله. ويقال ان هذه التشكيلات الامنية المسلحة تستخدم فى عمليات سياسية لترويع وترهيب المعارضة السياسية للحزب الحاكم.

● لقد سبق للامم المتحدة ارسال قوات حفظ السلام تحت علم الامم المتحدة(مينوركا) لحفظ الامن والاستقرار وايقاف محاولات التمرد المسلح وقلب نظام الحكم ، وبقيت قوات حفظ السلام الدولية حتى الربع الاول من عام ٢٠٠٠ ثم انهت اعمالها بعد توقيع عدد من الاتفاقيات بين الاطراف الدولية والحكومة فى جمهورية افريقيا الوسطى، ومن بين الالتزامات التى نصت عليها الاتفاقات قيام الحكومة الجديدة بتسريح اعداد من الجيش وتاهيلها واعادتها للحياة المدنية، والتزام الحكومة بالشفافية وبداية حوار جاد مع المعارضة السياسية واحترام حقوق الانسان، الا أن الكثير جدا من هذه الالتزامات والاتفاقات لم تنفذ، وتقول الحكومة ان المعارضة السياسية هى المسئولة فهى ترفض الاقرار بفوز رئيس الجمهورية والحزب الحاكم بالاغلبية فى الانتخابات ، وتطلق المعارضة شائعات واتهامات حول تزوير الانتخابات والفساد، وان عددا من قيادات هذه المعارضة يتآمر لقلب نظام الحكم ، ومن ثم فان الحكومة قد القت القبض عليهم وقدمتهم للمحاكمة، اما سوء الحالة الاقتصادية وترديها المستمر فيرجع الى استمرار الحرب الاهلية فى الكونجو الديمقراطية، والتى ادت الى تدفق اللاجئين المستمر، كما ادت الى توقف الملاحة النهرية فى نهر الكونجو ونهر اوبانجى تشارى، وهذه الملاحة النهرية هى طريق الصادرات والواردات الى الدولة من موانئ دول الجوار الواقعة على المحيط الاطلسى.

● تقول الانباء المتداولة ان رئيس الوزراء المكلف فى وجهه القبول الحسن وله اتصالات فعالة مع المؤسسات المالية والنقدية فى الاتحاد الاوروبى والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وان تعيينه رئيسا للوزراء يبشر بدفعات مالية عاجلة ورفع تجميد المعونات للدولة.

الفساد والسياسة فى مالاوى

● بدأ العام الجديد والأزمة السياسية تتفاعل فى داخل الحزب الحاكم، وفى العلاقات بين الحكومة والمعارضة، لقد كانت البداية فى الربع الأخير من العام الماضى، اذ انفجرت فضيحتان متتاليتان للفساد المنتشر فى جهاز الحكم، وتولت الصحافة المحلية والعالمية النشر والحديث حولهما، خاصة ان أسماء قيادات فى الحزب ووزراء فى الحكومة والبرلمان كانت متورطة فى أحداث الفساد طبقا للمنشور فى وسائل الاعلام.

● بدأت الفضيحة الأولى بتسرب محتويات تقرير أعدته لجنة الميزانية والإنفاق العام فى البرلمان، وكانت محتويات التقرير البرلمانى مستمدة من تحقيقات أجراها مكتب مكافحة الفساد ومتابعة الشفافية والنزاهة فى الدولة، ومضمون التقرير أن الحكومة فقدت من ميزانيتها نحو ٢,٥ مليون دولار فى خمس وزارات، وأن المبالغ ضاعت فى عمليات شارك فيها موظفون وأعضاء فى البرلمان يمتلكون شركات خاصة، فقد تم صرف مرتبات ومكافآت لاسماء وهمية، وجرى إرساء مناقصات لبناء مدارس ووحدات صحية ريفية لشركات غير موجودة أساسا، ومثل هذا حدث فى عمليات رصف طرق وحفر آبار مياه للشرب فى المناطق النائية من الدولة.

وبناء على تحقيقات مكتب مكافحة الفساد أمر المدعى العام بإلقاء القبض على وكيل وزارة التربية والتعليم وعدد من موظفى الوزارة والمقاولين ورجال الأعمال، ودار مضمون التقرير البرلمانى حول اتهام وزراء المواصلات والاشغال العامة والتربية والتعليم والأراضى والعمل والإعلام.

● أما الفضيحة الثانية قد بدأت فى الصحافة. بنشر تقرير عن استيراد ٣٩ سيارة مرسيدس من النوع الفاخر ثمنها الإجمالى حوالى ٢,٤ مليون دولار، وأن الشراء تم لحساب كبار رجال الدولة، وأمر رئيس الجمهورية بالتحقيق وتأكد الخبر المنشور فى صحف المعارضة، فأصدر رئيس الجمهورية قرارا باقالة الحكومة بجميع وزرائها، وأمر بمصادرة السيارات واعلان بيعها فى مزاد علنى لأعلى سعر، ومنع جميع الوزراء المقالين من تولى مناصب حكومية حتى تنتهى التحقيقات وتثبت البراءة أو الإدانة لكل منهم، وطلب من أعضاء الوزارة الجدد استعمال سيارات أقل رفاهية وأقل سعرا نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة فى الدولة.

● انتقلت أخبار الازمة وتداعياتها الى مجلس العموم البريطانى، فقد واجهت الحكومة البريطانية سؤالا برلمانيا حول المصدر المالى لشراء السيارات، وهل المصدر هو المعونات المالية البريطانية المقدمة الى مالاوى؟

وفى نفس الفترة الزمنية جرى عقد اجتماعات تشاورية بين سفراء الدول المانحة مع الممثل المقيم لصندوق النقد الدولى، نظرا لأن اجمالى المعونات والمنح المالية السنوية المقدمة لدعم ميزانية الدولة تمثل ٤٠٪ من قيمة الميزانية السنوية لمالاوى، ومن ناحية ثانية فان الدول المانحة والهيئات الدولية للتنمية تقدم حوالى ٦٠٪ من إجمالى تكلفة برامج التنمية فى مالاوى ، وكان الموضوع الذى جرى حوله التشاور هو التقييم لمدى الفساد والامكانات القانونية والاجراءات الحكومية لتطويقه ومكافحته، أم أنه وصل الى حد يتطلب ايقاف المعونات وتجميد القروض والتسهيلات المالية الدولية؟ خاصة ان مالاوى طوال العام الماضى كانت تقوم باتصالات ومفاوضات دولية مع بريطانيا وغيرها من الدول الدائنة للاستفادة من المبادرات الدولية لتخفيف أو إلغاء عبء الديون للدول الأكثر فقرا وأكثر مديونية.

● رد الفعل السياسى كان حادا وتفاعلاته مستمرة فى داخل الحزب الحاكم، لان الوزراء المقالين من المناصب الوزارية هم قيادات الحزب ولهم قواعدهم الانتخابية فى دولة متعددة الإثنيات والأديان والمناطق الجهوته، وان قيادة النظام السياسى بمستوياتها المتعددة تقوم على مبدأ التوازنات التى تأخذ فى اعتبارها هذه القضايا، وفى نفس الوقت فإن الحزب بداخله صراع مكتوم حول موضوع الترشيح لانتخابات رئيس الحزب ورئيس الدولة بمناسبة الانتخابات المقبلة عام ٢٠٠٤، نظرا لأن فترة الولاية الثانية للرئيس باكيلى موليزى سوف تنتهى، وطبقا لنص الدستور لايجوز له الترشيح لفترة ثالثة، إلا إذا جرى تعديل الدستور القائم حاليا الذى يحدد شغل منصب الرئيس لفترتين متواليتين فقط، ومن ناحية ثانية فإن المعارضة السياسية وجدت فرصة ضد الحكومة والرئيس، إذ إن الرئيس فاز أول مرة بالرئاسة الاولى عام ١٩٩٤ على أساس أنه سوف يكافح الفساد المستشرى والمحسوبية التى اتصف بها عهد الرئيس السابق الدكتور باندا، وفى هذا الاطار السياسى نشر الرئيس اعلانا مدفوعا من ماله الخاص فى الصحف يدعو فيه لمكافحة الفساد والابلاغ عنه فورا للجهات المسئولة فى الدولة، كما رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم ضد عدد من صحف المعارضة بتهمة التشهير والتلفيق والكذب، وطالب بتعويضات من هذه الصحف.

الانتخابات الرئاسية فى أوغندا

● في النصف الأول من شهر مارس الحالي، جرت الانتخابات الرئاسية التنافسية في أوغندا بين ستة مرشحين لشغل منصب الرئاسة الأولي لمدة خمس سنوات قادمة، وفاز فيها الرئيس يوري موسيفيني لدورة ثانية وأخيرا طبقا لنص الدستور الصادر عام ١٩٩٥. وقد حصل علي ٦٩,٣٪ من اجمالي أصوات الناخبين المشاركين في الاقتراع، وبذلك يكون الرئيس موسيفيني هو الذي يحكم الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتي عام ٢٠٠٦ وهي نهاية الفترة الرئاسية الحالية.

● النظام السياسي القائم في اوغندا بدأ بوصول الرئيس موسيفيني قائدا لحركة وجيش المقاومة الوطنية إلي كمبالا العاصمة عام ١٩٨٦ بعد حرب أهلية طويلة. وكان موسيفيني يحمل أفكاره السياسية لحكم الدولة علي أساس أن جيش المقاومة الوطنية، والقوات المسلحة للدولة وحل ما هو غير هذا من تنظيمات مسلحة سابقة، واعتبار حركة المقاومة الوطنية هي التنظيم السياسي الشامل لأي نشاط سياسي في داخل الدولة، ولذلك وضع شعار «كلنا حركة المقاومة» موضع التطبيق، خاصة ان فترة الحرب الباردة كانت علي وشك الانتهاء، وبالتالي انتهت فرصة تطبيق نظام الحزب الواحد، وتحت ضغوط انفراد السياسة الامريكية باليد العليا في أمور منطقة الوسط الافريقي، وفي إطار دعوتها للتحول الديمقراطي القائم علي مبادئ حقوق الانسان وحريات الاعلام والتعدد الحزبي، لذلك اختار موسيفيني موقفا وسطا بين الافكار الامريكية والاوروبية الجديدة وأفكاره السابقة علي عملية السيطرة علي أدوات الحكم في البلاد، وهي تتلخص فيما يسمي بالديمقراطية بدون أحزاب سياسية، فقد صار للشخصيات العامة حق النشاط السياسي بصفة فردية، ولكن الاحزاب ممنوعة بحكم القانون من النشاط المنظم والمشاركة المنظمة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، وهي لذلك لا تحصل علي دعم مالي من الميزانية العامة نظرا لعدم الاعتراف القانوني بوجودها ونشاطها، واقتصر النشاط والدعم المالي علي حركة المقاومة الوطنية الحاكمة.

● وفي النصف الاول من الاعوام التسعينيات من القرن العشرين دعا موسيفيني إلي انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد، وصدر الدستور عام ١٩٩٥ ويحتوي علي نص صريح يقول باستمرار وجود نظام حركة المقاومة الوطنية كما يدعو لها ويطبقها موسيفيني، وانه في عام ٢٠٠٠ (بعد خمس سنوات) سوف يدعي الشعب إلي الاستفتاء حول عودة الحزبية السياسية ونشاطها القانوني الدستوري في تسيير أمور الحكم، ومنذ عام ١٩٩٨ نشطت أجهزة الدولة والطبقة الحاكمة سياسيا وأدوات حركة المقاومة في التهيئة الفكرية للاستفتاء ضمانا لنتائجه، وفعلا في عام ٢٠٠٠ جرى الاستفتاء وكانت النتيجة هي الموافقة علي آراء وتطبيقات الرئيس موسيفيني تجاه الديمقراطية. وخلال هذه الفترة الزمنية التي اعقبت اصدار دستور ١٩٩٥ رشح الرئيس موسيفيني نفسه للرئاسة الاولي وفاز بها عام ١٩٩٦، ثم رشح نفسه لولاية ثانية وفاز بها عام ٢٠٠١.

● في انتخابات هذا العام تنافس ضده خمسة مرشحين ويعتبر كيزا بيسيجي أهمهم في ميدان المنافسة، فهو عضو سابق في حركة وجيش المقاومة الوطنية مع موسيفيني من اليوم الاول للحرب الاهلية، ثم شغل مناصب عسكرية في القوات المسلحة ومناصب في الوزارة وادوات الحكم، ولكنه انشق علي الحركة ومفاهيمها في عام ١٩٩٩ علي أساس الدعوة لنظام ديمقراطي كامل يقوم علي وجود التعددية الحزبية الفعالة في الحياة العامة وفي الانتخابات وفي البرلمان، كما انه تحدث عن انتشار الفساد بشكل واسع في الدولة بالمعني الاقتصادي والمالي، وان الاصلاحات الاقتصادية والتنمية التي حققها الرئيس موسيفيني لم يستفد منها الفقراء، وانما اكتسب فوائدها ومغانمها الاغنياء، وأن الوقت قد حان للتغيير. ومن جانب آخر أشار كيزا إلي أن التدخلات الاوغندية في حرب الكونغو قد حولت بنود الميزانية من الخدمات التعليمية والصحية إلي الانفاق العسكري، وان محاولات الحكومة للتوصل إلي حل عسكري مع جبهات وفصائل التمرد لم تثمر، بل أدت إلي مزيد من الدمار وتدمير مناطق الشمال والغرب وخطف الاطفال الاوغنديين الصغار لتجنيدهم في حركات التمرد وهي جيش الرب للمقاومة وجبهة التحالف الديمقراطي اللتان تنطلقان من مواقع في جنوب السودان وغرب الكونغو، ولذلك دعا كيزا إلي حل سياسي تفاوضي.

● لقد حصل كيزا بيسيجي علي ٢٧,٨٪ من اجمالي أصوات المقترعين المشاركين في هذه الانتخابات، وحصل موسيفيني علي ٦٩,٣٪ من هذه الاصوات، ولكن الملاحظة المهمة هي أن الناخبين الاوغنديين قد تزايدت النسبة المئوية للغائبين والممتنعين منهم عن المشاركة في التصويت في هذه الانتخابات، إذا قورنت هذه النسبة المئوية بما حدث في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦ وفي انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور عام ١٩٩٥، وهذا مؤشر علي وجود تيار رفض في داخل البلاد ضد النظام السياسي القائم.

الانتخابات الرئاسية فى زامبيا

● حزب الاغلبية الحاكم منذ عام ١٩٩١ هو الحركة الديمقراطية من اجل التعددية الحزبية، وشعار الحركة هو الديك الذى يصيح مؤذنا بطلوع الفجر، وتحت هذا الشعار فازت الحركة فى انتخابات ١٩٩١ بمنصب رئاسة الجمهورية وبالاغلبية البرلمانية، وفى انتخابات ١٩٩٦ فازت ايضا بالرئاسة الاولى وبالاغلبية فى مقاعد السلطة التشريعية.

وهكذا حكم الدولة لعشر سنوات متتالية الرئيس فردريك شيلوبا، وقبل ختام العام الحالى ستجرى الانتخابات لرئاسة الجمهورية وتليها الانتخابات التشريعية.

● المشكلة هى ان نص الدستور طبقا لآخر تعديلاته يقول ان شغل منصب الرئاسة يكون لفترتين متتاليتين فقط، ومن ثم لايستطيع رئيس الجمهورية الحالى ان يرشح نفسه لفترة مقبلة فى انتخابات هذا العام، ومن جانب آخر كان القانون الاساسى للحركة الديمقراطية ينص على ان رئيس الحركة ينتخب لفترتين متتالتين فقط، وإنه بحكم القانون الاساسى يكون مرشح الحركة فى انتخابات رئاسة الجمهورية، ومن ثم فإن المؤتمر العام للحركة يجب ان يجتمع فى دورة عادية ليختار رئيسا جديدا للحركة بدلا من الرئيس شيلوبا الذى شغل منصب رئيس الحركة لفترتين متتاليتين.

● ومنذ عام ١٩٩٩ بدأت المعركة بين الطامحين للرئاس المقبلة فى داخل الحركة الديمقراطية وبين زعماء احزاب المعارضة، بدأت المعركة بالحديث الهامس الخافت ثم ارتفعت نبرة الحديث ومعدلات الاتفاقات والتحالفات او مايسمى بالتربيطات بين الاطراف المتعددة فى الساحة السياسية، ودخل على الساحة تيار من داخل الحركة الديمقراطية يقول بإمكان التعديل فى نص الدستور ونص القانون الاساسى لاتاحة الفرصة امام الرئيس شيلوبا للترشيح لفترة ثالثة متتالية، ومنذ ذلك الوقت حتى مطلع العام الحالى يدور العراك السياسى فى زامبيا حول هذا الموضوع، خاصة ان الرئيس شيلوبا فى البداية قال علنا إنه سوف ينسحب من الحياة السياسية النشطة بانتهاء مدة رئاسته الحالية فى عام ٢٠٠١، من جانب آخر فإن الموضوع قد اثار اهتمام القادة الجدد الذين صعدوا الى قمة السلطة فى دول افريقيا جنوب الصحراء فى الاعوام التسعينيات من القرن العشرين، فقد زار زامبيا الرئيسى مبيكى(جنوب افريقيا) والرئيس مكابا(تنزانيا) وتحدثا مع الرئيس شيلوبا حول اهمية احترام النص الدستورى وعدم تعديله على اساس ان الرؤساء المنتخبين فى الديمقراطيات الافريقية عليهم الاستعداد للرحيل عندما يأتى الوقت المحدد دستوريا اما فى داخل الحركة الديمقراطية فقد اعلن العديد من قياداتها عدم موافقتهم على فكرة التعديل الدستورى، وتحدث بعضهم عن الرغبة فى الترشيح لمنصبى رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية وفى مقدمتهم كريستون تمبو النائب الحالى لرئيس الحزب ورئيس الجمهورية معا.

● الاشهر الماضية من العام الحالى شهدت عمليات الترهيب والترغيب فى داخل الحركة الديمقراطية تجاه المعارضين او المترددين بشأن تعديل القانون الحزبى والدستور، وجرى تجميد او فصل عدد من القيادات المعارضة، وفى شهر ابريل الماضى عقد المؤتمر غير العادى للحركة وطرحت عليه تعديلات فى اللوائح الاجرائية لاجتماعات مؤتمر الحزب، وكان الترتيب المسبق مضبوطا مما ترتب عليه اقرار التعديلات التنظيمية، ثم تحول الاجتماع غير العادى الى اجتماع عادى عليه تعديلات القانون الاساسى وتعديلات النص الدستورى، وحصلت التعديلات المطروحة على الاغلبية المطلوبة. وهكذا اصبح الطريق مفتوحا امام الرئيس شيلوبا لتجديد رئاسته للحركة لفترة ثالثة، اما اقتراح تعديل النص الدستورى فيجب ان يعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليه، ثم يدعى البرلمان الى جلسة خاصة للموافقة على تعديل الدستور باغلبية ثلثى الاعضاء، واعتقد ان هذا موضوع واجراءات يمكن ترتيبها اذا قرر الرئيس الترشيح لمرة ثالثة.

● لم تتوقف المعارضة فى الدولة عن اعلان رفضها لمبدأ التعديل الدستورى، ولكن السبب الرئيسى فى ضعف موقف المعارضة الحزبية هى عدم الاتفاق الحاسم بين الاحزاب على مرشح واحد يخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة ضد مرشح الحركة الديمقراطية، ولكن من جانب آخر فإن تحرك المنظمات الكنسية والمدنية والنقابية والطلابية ضد التعديل وضد فكرة التجديد للرئيس شيلوبا هو امر خطير، لان هذه المنظمات هى التى ساندت ودعمت الحركة الديمقراطية عام ١٩٩١ فى المعركة الانتخابية والسياسية ضد نظام الرئيس كاوندا، ولذلك فإن تصاعد موقفها واتجاهاتها هو الذى سيؤثر فى مجريات الامور الداخلية فى الفترة المقبلة التى تسبق الانتخابات ويضاف الى ماسبق تاثيرات وتطورات الوضع الاقتصادى المتدهور فى البلاد، فالشكوى من انتشار الفساد لاتتوقف، وان برنامج الخصخصة الذى نفذته الحكومة استفادت منه فئات من القيادات والمقربين سياسيا وذوى النفوذ، كما ان قيمة العملة الوطنية الكواتشا تتدهور بشكل واضح ومعدلات التضخم تتصاعد بسرعة، ومن الامثلة ان قيمة الكواتشا عند انتخاب شيلوبا كانت(١٣٠٠) كواتشا مقابل الدولار، والآن صارت(٣٧٠٠) كواتشا مقابل الدولار الامريكى، وتسجل الاسعار العالمية انخفاضا بالنسبة للكوبالت والنحاس وهما عماد الصادرات التى تعتمد عليها ميزانية الدولة. واجمالا فان الوضع السياسى الاقتصادى يستحق المتابعة حتى موعد الانتخابات هذا العام.

انتخابات الرئاسة فى مدغشقر

● أعلن الرئيس ديديه راتسيراكا عن ترشيح نفسه لخوض معركة انتخابات الرئاسة الأولى فى شهر نوفمبر من هذا العام، وهو يتولى الرئاسة منذ فوزه فى انتخابات عام ١٩٩٦، وشعار الرئيس فى الانتخابات القادمة هو الانجاز والكفاءة. وكان دستور البلاد قد تم تعديله عام ١٩٩٦ فصار يسمح بشغل المنصب لمدد متتالية بدلا من النص السابق على مدتين متتاليتين فقط، كما أجازت التعديلات الدستورية نقل السلطة وانسيابها من العاصمة الى أقاليم الدولة، وصار فى كل إقليم مجلس تشريعى وحاكم منتخب مباشرة من شعب الاقليم، كما تشكل مجلس شيوخ من ٩٠ عضوا ينتخب منهم ٦٠ عضوا، ويعين الرئيس ٣٠ عضوا، وبذلك صارت السلطة التشريعية من مجلسين.

□ ويتمتع الرئيس بتأييد حزبه والأحزاب الأخرى المؤتلفة معه فى مجلس الوزراء، كما يحظى بتأييد قوى من الدول المانحة والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية فقد ازدادت قيمة استثمارات الدول الأجنبية وفى مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة وهونج كونج والصين وسنغافورة والملايو..الخ، وتقول إحصاءات البنك الدولى ان البلاد تتمتع بوجود طبقة من العمالة الماهرة والأجور المنخفضة، مما أدى الي ازدهار الاستثمارات الأجنبية فى قطاعات الصناعة خاصة النسيج والملابس، وتقول الاحصاءات إن الاستثمارات تصل الى نحو ٨٥ مليون دولار حاليا بينما كانت الأرقام لاتذكر فى أعوام الثمانينيات من القرن الماضى، وقد أعلن الاتحاد الأوروبى وفرنسا عن تمويل مشروعات جديدة فى خطة الحكومة المقبلة فى الاعوام من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦، كما انضمت مدغشقر إلى مجموعة الدول الافريقية المستفيدة من قانون النمو والفرص الأمريكى لعام ٢٠٠٠ واستفادت من مزاياه الجمركية، وقام البنك والصندوق بادراج مدغشقر فى قائمة أسماء الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية وانطبق عليها مشروع تخفيض الديون، كما تسير الحكومة فى طريق الخصخصة بسرعة ملحوظة، ومع ذلك فمازالت البلاد تعانى من مشكلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وخاصة فى قطاعات الزراعة وانتاج الطعام، وفى مجالات المواصلات والطاقة والتشغيل وتعانى من ارتفاع معدلات البطالة.

□ ولكن تاريخ البلاد السابق بعد استقلالها يسجل تطورات وأحداثا جساما، فقد قاد الأدميرال ديديه راتسيراكا إنقلابا عسكريا عام ١٩٧٥ واستولى على السلطة وحكم البلاد لمدة ١٨ عاما حتى عام ١٩٩٣، واشتهر الأدميرال وقتذاك بأفكاره وخطابه السياسى، فقد تحدثت عنه وسائل الاعلام الاوروبية والامريكية بانه الأدميرال الأحمر، وكان مضمون خطابه السياسى وقتذاك هو مهاجمة الاستعمار الجديد واتهام البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بانهما أدوات الامبريالية منذ توقيع اتفاقيات بريتون وودز، ولكن فى مطلع الأعوام التسعينيات من القرن العشرين انضم الرئيس راتسيراكا الى موجة التحول الديمقراطى التى قادتها فرنسا والولايات المتحدة، وقام بتعديل الدستور لتسمح نصوصه بالتعددية الحزبية والتنافس الديمقراطى فى الانتخابات، وتأكيد حقوق الانسان وحرية الصحافة، وفى عام ١٩٩٣ جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فلم يفز الرئيس راتسيراكا وحزبه، وفاز حزب الحركة الديمقراطية برئاسة البرت زيفى الذى تولى رئاسة الجمهورية، ولكن فى يوليو ١٩٩٦ قام البرلمان بمحاكمة الرئيس زيفى بتهم الفساد وسوء الادارة واستغلال السلطة، وفى ختام المحاكمة قرر البرلمان عزل الرئيس زيفى والدعوة إلى انتخابات جديدة عام ١٩٩٦.

□ وكان راتسيراكا يقيم فى باريس منذ عام ١٩٩٣، ولكنه قرر العودة الى مدغشقر ورشح نفسه فى انتخابات ١٩٩٦ وفاز فيها بالرئاسة الأولى، لكن الملاحظة السياسية التى تتحدث عنها الدراسات المتخصصة هى أن الرئيس راتسيراكا غير من خطابه وأفكاره السياسية منذ تلك المعركة الانتخابية، وأصبح الحديث عن الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية والتعددية الحزبية وحكم القانون.

● الاضافة الأخيرة لهذا المقال هى بشأن الاهتمام الأمريكى بأحوال وأوضاع مدغشقر، وتقول الدراسات السياسية أن عقد الايجار الأمريكى لجزيرة ديجو جارسيا من بريطانيا سوف ينتهى عام ٢٠١٦، وان السياسة البريطانية لاتتجه حاليا نحو تجديد عقد الايجار بعد صدور حكم المحكمة العليا فى بريطانيا ببطلان قرار الحكومة البريطانية باخلاء الجزيرة وترحيل سكانها بعد اقتطاع أرخبيل شاجوس من دولة موريشيوس عند إعلان استقلالها، وأن حكم المحكمة يقضى بحق السكان فى العودة إلى منازلهم ومقار اقامتهم فى الجزيرة وأن تدفع لهم الحكومة البريطانية تعويضات مالية، وفى نفس الوقت قررت الحكومة البريطانية قبول الحكم وعدم الاستئناف ولذلك يقال ان السياسة الأمريكية قد اختارت مدغشقر بديلا لما يحتمل أن يحدث عام ٢٠١٦، خاصة ان الحكومة الأمريكية تقدم لمدغشقر معونات عسكرية فى ميادين السلاح والتدريب وترى ان موقعها الجغرافى مناسب لسياستها العسكرية فى المنطقة.

انتخاب الرئيس فى تشاد

● فى مقال سابق بالاهرام الاقتصادى « ٢٠٠١/٦/٤» جرى الحديث حول الانتخابات الرئاسية فى تشاد وفوز رئيس الجمهورية بولاية ثانية بعد اعلان النتائج، وفى هذا المقال نتابع الآراء التى نشرتها وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة حول الأحداث التى صاحبت إعلان النتائج وهزيمة المعارضة فى الانتخابات.

● لقد جرى الاقتراع فى الدورة الاولى يوم ٢٠ مايو ، وفى يوم ٢٩ مايو اعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة فوز الرئيس فى الجولة الاولى باغلبية ٦٣,٣٪ من اجمالى اصوات المشاركين فى الانتخابات، وقدمت المعارضة طعنا فى النتائج وطالبت باعادة العملية الانتخابية كاملة، ولكن المجلس الدستورى اصدر قراره يوم ١٣ يونيو بفوز الرئيس ادريس ديبى على منافسيه فى الانتخابات الرئاسية. وهذه الوقائع هى الشكل الرسمى لمسلسل الاحداث والوقائع، ولكن الصورة على الجانب الآخر كانت غير هذا.

● ونبدأ بالقول ان فريق المراقبين الفرانكوفون الذين اشرفوا على العملية الانتخابية عقدوا مؤتمرا صحفيا عقب الانتهاء من عملية الاقتراع واشاروا فى وضوح الى حدوث تجاوزات فظيعة بالنسبة للادلاء بالاصوات وبالنسبة لاحصاء البطاقات الانتخابية فى الصناديق، ولكن عندما صدر التقرير النهائى لبعثة المراقبة الفرانكوفونية لم يرد به شئ من هذا ولم يسجل أى اخطاء أو تجاوزات. ولذلك سارت مظاهرات احتجاج الى مقر السفارة الفرنسية فقام البوليس بتفريقها بعنف ظاهر، واعتقل المرشحين الآخرين فى الانتخابات، واعلن وزير الداخلية ان هذا الاعتقال هو اجراء احترازى تفاديا لحدوث تجاوزات أو اضطرابات. وخلال المظاهرات التى جرى تفريقها باطلاق الرصاص قتل شاب من بين المتظاهرين، فلما قررت المعارضة تنظيم جنازة لتشييع جثمان القتيل، تدخل وزير الداخلية ، واعلن عن تطبيق احكام قانون الاحكام العرفية الذي ينص على منع اى تجمع يزيد عدد المشاركين فيه على ٢٠ شخصا، وقام باعتقال الزعماء المعارضين مرة ثانية. ولهذا اجتمع ممثلو الاحزاب السياسية المعارضة واتحاد نقابات العمال واصدروا بيانا يكشف عما جرى فى الانتخابات من تزييف للارادة الشعبية الديمقراطية.

● وتشير الانباء المتداولة الى أن خمسة من اعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قدموا استقالاتهم احتجاجا على ماحدث من اجراءات عقب اغلاق صناديق الانتخابات ، وتردد رئيس اللجنة فى اعلان النتيجة حتى يوم ٢٩ مايو، ولهذا اقدم البوليس على احتجاز زوجة رئيس اللجنة واولاده فى مقر الشرطة بدعوى حمايتهم من التهور وعدم المسئولية التى اتصفت بها مسيرات ومظاهرات المعارضة، ولما استقر رأى رئيس اللجنة الانتخابية على اعلان نتائج فوز الرئيس ديبى تم اطلاق سراح اسرة رئيس اللجنة من مقر الشرطة.

● الحديث المتداول يشير فى وضوح الى السياسات الفرنسية والامريكية تجاه الانتخابات ويشمل هذا الحديث دورا للبنك الدولي ، والسبب هو ان هذه الاطراف الثلاثة تتحدث عن النزاهة والشفافية الديمقراطية وحرية العملية الانتخابية كأساس لتداول السلطة فى افريقيا، ولكن الامور هى غير هذا فالسياسة الفرنسية يقال انها فقدت حماسها وتراجع اهتمامها نظرا لأن المصالح البترولية فى تشاد صارت ملكية كاملة للشركات الامريكية بعد انسحاب شركة الف اكيتان الفرنسية صاحبة الفضائح المالية فى فرنسا وفى افريقيا، ثم اندماجها بعد ذلك فى تكتل ثلاثى فرنسى - بلجيكى هو شركة توتال فينا إلف، ومن هنا بدأ دور البنك الدولى فى تمويل مشروع انبوب نقل البترول من جنوب تشاد حتى موانئ دولة الكاميرون على شامل المحيط الاطلسى، وقبل الانتخابات كان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد اوقفا التسهيلات المالية المقدمة الى تشاد عندما اكتشفا أن ماحصلت عليه تشاد من اموال لم ينفق على الخدمات الصحية والتعليمية وتشييد البنية الاساسية، وانما انفقت فى شراء الاسلحة، ولكن الضغوط الامريكية كانت شديدة ورد الفعل كان سريعا، فقد تحرك اللوبى البترولى الامريكى لدى البيت الابيض ولدى وزارة الخارجية احتجاجا على اجراء البنك الدولى، ولهذا اعادالبنك العلاقات وفعل مثله الصندوق واعتبروا تشاد من الدول الاكثر فقرا والاكثر مديونية ، وطبقا بشأن اوضاعها الاقتصادية مبادرات تخفيض الديون وتسهيلات المعونات والاقراض الدولى.

● إن منطق اللوبى البترولى الامريكى هو أن استمرار نظام وحكم الرئيس ادريس ديبى هو الضمان لعدم حدوث انقلاب عسكرى مثلماحدث فى جمهورية افريقيا الوسطى، وهو الضمان لعدم انتخاب رئيس آخر لاتعرف بعد اتجاهاته وأرتباطاته السياسية مع دول الجوار الاقليمى مثل ليبيا وغيرها من دول الاتحاد الاوروبى . ومن ناحية ثانية فإن انتخاب الرئيس ديبى لولاية ثانية واخيرة سوف يجعل مشروع الانبوب البترولى يتم فى الموعد المحدد فى عام ٢٠٠٤ ، وان تدفق عائدات البترول سوف ينعكس على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لتشاد التى تعانى حاليا من ازمة العجز فى الميزانية، ولهذا تقول الانباء المتداولة أن هذا المنطق هو الذى دعا ادارة الرئيس بوش الى عدم الاهتمام بما حدث فى الانتخابات الرئاسية فى تشاد.

الانتخابات الرئاسية في جامبيا

● تستعد جامبيا لاجراء انتخابات تنافسية حول منصب رئيس الجمهورية في شهر اكتوبر ٢٠٠١ . ومن المعروف ان الرئيس يحيي جامع سوف يرشح نفسه في هذه الانتخابات ، حيث سبق له الفوز بالمنصب في انتخابات ١٩٩٦ وايضا في شهر اكتوبر ٢٠٠١ سوفد تعقد قمة الكومنولوث في استراليا ، وبين الحدثين ارتباط سياسي فقد قاد الضابط يحيي جامع انقلابا عسكريا عام ١٩٩٤ واوقف الحياة السياسية الديمقراطية في البلاد واصدر مرسوما يحظر فيه علي الاحزاب السياسية السابقة ان تزاول اي نشاط سياسي ، كما حظر علي جميع القيادات والزعامات الحزبية السابقة ممارسة اي نشاط في الحياة العامة بالبلاد ويعرف هذا المرسوم برقم (٨٩)

● وكان رد الفعل الانجلوفوني عنيفا فقد اوقفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كل انواع المعونات والتدفقات المالية والتزمت مؤسسات الاتحاد الاوروبي بالموقف الدولي ضد جامبيا ، وتحرك الكومنولوث مطالبا بالعودة الي الحياة السياسية المدنية واجراء انتخابات حرة ونزيهة ، ووضع جامبيا في مرحلة تسمي فترة التدقيق والفحص لمراقبة ومتابعة تصرفات القيادة العسكرية الجديدة ، وهذا ادي بالرئيس جامع الي التراجع بالنسبة لتحديد الفترة الانتقالية، فبعد ان كان الاعلان عن انها اربع سنوات ، قبل ان تنتهي بعد سنتين في عام ١٩٩٦ واصدر دستورا وشكل حزبا يرأسه ورشح نفسه للانتخابات التنافسية التي فاز فيها بالرئاسة الاولي ، وكان من الترتيبات التنظيمية التي ادخلها الدستور الجديد هو السماح بتشكيل احزاب جديدة ترأسها قيادات جديدة ، لهذا ظهرت في الدولة احزاب للمعارضة مثل الحزب الديمقراطي المتحد وحزب المصالحة الوطنية ، وان ظل الحظر ساريا بموجب المرسوم رقم ٨٩ علي غيرها من الاحزاب

لهذا طلبت احزاب المعارضة من لجنة الكومنولوث المختصة بالتدقيق والفحص ان يضغط لالغاء المرسوم رقم ٨٩ وقد استجاب الرئيس اخيرا لاصدار قرار بالغاء هذا المرسوم ومن ثم بدأت الاحزاب السابقة علي الانقلاب تعود للنشاط وفي مقدمتها حزب الشعب التقدمي الذي كان يرأسه السير داود جاوارا الذي حكم البلاد بالاغلبية البرلمانية منذ الاستقلال عام ١٩٦٥ حتي اطاح به الانقلاب العسكري في عام ١٩٩٤ ، وهكذا تهيأت الدولة للمشاركة في قمة الكومنولوث القادمة مشاركة كاملة في اكتوبر ٢٠٠١ ، مع عودة العلاقات الطيبة مع الكومنولوث وسوف نري مدي استجابة الكومنولوث لطلب جامبيا بارسال فريق من المراقبين لمراقبة العملية الانتخابية هذا العام ، علما بأن الكومنولوث رفض في عام ١٩٩٦ ان يرسل هذا الفريق من المراقبين .

● وتواجه البلاد ازمات سياسية وفضائح فساد ، و اخرها فضيحة البترول النيجيري ، اذ سبق ان ساندت جامبيا حكومة نيجيريا العسكرية في عهد ساني اباتشا ، فقرر ان يهديها عشرين الف برميل بترول يوميا منذ عام ١٩٩٦ حتي عام ١٩٩٨ وقامت جامبيا بالتعاقد مع شركة اوروبية لتسلم البترول وتسويقه مقابل ٥٥ مليون دولار سنويا ، ولااحد يعرف علي وجه الدقة من الذي ابرم الاتفاق مع الشركة الاوروبية لانها بموجب الاتفاق كانت تضع المبلغ في حساب سري في البنك المتحد لما وراء البحار في سويسرا ، وظلت الصفقة سرية حتي انكشف الحساب السري نتيجة نزاع قضائي بين حكومة جامبيا والشركة بشأن هذا الحساب السري وبشأن رغبة الحكومة في التعاقد مع شركة اخري سوف تدفع سعرا اعلي .

ومن ناحية ثانية فإن خلافا نشب بين الرئيس جامع ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة العاملة في جامبيا طبقا للدستور الحالي ، فقد طلبت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية المقررة في نوفمبر ٢٠٠٠ ، ولكن رئيس اللجنة اصر علي الموعد المحدد وطالب الحكومة بالالتزام بالدستور فلما رفضت الحكومة رفع رئيس اللجنة دعوي قضائية امام المحكمة العليا طالبا اجبار الحكومة علي تنفيذ وتطبيق اجراءات الانتخابات البلدية في موعدها

وقد اصدرت المحكمة قرارا ضد الحكومة ، فلما صدر قرار المحكمة العليا قام رئيس الجمهورية بعزل رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة.

● وقد شهد عام ٢٠٠٠ قيام اللجنة المالية في البرلمان باصدار تقرير عن الفساد الحكومي الذي انتشر واستشري في البلاد ، واعتمدت اللجنة علي تقارير ديوان المحاسبة ومكتب التراجع العام للدولة ، وكان الحديث في تقرير الفساد الحكومي علي جميع المستويات الحكومية في داخل البلاد ، وفي السفارات خارج البلاد ، مما دعا الرئيس جامع الي دعوة مؤتمر عاجل لحزبه وطلب منه العمل الجاد ضد الفساد ، فقرر الحزب تشكيل لجنة في غاية الاهمية فالاصل ان الانقلاب العسكري عام ١٩٩٤ كان ضد الفساد المنتشر في جميع مؤسسات الدولة ، فكيف يقبل الرئيس جامع هذا الوضع الفاسد في عهده بعد ان حكم البلاد من عام ١٩٩٤؟ ومن جانب اخر فقد اعلن انه سيطبق قوانين الشريعة الاسلامية في الدولة لاستئصال الفساد ، ولم تصدر بعد الاجراءات المنظمة للتطبيق .

المصالحة السياسية فى زنزبار

● يوم ١٠ اكتوبر ٢٠٠١ اجتمع حشد من الشخصيات السياسية الحزبية والحكومية فى قصر الرئاسة فى زنزبار، وفى مقدمة الحضور كان رئيس جمهورية تنزانيا ورئيس جزيرة زنزبار ورئيس حزب الجبهة الوطنية المتحدة، وكانت المناسبة هى توقيع وثيقة المصالحة السياسية بين الحزب الحاكم تشاما شاما مايندوزى والحزب الرئيسى للمعارضة وهو حزب الجبهة الوطنية المتحدة، والوثيقة تتكون من ٥٢ صفحة وتحتوى على المبادئ والخطوات لاتمام المصالحة السياسية بين الجانبين.

● لقد تم الاتفاق بين قيادات الحزبين على انهاء المواجهات العنيفة والكراهية التى تولدت وتصاعدت منذ اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية فى عام ١٩٩٥، وكانت اول انتخابات تعددية تنافسية بين الاحزاب السياسية فى تنزانيا عامة وفى زنزبار خاصة، وعند القيام بعملية احصاء اصوات الناخبين فى صناديق الانتخابات تبين من المؤشرات ان حزب الجبهة الوطنية على وشك الفوز، فجرى تأجيل الاعلان عن النتائج، واعيد النظر فى حساب الاصوات حتى تأكد فوز الحزب الحاكم بنسبة مئوية اقل من ١٪، ورفضت جميع احزاب المعارضة النتائج، وقرر حزب الجبهة الوطنية اتباع سياسة المواجهة السياسية لابطال النتائج المزورة واعادة الانتخابات، ولكن الحكومة رفضت مطالب المعارضة واستخدمت القوة ضد احزاب المعارضة وقدمت بعضهم للمحاكمات بتهمة زعزعة الامن والاستقرار، وفى انتخابات عام ٢٠٠٠ فاز الحزب الحاكم مرة ثانية بالاغلبية فى عضوية البرلمان وبمنصب رئاسة زنزبار، واستمر حزب الجبهة الوطنية فى معارضته ومطالبته بالغاء النتائج وتنظيم جولة جديدة من التصويت فى انتخابات حرة ونزيهة، وساند موقف حزب المعارضة التقرير الصادر عن وفد المراقبين الذين ارسلهم الاتحاد الاوروبى والكومنولث البريطانى، ويقول التقرير ان اعضاء الوفد ذهلوا من كمية التزوير والانحرافات التى حدثت فى العملية الانتخابية، ومن جانب آخر قررت الحكومة تصعيد العنف بالاساليب البوليسية، وتصدت القوات الخاصة للمظاهرات والمسيرات والاعتصامات، وبلغت هذه المواجهة العنيفة ذروتها فى شهر يناير ٢٠٠١، وتقول الحكومة ان حصيلة القتلى ٣٠ وتقول المعارضة ان اعداد القتلى وصلت الى ٣٠٠، وترتب على هذا هروب نحو ٢٠٠٠ من أنصار وقيادات المعارضة الى كينيا بواسطة البحر وطلبوا اللجوء السياسى بدعوى الاضطهاد الحكومى وانتهاك حقوق الانسان، كما قام الحزب الحاكم بفصل ١١ عضوا من ممثلى المعارضة فى البرلمان نظرا لامتناعهم عن الحضور فى ثلاث جلسات متتالية للبرلمان على المستوى الفيدرالى.

● هذه الحالة المتدهورة بالمعنى السياسى والاقتصادى دعت الاتحاد الاوروبى الى التدخل فأوقف جميع انواع المعونات والتسهيلات المالية الى زنزبار منذ عام ١٩٩٦، كما كلف الكومنولث امينه العام برئاسة وفد لزيارة البلاد والتفاوض من اجل المصالحة السياسية، وفى عام ١٩٩٩ تمكن وفد الكومنولث من وضع وثيقة مصالحة قبلها ووقعها الجانبان الحكومة والمعارضة، ولكن الاتفاقية لم تنفذ لان كلا من الجانبين كان يتطلع الى انتخابات عام ٢٠٠٠، وبعد احداث يناير ٢٠٠١ تدخل الوسطاء الاوروبيون والافارقة، وتوصلت المفاوضات الى الوثيقة التى وقعها حزب الحكومة وحزب المعارضة فى اكتوبر الماضى وتنص الوثيقة على المبادئ والخطوات التالية:

- تشكيل لجنة تحقيق مستقلة فى احداث يناير ٢٠٠١ واقرار مبدأ التعويض للقتلى والمصابين.
- اعادة تشكيل لجنة الانتخابات بحيث تكون لجنة مستقلة قولا وفعلا.
- إلغاء سجل اسماء الناخبين الحالى وانشاء سجل جديد ليست به عيوب انتخابية .
- اسقاط القضايا والاتهامات الموجهة ضد ٢٠ من قادة حزب الجبهة والافراج عنهم فورا وعدم ملاحقتهم بعد ذلك.
- اجراء انتخابات حرة ونزيهة فى بحر سنة من تاريخ التوقيع على الوثيقة لشغل المقاعد الشاغرة فى البرلمان.
- تشجيع وسائل الاعلام الحكومى على تقديم تغطية عادلة لنشاط الاحزاب السياسية فى البلاد.
- بدء مناقشات سياسية لتشكيل حكومة وحدة وطنية من جميع الاحزاب والشخصيات السياسية للخروج بالبلاد من ازمتها الحالية سياسيا واقتصاديا.

● وقد تحدث رئيس الجمهورية عقب التوقيع مؤكدا أنه يساند ويؤيد الاتفاق وما ورد بالوثيقة، وأنه سوف يشكل لجنة رئاسية تتولى مهام الاشراف على خطوات التنفيذ واكتمالها قبل عام ٢٠٠٣، واخيرا تتحدث وسائل الاعلام عن الاحتمالات والآمال المتوقعة اذا صدق الطرفان الموقعان وتمسكا بالوثيقة، وهذه الاحتمالات والآمال المرجوة تقع فى قطاعات الاقتصاد والاستثمار وفى مكافحة العنف وعودة الهدوء للبلاد.

الحكومة واتحاد النقابات فى جنوب إفريقيا

● يتعرض التحالف السياسى الثلاثى الذى يحكم جنوب افريقيا منذ عام ١٩٩٤ إلى هزة عنيفة تهدد وجوده وبقاءه، ويضم هذا التحالف المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى لجنوب افريقيا ومؤتمر اتحادات العمال لجنوب افريقيا (كوساتو).

والسبب الرئيسى للخلاف الشديد بين الحكومة واتحاد النقابات العمالية هو برنامج الخصخصة الذى أقرته الحكومة وشرعت فى تطبيقه، وقد انفجر الخلاف بين الجانبين فى سبتمبر ٢٠٠١ عندما دعا اتحاد النقابات إلى اضراب عام لمدة يومين، وكان هذا هو الاضراب الأول منذ اتمام عملية التحول الديمقراطى وصعود الاغلبية الافريقية إلى مقاعد الحكم فى الدولة عام ١٩٩٤.

● لقد توافق تنفيذ الاضراب العام مع انعقاد مؤتمر الامم المتحدة لمحاربة العنصرية فى مدينة ديربان بجنوب افريقيا، وبدت الحكومة أمام الجميع فى حالة عجز عن الاتفاق مع قيادة اتحاد النقابات لصرف النظر عن الدعوة للاضراب العام، بينما وقف الشريك الثالث فى الحكومة - الحزب الشيوعى - موقفا وسطا بين الجانبين، وشعرت الحكومة بقيادة الرئيس مبيكى بالطعنة التى اصابتها من شركائها فى الحكم، خاصة عندما تصاعدت لغة الكلام والهجوم ضدها باعلان الاتحاد الحرب ضد الحكومة إذا استمرت فى تنفيذ برنامج الخصخصة ولم تتراجع عنه، وهذا بدوره دعا الحكومة إلى اعلان الحرب ضد الاتحاد واتهام قياداته بالكذب على الرأى العام، وقالت انها سبق أن عرضت المشروع على جميع المؤسسات والقيادات من العمال وأصحاب العمال وحصلت على موافقة هذه المؤسسات وقياداتها، وانها تفاوضت مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على هذا الأساس، وانها وقعت اتفاقيات تقضى ببيع حصص الحكومة وانصبة ملكيتها فى مرافق ومؤسسات مثل السكك الحديدية والكهرباء والاتصالات وخدمات الامداد والتموين اللوجستية فى قطاعات الدفاع العسكرى، وان اتمام برنامج الخصخصة سوف يساعد الدولة والصناعة والانتاج فى الدخول إلى المناخ العالمى الجديد وتحديث وسائل الانتاج، وتقليل تكاليف الانتاج مما يساعدها على مزيد من التنافس فى الاسواق وزيادة الصادرات وزيادة الشراء العام ورفع مستويات المعيشة للمواطنين، وفى هذا المقام نشر كل من الجانبين احصاءات ودراسات بشأن موضوعات اقتصادية مثل معدلات الأجور وتخفيض النسب المئوية للبطالة وأسعار الفائدة وخفض العجز فى الميزان التجارى.. إلخ.

● ويرفض اتحاد النقابات منطق الحكومة ويهدد باستمرار الحرب ضد الحكومة لأنه يؤمن بأن الخصخصة تؤدى إلى زيادة البطالة مع الاستغناء المتوالى عن العمالة خاصة فى قطاعات الانشاءات والتعدين وصناعات الصلب والسيارات، ومن ناحية ثانية فإن اتحادات المدرسين والموظفين الحكوميين تطالب حاليا بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل. ويقول اتحاد النقابات إن الفجوة بين الفقراء والاثرياء فى المجتمع قد ازدادت وانها تتسع بشكل مستمر، والسبب هو أن الحكومة تحابى رجال الاعمال والقطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية على حساب العمالة الوطنية.

ومن ناحية ثالثة فإن الدراسات المنشورة تقول إن حقائق الوضع الاقتصادى هى محل خلاف بين الجانبين وان السبب هو اختلاف التفسيرات حول الاحصاءات المنشورة، ومن الامثلة تقول الحكومة ان معدلات البطالة لا تتعدى ١٧٪ بينما يقول اتحاد العمال ان المعدلات هى ٤٠٪ من اجمالى تعداد السكان، وتقول جمعية رجال الاعمال إن اعداد المضربين كان لا يزيد على ٣٠٪ من اجمالى اعداد العاملين بينما يقول اتحاد العمال ان وصلت إلى ٦٥٪، وتقول بعض دراسات البنوك ان الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الوطنى كانت بمعدل ٣,٥ مليار راند فى اليوم الواحد من أيام الاضراب، ونظرا لأن هذا المقال هو قراءة سياسية، فإن الموضوع يستحق متابعة ودراسة من الخبراء والاساتذة المتخصصين فى موضوعات الاقتصاد والتنمية.

الخلاصة هى ان كلا الجانبين يتمسك بموقفه حتى الآن ويهدد بالتصعيد والاتحاد يهدد بمزيد من الاضرابات إذا لم تستمع الحكومة لصوته والحكومة تهدد باتخاذ إجراءات تشريعية لضبط العمل النقابى ومنع عوامل تهديد الاستقرار الاقتصادى والأمن الاجتماعى، وعلاوة على هذا فإن المتداول فى وسائل الاعلام يشير إلى بدء موجة تساؤلات عن مدى الثقة فى الاستثمارات الخارجية القادمة، وعن اتجاهات خروج استثمارات داخلية إلى مناطق أخرى، وهذه القضايا تهتم بها الحكومة التى هى فى أشد الحاجة إلى ثمن بيع المؤسسات التى تقررت خصخصتها لتوجيهها إلى ميادين وقطاعات استثمارية فى السنوات القادمة، كما أن هذه القضايا جميعا هى مطلب أساسى للبنك والصندوق، والحكومة لا تريد أن تفقد علاقاتها الطيبة بهاتين المؤسستين وغيرهما من المؤسسات المالية والنقدية العالمية والاقليمية.

الملاحظة الأخيرة تتعلق بأنواع جديدة من المصطلحات والمفردات التى استخدمت فى الحوار السياسى بين الجانبين، ومن بينها الكذب والخيانة والخطأ الجسيم، ومن بين المطالب المطروحة مطلب بناء ديمقراطى جديد وقطاع عام ديمقراطى جديد!!

الفيدرالية والديمقراطية فى السودان

● المبادرة المصرية - الليبية المشتركة من أجل الوفاق الوطنى السودانى نقلت الأزمة السودانية من الساحة التقليدية إلى ساحة جديدة.

والساحة التقليدية الموجودة منذ عام ١٩٨٣ بعلاقاتها الداخلية والخارجية هى التى شهدت تصعيد الحرب الأهلية والحشد المستمر للقتال والمزايدات من كل الأطراف المشاركة حول الحد الأقصى من المطالب، أما الساحة الجديدة التى تنشئها المبادرة المشتركة والمقبولة من جميع الأطراف السودانية الفاعلة فهى مناخ التفاوض السياسى والصياغات الدستورية التى تتفق عليها هذه الأطراف فى المؤتمر القومى لمراجعة الدستور الحالى وتحديد موعد وترتيبات الانتخابات العامة وفقا لما يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر الدستورى.

● والعلامة الأولى لهذا المناخ القادم المتولد عن المبادرة هى بروز وتقدم دور الخبراء فى التفاوض السياسى والصياغات القانونية لنص الدستور والتنظيم القانونى لدولة السودان الجديد، خاصة ان البند الأخير من المبادرة المشتركة ينص على تعهد الأطراف جميعا بالوقف الفورى الشامل للحرب ونبذ الاقتتال بجميع أشكاله فى حالة القبول والاتفاق على المبادئ المذكورة فى نص المبادرة، ويقتضى المقام الاشارة إلى أن جهد واسهام هؤلاء الخبراء والمتخصصين فى العلوم السياسية والقانون الدستورى كان موجودا ومنشورا، ولكن الحديث يدور الآن حول تقدم دورهم واسهامهم حول مائدة التفاوض واعداد المقترحات والتوصل إلى صياغات يقبل بها أعضاء المؤتمر القومى الدستورى الذين يمثلون جميع القوى السياسية من أحزاب ومنظمات وتيارات فكرية وجهوية.

● وفى هذا الإطار أتيح لى قراءة دراسة أعدها الأستاذ الدكتور أحمد شوقى محمود، وتجرى الآن إجراءات طباعتها ثم نشرها من أجل الاطلاع العام فى مصر والسودان وباقى الدول العربية، وعنوان الدراسة هو «نحو سودان فيدرالى جديد». ولها عنوان فرعى هو «مساهمة بحثية دستورية لحل القضية السودانية». والأستاذ الدكتور أحمد شوقى هو مواطن مصرى يعمل استاذا للنظم السياسية والقانون الدستورى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة فرع الخرطوم سابقا، ويشير فى مقدمة دراسته إلى أن مساهمته البحثية هى نتاج خبرات علمية اكاديمية ومعايشة للمجتمع السودانى لسنوات طويلة فى الخرطوم.

● وتنقسم الدراسة إلى نصفين تقريبا فى عدد الصفحات، القسم الأول يتحدث عن أبعاد المشكلة السودانية مثل قضايا الوحدة والانفصال، وقضايا الدين والدولة، وقضايا الديمقراطية والديكتاتورية فى مجتمع متعدد الأديان والاعراق واللغات والاقاليم، أما القسم الثانى فهو صياغة لمشروع دستورى مقترح يقوم على إنشاء دولة اتحادية بأجهزتها واختصاصاتها فى العاصمة القومية للسودان، وإنشاء أجهزة ولائية فى الولايات التى يقترحها الكاتب وهى تسع ولايات ولها مؤسساتها واختصاصاتها أيضا، ويكرس المشروع مبادئ وأسس العملية الديمقراطية الانتخابية والفصل بين الدين والدولة، وحريات الانسان والأحزاب والنقابات .. الخ.

● وفى هذا المقال أشير إلى عدد من الملاحظات فى إطار قراءة سياسة للمشروع المقترح كالتالى:

- يستعمل المشروع كلمتى الفيدرالية والاتحادية كمترادفين فى المعنى، وفى تقديرى أنه لا يوجد اتفاق جامع مانع بين الدارسين العرب والأجانب حول معنى ومفهوم كل مصطلح، وعدم الاتفاق موجود على المستوى النظرى وعلى مستوى الممارسات الحكومية وعلى مستوى تفسيرات وأحكام المحاكم الدستورية فى دول فيدرالية مثل الولايات المتحدة والهند وماليزيا والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا وتنزانيا واثيوبيا.

- يرى المشروع تقسيم السودان إلى تسع ولايات، وفى تقديرى أن اعتبارات التقسيم الفعلى إلى ولايات واقاليم فى حالات الدول الفيدرالية - وفى حالة السودان حاليا - لا يخضع لمنطق قانونى أو ديموجرافى بحت إنما تدخل فيه اعتبارات لغوية واثنية وقومية واعتبارات محلية سياسية يحرص عليها السياسيون والأحزاب نتيجة لوجود قواعد انتخابية أو مواريث تاريخية.

- يأخذ المشروع بنظام المجلس الرئاسى لمجس الدولة، وهذا تقليد موجود فى الحياة السياسية السودانية بعد الاستقلال، كما وجد أيضا نظام رئيس الدولة، وتتباين آراء الكتاب والباحثين حول موضوعات عدد الأعضاء وأساليب اختيارهم وسلطات هذا المجلس تجاه مجلس الوزراء والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية كما أن التعديلات الحديثة التى أدخلت على عمليات نقل النماذج الرئاسية من الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ أشكالا متنوعة فى حالات مثل فرنسا ومصر ونيجيريا وجنوب افريقيا.

- يتحدث المشروع عن اعداد دستور دائم تجرى إجازته بواسطة جمعيات تاسيسية منتخبة على المستوى الاتحادى والولائى، وهذا رأى له سلامته القانونية ، ولكن فى حالات أخرى بافريقيا وبالذات حالات جنوب افريقيا ونيجيريا وتنزانيا كان الرأى فى المراحل الانتقالية هو اجازة دستور انتقالى يطبق لمدة محددة وقصيرة حتى تتهيأ ظروف الانتخابات الحرة والنزيهة. وفى حالة أخرى مثل اثيوبيا جرى اعداد الدستور الدائم فى المرحلة الأولى لتغيير نظام الحكم، وهذا يعنى أن اتفاق أعضاء المؤتمر الدستورى هو الأساس فى هذا الموضوع.

● وفى الختام يستحق الاستاذ الدكتور أحمد شوقى محمود والدراسة التى أعدها كل التقدير فقد طرح فكرا جديرا بالنقاش العام فى الجماعية العلمية المصرية.

ثقافة التفاوض السياسى فى السودان

● اعتقد ان المبادرة المصرية ـ الليبية نقلت المناخ الثقافى العام فى السودان من ثقافة الحرب الأهلية الى ثقافة التفاوض السياسى، وثقافة الحرب هى الحشد والتحريض مع كم هائل من الكلمات الضخمة عن ثوابت السياسة لدى كل طرف من الأطراف السودانية المتحاربة، أما ثقافة التفاوض السياسى فهى الحديث والتفكير فى صياغات مذكرة المبادرة والتفكر حول تجارب المصالحة الوطنية السابقة فى افريقيا خاصة نماذج التسوية السياسية فى جنوب افريقيا وفى نيجيريا من قبل، ولذلك يكون من المنطقى ان ينشغل كل طرف سودانى بقضايا التكيف والملاءمة والسودنة بالنسبة لوقائع وأحداث ودروس فى التجارب السابقة وفى الفكر السياسى عامة. ولكن ما تجدر الإشارة اليه هو أن الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة التفاوض يمر عبر فترة زمنية وفكرية فيها أمور وأوضاع متشابهات، وتشهد هذه الفترة تداخل وتشابك بواقى السلبيات السابقة وبشائر الإيجابيات المقبلة، والسبب واضح حيث ان الأطراف السودانية ليست على مستوى واحد من الاستعداد للتغيير، كما أن لكل طرف أجندته الخاصة التى يطمع فى تحقيقها من خلال عملية التفاوض خاصة أن عينيه تنظران الى مستقبل السلطة التنفيذية وصياغة مواد الدستور الجديد ونتائج الانتخابات المقبلة.

● وفى هذا الاطار يمكن تفسير الكم الهائل من التصريحات والأحاديث التى تصدر عن القيادات والنخب المسيطرة على جانبى الحكومة والمعارضة، وهى تصريحات فيها الغث وفيها السمين، وفيها الانجذاب نحو الخلف والتراجع وفيها التطلع نحو التقدم للأمام طلبا للتغيير والمصالحة الوطنية والوفاق السودانى، وفى هذا المقال أعرض عددا من الوقائع والمؤشرات التى تشرح ما أقول:

ـ دولتا المبادرة تتابعان الموقف الثقافى العام من خلال الاتصالات وتبادل الرأى مع الأطراف السودانية بهدف اتخاذ خطوات واقعية فى الساحة السودانية، ومن الأمثلة التحرك المصرى الإيجابى على مستوى زيارة رئيس وزراء مصر للخرطوم فى مناسبة انعقاد اللجنة العليا المشتركة وما ترتب على الاجتماعات من توقيع اتفاقات اقتصادية وترتيب خطوات قادمة أخرى، وفى نفس هذه الفترة استمر التعاون المصرى مع جميع دول حوض النيل بما فيها السودان بشأن مبادرة دول حوض النيل، فقد حقق اجتماع وزراء الرى والموارد المائية نتائج طيبة فى مؤتمر جنيف حول المشروعات المائية المشتركة وتمويل دراسات الجدوى من جانب مؤسسات دولية ودول مانحة ـ والمثل الثانى هو زيارة العقيد القذافى للخرطوم فى طريق عودته من اجتماع قمة لوساكا ٢٠٠١، ومحادثاته مع عدد من الرؤساء الافارقة ومقابلته مع جرانج فى أوغندا، وقد تحدث العقيد فى اجتماع عام بالخرطوم فانتقد الحكومة التى تتمسك بشعارات استفزازية مثل الجهاد والفتح والتوجه الحضارى فى جنوب السودان، وانتقد أحزاب المعارضة دون استثناء لأنها تتحالف مع جرانج حاليا بينما كانت تحارب معه عندما كانت فى السلطة، وأن صداقتها معه سببها إقصاؤها عن السلطة، واكد أن الرؤساء الأفارقة ضد الانفصال وتغيير الخارطة السياسية للدول الافريقية، وقال ان جرانج يطلب سودانا موحدا به دستور يقوم على عدم التفرقة والتمييز بسبب اللون والدين والإثنية ويضمن وحدة السودان وفصل الدين عن السياسة.

ـ تحركت العلاقات السودانية الأمريكية، فشهدت الخرطوم زيارة المنسق الأمريكى للشئون الانسانية وهو يشغل أيضا منصب مدير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وزيارة مدير إدارة جنوب وشرق افريقيا بالخارجية الأمريكية، وقررت الحكومة إلغاء الحظر السابق على منح تأشيرات الدخول للأمريكيين، وأعلنت عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة بعقل مفتوح، وناشدت الحكومة الأمريكية لاضغط على المتمردين الجنوبيين لإقناع الجميع بقبول وقف اطلاق النار والتفاوض.

ـ تحركت قوى سودانية من الأغلبية الصامتة فى داخل البلاد، فاصدرت مجموعات من الضباط المتقاعدين وشخصيات سياسية وحزبية بيانات ترفض التجزئة وتتمسك بالوحدة الوطنية والترابية وتدعو للاسراع فى التفاوض السياسى وتدين أى موقف ضد المبادرة.

ـ ونقلا عن الصحافة العربية أدلى البروفيسور ابراهيم أحمد عمر الأمين العام للمؤتمر الوطنى وهو الحزب الحاكم فى السودان بتصريحات تقول ان المؤتمر الوطنى قد وافق على المبادرة المشتركة كما هى بدون تحفظات أو مقترحات، وأن مايصدر من تصريحات من جانب شخصيات حكومية هى مجرد وجهات نظر شخصية، وأن الحكومة السودانية سوف تلتزم بنتائج الحوار الوطنى الجامع وتلتزم بنتائج أى انتخابات تجرى حتى ولو فاز بها حزب آخر، وأن موضوع فصل الدين عن الدولة سبق أن ورد فى مبادرة منظمة إيجاد وأنه لايوجد مانع من مناقشته فى المؤتمر الدستورى لأن العبرة هى فى التفاصيل الخاصة بالحقوق والواجبات والحريات للمواطن السودانى، وأن الحزب الحاكم سوف يتنازل عن السلطة إذا فاز حزب آخر بالأغلبية فى الانتخابات وفى مقاعد البرلمان القادم.

ـ وفى تقديرى ان حديث البروفيسور ابراهيم أحمد عمر هو تفكير عاقل مستنير يؤمن بالديمقراطية ، ويقبل بتطبيق البند الثامن من المبادرة المشتركة الخاص بتشكيل حكومة انتقالية لها وظائف محددة من بينها مراجعة الدستور فى مؤتمر دستورى يضم جميع القوى السياسية دون إقصاء أو استثناء، ومن بينها أيضا إجراء الانتخابات الحرة النزيهة طبقا لمقررات المؤتمر الدستورى، وهذا يعنى ان الآلية المقترحة للانتقال من حالة الحرب الى حالة التفاوض والوفاق السودانى هى الحكومة الانتقالية التى يشكلها ويتراضى حولها السودانيون جميعا إذا كانوا قولا وفعلا يرغبون فى الدخول فى السلم كافة.

التعددية السياسية فى إرتريا

● فى الاسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٠ أعلن المجلس الوطنى الارترى (البرلمان) ان الانتخابات قد تأخرت بسبب الحرب الإثيوبية - الارترية، الا أنه يجب أن تجرى وفقا لنص الدستور، وان الانتخابات المقبلة ستكون فى ديسمبر ٢٠٠١، وان المجلس قد يشكل لجنة لصياغة مشروع قانون إنشاء الأحزاب السياسية والانتخابات التعددية التنافسية.

● أثار الاعلان عددا من التفسيرات والآراء بشأن توقيت اصداره وبشأن خطة الحكومة لمواجهة نتائج وافرازات الحرب، ولقد حدث هذا قبل توقيع الاتفاق الشامل للسلام فى الجزائر فى ديسمبر ٢٠٠٠. ونحاول إجمال الآراء المتداولة فى ثلاث مجموعات:

- يرى الرأى الأول ان ما حدث هو أمر طبيعى لأن الحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) لديه قناعة سابقة بمبدأ التعددية السياسية منذ أن كتبها فى أدبياته أيام النضال من أجل الاستقلال، كما أن الدستور الحالى ينص على مبدأ التعددية السياسية.

- يرى الرأى الثانى ان ما حدث كان مفاجئة فى إطار علاقات الطبقة السياسية الحاكمة، لانه تعبير عن انفجار علنى للصراع المكتوم الذى يجرى منذ فترة سابقة بين أجنحة الحزب الحاكم وقياداته، وان التوقيت مرتبط بالأثر العاجل للنكسة التى منى بها النظام، ويستند أصحاب هذا الرأى إلى أن الرئيس أفورقى يسيطر على جميع مؤسسات النظام فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس الحزب، وأن الرئيس افورقى لديه رأى ثابت سبق نشره فى أدبيات الحزب بشأن المعارضة والتعددية السياسية والمصالحة الوطنية. وكان اخر ما صدر عنه فى هذا المجال هو الحديث المنشور فى صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠، فقد قال «أنه لايوجد فى ارتريا شىء اسمه المعارضة لأن الجبهة الشعبية هى حركة كل الارتريين الذين أسهموا فى الكفاح المسلح»، وقال «معارضة لمن ومعارضة لماذا وفى أى القضايا؟» وينطبق الحديث على المصالحة «مع من وفى أى القضايا؟»

- يقول الرأى الثالث ان الرئيس والطبقة السياسية الحاكمة يريدون استباق نتائج وافرازات النكسة، والاسراع فى احتواء أى رد فعل من جانب المعارضة السياسية المقيمة فى الخارج وتحديدا فى دول أوروبا وأمريكا الشمالية، فهذه المعارضة نددت بالهجوم الاثيوبى الذى اعتبرته عدوانا على ارتريا، ولكنها قالت ان غياب الديمقراطية وعدم بناء نظام ديمقراطى هى الأسباب الأولى للنكسة، وان الوقت قد حان للتغيير فى القطاع السياسى الارترى بالتحول إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، ويشير اصحاب هذا الرأى إلى ماتداولته وسائل الاعلام عن جماعة مانيفستوبرلين وجماعة منتدى الوفاق الارترى وغيرهما مثل مجموعة ١٣(G١٣) .

● وقد تزامن الاعلان عن مسودة قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية مع قرار الرئيس أفورقى باقالة وزير الحكم المحلى محمد احمد شريفو، وكان الرجل الثانى فى الحكومة وفى الحزب، وسبق ان قام باعمال رئيس الجمهورية فى فترة سفره للخارج. وقالت الحكومة أن قرار الاقالة هو عمل روتينى ومن صلاحيات الرئيس، ولكن وسائل الاعلام العالمية ذكرت أن الاسباب هى الخلاف حول قضايا التحول الديمقراطى والتعددية الحزبية، ومن ناحية ثانية تعرض لأهم ماورد بمشروع القانون انتظارا لنتائج المناقشة حوله فى داخل اريتريا وفى اوساط الجاليات الاريترية فى المهجر، وذلك على النحو التالى:

- التسجيل فى سجلات اسماء الناخبين: يحظر القانون قيد اسم أى شخص ارتكب جرما ضد الشعب بالتعاون النشط مع العدو اثناء فترة النضال من أجل الاستقلال، ويحظر قيد اسم أى شخص تآمر مع قوى خارجية فى فترة الاستقلال، ويحظر قيد اسم أى شخص لم يؤد الخدمة الوطنية الالزامية أو اسم أى شخص مقيم فى خارج البلاد ولم يدفع ضريبة المساهمة الوطنية.. وبالنسبة للترشيح فى الانتخابات يجب أن يكون اسم المرشح مقيدا فى سجلات الناخبين وأن يحصل مقدما على توقيعات وموافقة ٥٪ على الاقل من الناخبين المسجلين فى الدوائر التى يرغب فى الترشيح بها.

- تشكيل الاحزاب السياسية: يبدأ المشروع بتعريف الحزب بانه جماعة منظمة لها اهداف مشتركة وتمارس نشاطها بالوسائل السلمية للمشاركة فى السلطة السياسية وتداولها سلميا. وأن واجبات الحزب الالزامية هى الخضوع للدستور وللقانون ورفض العنف وعدم اقامة تشكيلات عسكرية وعدم القيام بنشاط يقوم على التجزئة الدينية والقومية واللغوية والعرقية والجنسية والاقليمية . ويجب ان يكون المؤسسون مستوفين للواجبات الوطنية التى يحددها القانون ومبرؤن من أى جريمة كبرى، وإلا يقل عددهم عن ١٠٠ ويقيم ٨٥٪ على الاقل منهم فى داخل اريتريا فى اربعة اقاليم على الاقل، وان يكون ٣/٢ عدد المسئولين من خمس قوميات اريترية على الاقل و ٣/١ عدد المؤسسين من احد الديانتين الاسلام والمسيحية، وان تقيم قيادة الحزب اقامة دائمة فى اريتريا، ويتطلب تسجيل الحزب كبدء نشاطه القانونى أن يقدم المؤسسون شهادات تأييد موقعة من ثلاثة آلاف مواطن لهم حتى التصويت ، وينص المشروع على أن اموال الحزب تكون فقط من اشتراكات وتبرعات الاعضاء والمؤيدين لنشاطه، وأن شرط العضو فى الحزب هو عدم مصادرة الحقوق السياسية للعضو بحكم قضائى سابق، ويستخدم الحزب فى نشاطه كل الاماكن فيما عدا دور القضاء والجيش والشرطة والوزارات واماكن العبادة والتعليم.

قانون الأحزاب فى إرتريا

● فى فبراير ٢٠٠١ طرحت حكومة ارتريا مشروعين للرأى والنقاش العام بين الارتريين، وهما مشروع قانون الأحزاب والمنظمات السياسية ومشروع قانون الانتخابات، وشهدت الشهور التالية من هذا العام ظهور خلافات فى الرأى بين قيادات حزب الجبهة الشعبية الحاكمة، وقد تداولت وسائل الاعلام تفاصيل هذه الخلافات وآراء القائلين بها، وإجمال الآراء نعرضه فى مجموعتين أو تيارين:

ـ تيار يرى ضرورة التعجيل بالديمقراطية والحقوق الانسانية وتأكيد الشرعية الدستورية ومشاركة جميع المواطنين فى العملية السياسية ويتقدم هذا الرأى الوزراء والشخصيات العامة التى عينتها الجمعية الوطنية فى سبتمبر ٢٠٠٠ لإعداد مشروع قانون الاحزاب والمنظمات السياسية.

ـ تيار يرى أن الظروف غير مواتية لأى تعديل فى الوضع السياسى القائم، وأنه يمكن إجراء الانتخابات البرلمانية قبل نهاية هذا العام بدون مشاركة أحزاب سياسية تعددية. ويقول بهذا الرأى رئيس الدولة والأمين العام لحزب الجبهة فى تصريحات منشورة بصحيفة الحياة (٢٠٠١/٦/١) وصحيفة الشرق الأوسط (٢٠٠١/٥/٢٣).

● والقراءة السياسية لصياغة مشروع قانون الاحزاب الحالى تقول إن المشروع ظاهره الديمقراطية وباطنه إجراءات السلطة التنفيذية، فصياغات المواد على المستوى العام لاتتناقض مع الاتجاهات الديمقراطية السائدة فى افريقيا مثل الإقرار بمبدأ تعدد الأحزاب وحقوق النشاط والتنظيم السياسى.. الخ، إلا أن آليات تطبيق هذا القانون فى الحياة السياسية العملية تعطى السلطة التنفيذية وأدوات وأجهزة الأمن دورا وسلطة واسعة فى ميدان التأسيس الحزبى وشروط العضوية وإجراءات الترخيص والتسجيل ـ ويعرض المقال عددا من الأمثلة على هذا:

ـ تختص المادة السادسة بالمؤسسين للحزب فترى أن عددهم ١٠٠ عضو على الأقل، وتشترط أن يكونوا قد استوفوا كل الواجبات الوطنية المطلوبة منهم بالقانون، وأن يكونوا مبرأين من أى جريمة كبرى، ومثل هذا الشرط موجود فى المادة الثامنة من قانون الاحزاب التى تشترط لصحة العضوية بالحزب ألا يكون العضو ممن صودرت حقوقهم السياسية بحكم قضائى. وبمراجعة المادة رقم ١٨ من مشروع قانون الانتخابات فانها تقول ان الناخب يسجل اسمه فى سجلات الانتخابات بشرط أن يكون مؤهلا قانونا لممارسة الحقوق المدنى والسياسية، وتنص المادة ٣٤ على شروط المرشح فى الانتخابات ومن بينها أن يكون قد أكمل فترة برنامج الخدمة الوطنية فى داخل البلاد، واذا كان فى المهجر فيكون قد أوفى بكل الالتزامات القانونية المطلوبة، وأنه يمنع من الترشيح كل من ارتكب جريمة ضد الشعب الارترى بالتعاون النشط مع العدو خلال فترة النضال من أجل الاستقلال، أو تآمر بعد ذلك مع قوى خارجية ضد سيادة ووحدة أرض الدولة.

● فى تقديرى ان مشروعى القانونين يصدران لإرساء أساس الشرعية الدستورية والسياسية للدولة، وليس لامتداد فترة الشرعية الثورية التى عاشتها البلاد طوال العقد الماضى، كذلك فان تحديد ماهية ومواصفات المصطلحات القانونية الغامضة مثل الجريمة الكبرى ومصادرة الحقوق المدنية والسياسية وإكمال فترة برنامج الخدمة الوطنية وارتكاب جريمة ضد الشعب أمام الثورة الارترية التى امتدت من ١٩٦١ حتى ١٩٩١ ، يعنى أن السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن والحزب الحاكم هى الفيصل فى التحديد والتوصيف، أما القول بأن الموضوع وتحديد المواصفات هو من اختصاص القضاء، فهذا قول مردود عليه لأن القضاء المدنى ضعيف وغير متطور ولايستطيع معالجة أمور يومية عاجلة ولذلك أنشأت الحكومة المحكمة الخاصة التى مارست عملها فى إصدار الأحكام، وأنه أخيرا بعد ظهور وانتشار حالات وقضايا الفساد أسست الحكومة المحكمة الخاصة العسكرية بهدف التعجيل وتخفيف الأعباء عن القضاء المدنى الضعيف الذى كان غير موجود فى الاصل.

● ومن ناحية أخرى فان استمرار أحكام مصادرة الحقوق المدنية والسياسية يعنى تقسيم الشعب الارترى الى قسمين الأول يتمتع بصفة المواطنة كما تعرفها وتقررها القيادة السياسية، والثانى قسم متهم بالعمالة والخيانة فى الفترة منذ عام ١٩٦١ حتى اليوم ولايعرف أحد متى يبرأ هؤلاء البشر ويستردون حقوق وصفة المواطن. وفى هذا الاطار من المناقشة يحيل مشروع القانون كل هذه الموضوعات والإشكاليات الى مفوضية الانتخابات التى يعين أعضاؤها بقرار من الرئيس، أما استئناف قرارات هذه المفوضية فيكون أمام المحكمة العليا التى صدر قرار من الرئيس بتأسيسها عام ١٩٩٢. وحتى لو قيل أن اقتراح الأعضاء يصدر من الجمعية الوطنية فيمكن القول بانهم جميعا أعضاء معينون بقرار من الرئيس وجميعا أعضاء فى الجبهة الشعبية الحاكمة.

● المناقشة السابقة تمتد أيضا الى صياغات باقى المادة السادسة والمادة التاسعة من مشروع قانون الاحزاب السياسية وكلها تتطلب مصادقات ومستندات من السلطة التنفيذية خاصة باماكن الاقامة والتركيبة الإثنية والدينية وعناوين الأعضاء ومهنهم وأرقام بطاقاتهم الشخصية وبراءتهم من الجرائم والأحكام القانونية، مع مصادقة السلطة التنفيذية على توقيعات (٣٠٠٠) شخص مقيدين بسجلات الانتخابات حتى يمكن إعلان قيام وتسجيل الحزب السياسى فى نهاية المطاف.

مجموعة الـ ١٥ في إريتريا

● تشهد الحياة السياسية الاريترية حالة انشقاق في داخل الحزب الحاكم وهو حزب الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية، وتطلق وسائل الاعلام الداخلية والخارجية اسم مجموعة الـ ١٥ للتعريف العام بالمجموعة المنشقة المعارضة، وهم جميعا اعضاء في المجلس المركزي للجبهة وكانوا يشغلون مناصب قيادية بالمعني الحزبي والسياسي في قمة النظام بعد الاستقلال. وفي الدراسات السياسية الافريقية لا تعتبر هذه الحالة ظاهرة غريبة أو استثنائية، فقد سجلت الدراسات حدوث مثل هذه الحالة في دول تحكمها المنظمات السياسية التي قادت بلادها للاستقلال والتحرر بالاسلوب السياسي أو الاسلوب العسكري، وايضا حدثت هذه الحالة في البلاد التي قام فيها نظام الحزب الواحد مهما تعددت مسميات الحزب او تنوعت ايديولوجيته السياسية والفكرية.

● ولكن الجدير بالدراسة والمتابعة الاكاديمية في حالة اريتريا هو التطوير والنمو علي مستوي القضايا والمواقف التي تعلن عنها مجموعة الـ ١٥، اذ إنه بمرور الوقت منذ انفجار الخلاف في داخل الحزب الحاكم وخروجه الي العلن. وصدور قرارات الرئيس باعفاء المجموعة من مناصبهم الحكومية، يتضح من خلال البيانات والوثائق الصادرة عن المجموعة ان الخط البياني المتصاعد للمطالب والرؤي والقضايا يشير الي ازدياد التنافر والخلاف بين المجموعة المطالبة بالتغيير وبين القيادات المحافظة علي الامر الواقع. وان نمو المسافة الفاصلة بين جانبي الخلاف تطرح عديدا من الاسئلة حول القواعد الشعبية والفئات الاجتماعية التي تخاطبها او تعبر عنها مجموعة الـ ١٥، وهل هي فقط في داخل الحزب؟ ام ان المجموعة تنقل حركتها السياسية خارج هياكل الحزب الي الساحة الشعبية العامة حيث توجد قوي وفئات غير منظمة سياسيا وتريد المجموعة استقطابها والحصول علي تأييدها؟ ويتم هذا في ضوء مؤشرات أن قيادة الحزب الحاكم تتحرك لاتخاذ مواقف ضد نشاط ووجود المجموعة بالوسائل الحزبية أو بالوسائل القانونية القضائية التي تعرف باسم المحاكم الخاصة.

● نعرض في المقال آخر الوثائق الصادرة عن المجموعة خلال شهر اغسطس ٢٠٠١، وما ورد في هذه الوثيقة يفصح عن ان المواقف قد انتقلت من القضايا والمشكلات الاولي التي طرحت في داخل هياكل الحزب ومؤسساته، الي قضايا عامة تحتفي بسياسة الدولة في الداخل وبسياستها الخارجية تجاه دول الجوار بالقرن الافريقي:

- القضايا الداخلية المعروضة هي المطالبة بتحديد لغة رسمية للدولة وتقترح الوثيقة ان تكون اللغة العربية واللغة التجرينية هما اللغتان الرسميتان للدولة، ومن ثم تطلب الوثيقة تعديل نظام التعليم الذي يفرض حاليات التدريس في المرحلة الابتدائية باللغة الام للقبائل والشعوب التسعة الموجودة باريتريا، وتطالب الوثيقة بالغاء نظام تجنيد الفتيات في الخدمة العامة ومعسكرات العمل ودعوتهن باوامر مباشرة للقتال في الحرب الاثيوبية - الاريترية، ومن ثم يمتد هذا المطلب الي ضرورة تسريح جميع المواطنين الذين جري استدعاؤهم في حالة الحرب ومازالوا جميعا في خدمة القوات المسلحة وعددهم يقدر بنحو ٢٠٠ ألف، بعد ذلك تؤكد الوثيقة مطلبا عاجلا وهو الغاء المحاكم الخاصة التي انشأها الحزب الحاكم بدون سند دستوري قانوني ، والتي ادت الي اقالة رئيس المحكمة العليا عندما انتقد وجود المحاكم الخاصة وتهديدها لمبدأ استقلالية القضاء ، وتركز الوثيقة علي مطالبة الحزب الحاكم بأن يعتبر نفسه حزبا سياسيا يتنافس مع غيره من الاحزاب السياسية في داخل البلاد، ومن ثم لابد من تهيئة الظروف واتخاذ الاجراءات المناسبة للممارسة الحرة للتنافس الحزبي من خلال تطبيق عاجل لقانون الاحزاب السياسية وقانون الانتخابات، وتمهيدا لهذه المنافسة الحرة لابد من احترام حقوق الانسان لجميع المواطنين بدون تمييز واطلاق سراح المعتقلين بدون محاكمات لمدد طويلة أوتقديمهم للقضاء لمحاكمة عادلة.

- القضايا الخارجية التي تتحدث عنها الوثيقة هي أن الجوار الحسن يقتضي القول بأن مشكلة الحدود السياسية مع اثيوبيا لم تكن تستدعي الحرب والقتال لان قضايا الحدود لاتحل الا بالوسائل القانونية السياسية، كما ان الجوار مع السودان يقتضي سحب القوات العسكرية الموجودة للدولتين علي جانبي الحدود واتخاذ سياسة التعاون والثقة وعدم التدخل والسماح بحرية انتقال الافراد والبضائع ، وبالنسبة لاثيوبيا فإن الوثيقة تطلب عدم الاثارة والانفعال من الجانبين وان تقوم الدولة بتخفيض حقيقي لاعداد القوات المسلحة والميزانية العسكرية المخصصة للانفاق علي الحرب والجيش، وتؤكد الوثيقة ان الحرب الاريترية - الاثيوبية ادت الي تأخير تأسيس النظام الدستوري في اريتريا، والي توجيه الميزانية والانفاق من التنمية الي الحرب وشراء السلاح وماينتج من تدمير وخسائر بشرية ومادية، وان كل ماحدث كان غير مجد لاريتريا مهما كانت الدوافع.

- تطلب مجموعة المشاركة الشعبية الواسعة في التوصل للعلاج ونقل السلطة من الحزب الي الشعب للتخلص من عدم الاستقرار القائم حاليا في البلاد .

استمرار أزمة جزر القمر

● بعد توصل الاطراف القومورية الي اتفاق انتاناناريفو بجزيرة مدغشقر فى ابريل ١٩٩٩، حدثت اضطرابات شديدة فى جزيرة القمر الكبرى وتدخل الجيش بقيادة رئيس الاركان عثمان غزالى واستلم السلطة وعادت الاطراف فى الجزر الثلاث الى التفاوض من جديد وتوصلت الى اتفاق فومبونى (عاصمة جزيرة موهيلى) بحضور ممثلى الحكومة القمرية والقوى السياسية فى جزء موهيلى وانجوان والقمر الكبرى وتحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية وبتأييد المنظمة العالمى للفرانكوفونية وبحضور ممثلى الجامعة العربية والامم المتحدة، ووقعت هذه الاطراف القمرية يوم ١٧ فبراير ٢٠٠١ وشهد على التوقيع ممثل كل من منظمة الوحدة الافريقية والمنظمة الفرانكوفونية.

● وفى شهر اغسطس ٢٠٠١ تداولت الانباء عن اضطرابات فى جزيرة هنزوان(انجوان باللغة العربية) وتمكن قادة الانقلاب من السيطرة على مؤسسات السلطة فى الجزيرة واعتقال العقيد سعيد عبيد الحاكم العسكرى للجزيرة، ولكنه تمكن بعد ذلك من الهرب الى جزيرة مايوت التى مازالت تخضع للحكم الفرنسى، وقامت الحكومة الاتحادية بقيادة العقيد عثمان غزالى بالتعرف علي اهداف الحركة الانقلابية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ شروط وخطط اتفاق فومبونى للمصالحة الوطنية واصدار دستور جديد للدولة الاتحادية واجراء انتخابات حرة وتشكيل مؤسسات الحكم على مستوى الدولة الاتحادية والجزر الثلاث، وقد اكدت القيادة العسكرية الجديدة فى جزيرة هنزوان تمسكها بالاتفاق وتنفيذه من خلال المفاوضات الجارية لصياغة الدستور، وأن اسباب الانقلاب العسكرى فى الجزيرة هى اسباب داخلية تتعلق بتدهور الاوضاع الاقتصادى وانهيار الضبط الامنى بالجزيرة، وان الجزيرة يديرها حاليا مجلس ثلاثى عسكرى.

● واثر ذلك تابعت لجنة صياغة الدستور واللجنة الثلاثية للمصالحة الوطنية اجتماعاتها، حيث ان النص صريح بأن فترة الانتقال والتحول من الوضع الحالى الى الوضع الجديد بالمعنى السياسى والدستورى يجب أن تتبع الجدول المنصوص عليه وهو فى يونيو ٢٠٠١ تبدأ اجراءات الاستفتاء الدستورى بعد اتمام الصياغة الدستورية ، وفى ديسمبر ٢٠٠١ تقوم المؤسسات الجديدة على مستوى الاتحاد والجزر بالعمل والادارة والنشاط الحكومية. ومع أن الاجراءات والترتيبات قد تأخرت عن هذا الجدول، فان الاطراف الراعية والضامنة للحل السياسى فى اتفاق فومبونى قد تدخلت بالمساعى الطيبة والوساطة للانتهاء من العملية حتى يمكن تشكيل اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة لمراجعة قوانين الانتخابات واعداد سجلات اسماء الناخبين والاشراف على الانتخابات واعلان نتائجها.

● وقد تداولت وسائل الاعلام العربية والاجنبية انباء عن ازمة فى داخل لجنة الصياغة الدستورية حول موضوعات اهمها موضوع اسم الدولة الجديدة وموضوع طريقة انتخاب رئيس الجمهورية الاتحادية ، فالرأى منقسم بين ممثلى جزيرة انجوان وممثلى الاطراف القومورية الاخرى بما فيها حكومة العقيد عثمان غزالى ، اذ يطلب ممثلو جزيرة انجوان ان يكون اسم الدولة هو اتحاد دول جزرالقمر ويطلب ممثلو الاطراف الاخرى ان يظل الاسم هو اتحاد جزر القمر دون اضافة اليه طبقا لماورد فى اتفاق انتاناناريفو واتفاق فومبونى ، وبالنسبة للموضوع الثانى يطلب ممثلو جزيرة انجوان ان تتكون رئاسة الدولة من لجنة تضم رؤساء الجزر الثلاث ويتولى رئاسة اللجنة احدهم بصفة دورية ويشغل العضوان الآخران منصب نائبى الرئيس، وان تكون مدة الرئاسة اربع سنوات ويرى ممثلو الاطراف القومورية الاخرى ان يكون لكل جزيرة رئيس منتخب ومؤسسات حكم ذاتى موسع ، أما رئيس الدولة الاتحادية فيتم انتخابه من خلال اقتراع عام يجرى فى وقت واحد فى الجزر الثلاث.. وقد تطلب الازمة من الاطراف والمنظمات الراعية والضامنة ايفاد مبعوثين للمشاركة فى النقاش والصياغات الدستورية للتوصل الى حل سياسى، حيث إنه من الواضح ان جوهر الاختلاف هو موضوع تقاسم السلطة مع بقاء واستمرار الوحدة الوطنية للجزر الثلاث، وقد تداولت الصحف العربية ان جامعة الدول العربية ارسلت خبيرا فى الشئون الدستورية للمشاركة فى موضوع النقاش والصياغات.

● ومع ان الموضوع السياسى والدستورى يبدو مسالة داخلية وصراعا حول تقاسم السلطة، إلا أن الاطراف الخارجية لها وجود غير مباشر وتاثير غير مباشر ، ففرنسا لها علاقات تاريخية وهى شريك على مستوى العلاقات الثنائية كما انها قناة الاتصال والتعاون بين جزر القمر والاتحاد الاوروبى، حتى يمكن القول ان لها دورا متميزا بالنسبة لكل الاطراف الخارجية المهمة بجزرالقمر، ومن جانب آخر فإن السياسة الامريكية لها اهتمامات بالجزر التى تجاور بالمعنى الجغرافى جزيرة ديجو جارسيا وهذه الجزيرة هى القاعدة الامريكية البحرية الجوية المهمة فى منطقة المحيط الهندى والسياسة الفرنسية تراقب الاهتمامات الامريكية وايضا اهتمامات دولة جنوب افريقيا فى المحيط الهندى ولهذا يستحق الموضوع استمرار المتابعة والاهتمام العربى عامة والمصرى خاصة.

مكافحة الفساد فى ليبيا

● فى العقد الأخير من القرن العشرين تزايدت الدراسات البينية متنوعة التخصصات فى موضوع دراسات الفساد فى ميادين الأسباب والأنواع والنتائج وأساليب المكافحة والتخصصات المرتبطة هى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون. كما أن الدراسات المنشورة تتحدث على مستوى الظاهرة وعلى مستوى الحالة، نظرا لانتشار الظاهرة فى عديد من الدول فى قارات العالم المعاصر، وان هذه الدول تعيش فى ظل نظم سياسية متنوعة، وتطبق فلسفات اقتصادية مختلفة، ولها أطر ثقافية متعددة، ومن ناحية ثانية تشكلت منظمات عالمية واقليمية لدراسات الموضوع باسم منظمات مكافحة الفساد أو منظمات الشفافية، وهى تضم لجانا أو جمعيات حكومية وغير حكومية، وصار هذا ميدانا تنشط فيه منظمات ومؤسسات المجتمع المدى أو المجتمع الأهلى، ومطبوعاتها منشورة بلغات عدة.

● وفى الذكرى الثانية والثلاثين لثورة الفاتح العظيم تحدث الأخ العقيد معمر القذافى فى احتفالات عام ٢٠٠١ أمام المؤتمر الشعبى العام فى ليبيا، وتكر فى حديث مباشر وصريح قضية انتشار الفساد فى بلاده، ولكى يكون الحوار ايجابيا حول الموضوع أعرض مقتطفات من خطابه الذى نشرته وسائل الاعلام العربية يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠١.

- يوجد استياء ليبى عام من الفساد والرشوة التى أدت إلى اثراء أقلية، ولماذا أصبح للبعض سيارات ركوب عدة ودكاكين؟ لأنهم تحايلوا على القانون، ولفوا وداروا وهم يضحكون على الناس، هناك استهتار يمس الصالح العام، هناك من جمعوا ثروات باستغلال غير شرعى للقانون، وأصبحت هذه مشكلة وخلقت حقدا فى المجتمع.

- إن الانفتاح الاقتصادى أفاد أقلية من الناس، لقد حان الوقت لوقف الاحتيال على النظام والحفاظ على العدالة الاجتماعية، الناس منهم أطباء ومهندسون يسألون كيف يصبح بعض الناس وهم جهلة لا يعرفون الامضاء يمتلكون ثروة غير شرعية بالتحايل على النظام والقانون؟

- إن الموظفين الحكوميين فى الشركات التى تملكها الدولة يأخذون رشاوى مقابل تقديم خدمات عامة مثل توصيل خطوط الهاتف، هناك فساد ورشوة وخطر ان تتصرف وكأنها غير موجودة، إن الفساد موجود وإذا أخفيته يعنى هذا أننى راض عنه.

- اقترح أن تجمد ليبيا مؤقتا انفاق عائداتها من تصدير النفط فى مسعى للحد من استشراء الفساد، انا اقترح أن نوقف ثروة النفط حتى نتفاهم حولها وكيف نستغلها للصالح العام؟ واقترح أن تبقى الثروة الوطنية مجمدة حتى نتأكد من أنها تصرف للصالح العام.

- اتوقع ردة فعل ولا استبعد المداهمات، والناس يسألون من أين لك هذا؟ ولا استبعد أن يطالب الناس فى ليبيا بمحاكمات استثنائية ربما يكون فيها مداهمات واعدامات.

● هذا كلام مهم لأن الجماهيرية الليبية تطبق نظاما سياسيا غير متكرر فى الدول الافريقية والعربية، وها هى على لسان القائد تشكو من أعراض المرض الذى أصاب النظم السياسية الأخرى غير المتماثلة والمتطابقة مع النظام فى ليبيا.

ومن ناحية ثانية تقول دراسات اقتصادية منشورة ان العائدات السنوية البترولية بلغت نحو (٢٤) بليون دولار فى العام الماضى، وان حجم الاحتياطى من العملات الاجنبية قد ارتفع وان الانفتاح الاقتصادى هو سياسة رسمية أقرها مؤتمر الشعب العام من قبل، وان الدولة الليبية لديها عائدات من صناعة البتروكيماويات تقدر بمبلغ ٦ بلايين دولار سنويا، وان عائداتها من استثمارات الدولة فى الخارج تقد بنحو ٥ بلايين دولار سنويا، وان الميزانية السنوية فى ليبيا تسجل فائضا منذ عام ١٩٩٨.

● ومن ناحية ثالثة تقول الدراسات المنشورة اعتمادا على تقديرات أوروبية ان ليبيا قد سددت متأخرات ديونها المرتبطة بشراء السلاح أو المتبقية من تكاليف إنشاء النهر الصناعى العظيم، وانها خفضت ميزانيتها العسكرية بنسبة مئوية مرتفعة، كما أنها جمدت عددا من المشروعات المكلفة عديمة الجدوى، ومع ذلك فإن معدلات البطالة مرتفعة بين المواطنين الليبيين، فالدولة تقول إن النسبة هى ١٤٪، والمصادر الأجنبية تقول إنها ٢٢٪، كما تقول المصادر الأجنبية ان المجتمع الليبى شهد منذ أيام الاقتصاد الموجه الذى قادته مؤسسات الدولة والمنظمات الشعبية - ظهور طبقة طفيلة من التجار استفادت بحكم مركزها الاجتماعى والسياسى الداخلى من السيطرة على السوق الاستهلاكية وتجارة التصدير والاستيراد.

● اعتقد أن المعلومات التى تتراكم الآن عن أوضاع الفساد فى ليبيا وأساليب مكافحته التى تفكر فيها الدولة - تدعو الجماعة العلمية فى مصر والجماعة العلمية فى ليبيا إلى بدء الدراسة والحوار حول انتشار الظاهرة فى الجماهيرية لأنها تستحق دراسة حالة.

انتهاء التمرد المسلح فى السنغال

● فى منتصف شهر مارس ٢٠٠١ أعلنت حكومة السنغال عن نجاح المفاوضات مع حركة القوى الديموقراطية لاقليم كازامانس، وان الطرفين توصلا إلى حل سياسى للنزاع المسلح الذى بدأ بالاقليم منذ ديسمبر عام ١٩٨٢.
وتقضى الاتفاقيات الموقعة مع قيادة الحركة وقيادات فصائل جبهة الجنوب وجبهة الشمال بمايلي :
- قبول مبدأ المشاركة فى الحكم والادارة بالاقليم.
- وقف اطلاق النار وتسليم أسلحة المتمردين.
- إطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الحركة والمدنيين المتعاونين معهم.
- إنسحاب الجيش السنغالى من الأقليم إلى ثكناته.

● لقد بدأت المفاوضات بين الجانبين فى ديسمبر ٢٠٠٠، وجرت فى عاصمة جامبيا وبمعاونة من غينيا بيساو. وكان يرأس وفد الحكومة وزير الداخلية مامادو نيانج ووفد المعارضة المسلحة الأب أوجستين ديامكون سبخور بعد أن أخذ موافقة قيادات جبهة الجنوب وجبهة الشمال التى كانت الحركة قد انقسمت إليها. كما أسهم فى تهيئة المناخ التفاوضى عدد من رجال الطرق الصوفية من التيجانية والمريدية. وكانت الحكومة قد أعلنت أنها تقبل مناقشة أى موضوع فى المفاوضات يطرحه المتمردون ماعدا مطلب الانفصال عن السنغال، وكانت نتائج وافرازات طول الفترة الزمنية للتمرد المسلح ، وحجم الدمار والخسائر التى لحقت بالاقليم وسكانه قد اقنعت قيادات التمرد بعدم امكانية تحقيق حل عسكرى .

ومن جانب آخر فإن قيادات الدولة والحكومة قد تغيرت بعد انتخاب الرئيس عبدالله واد رئيسا للجمهورية فى الربع الأول من عام ٢٠٠٠، ثم طرح الرئيس تعديلات دستورية تم الاستفتاء عليها وحازت على موافقة شعبية فى مطلع عام ٢٠٠١، وأخيرا أعلن عن حل البرلمان (الجمعية الوطنية) والدعوة إلى انتخابات تشريعية يوم ٢٩ ابريل ٢٠٠١.

● كما كان الحال فى اغلب الدول الافريقية المستقلة فى الأعوام الستينيات من القرن العشرين كانت الاقاليم تشكو من سيطرة المركز على أمور السياسة والميزانية وبرامج التنمية وتخصيص الوظائف، وحدث هذا بالنسبة لاقليم كازامانس تجاه العاصمة داكار والطبقة السياسية الحاكمة بعد استقلال السنغال، خاصة أن أبناء إقليم كازامانس ينتمون إلى أصول إثنية ولغوية وقبلية فيها اختلاف عن الأوضاع فى باقى الدولة ، وأن الموقع الجغرافى للإقليم يجعله مجاورا لدولتى جامبيا وغينيا بيساو وله قرابات وامتدادات قبلية ودينية مع الدولتين، ويضاف إلى هذا تاثيرات ونتائج حرب التحرير وتصفية الاستعمار البرتغالى التى قادها الحزب الإفريقى لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر حتى اعلان الاستقلال عام ١٩٧٤. وقد واجهت حكومة السنغال التمرد بالقوة المسلحة إذا اعتبرته جزءا لايتجزأ من صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين.

● وعلى الرغم من أن الحركة بدأت بعضوية تضم المسلمين والمسيحيين من ابناء الأقليم، إلا أنها انقسمت إلى فصيلتين هما جبهة الشمال برئاسة ليوبولد سانجا وتضم غالبية من المسيحيين، وجبهة الجنوب برئاسة سايف سايدو وتضم غالبية من المسلمين، ولكن الأوضاع فى جبهة الجنوب أصابها الضعف واستشرت فيها خلافات على مستوى القيادات والاجنحة نتيجة للحرب الأهلية التى نشبت فى غينيا بيساو بين قائد الجيش ورئيس الجمهورية، ثم مقتل قائد الجيش بعد فشل محاولة انقلاب عسكرى قام بها، وبعد ذلك جرى اغتيال رئيس جبهة الجنوب ، وداهمت قوات غينيا بيساو مخازن أسلحة الجبهة فى مناطق الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا بيساو واستولت عليها.

● كل المتغيرات السابقة ساعدت الرئيس عبدالله واد فى سعيه لإنهاء التمرد قبل اجراء الانتخابات القادمة ، وساعده فى ذلك وساطات أفريقية وأوروبية، كما أنه استفاد من عضوية بلاده فى تجمع دول الساحل والصحراء الذى تنضم إليه جامبيا، وأن التجمع على مستوى اجتماعات القمة قد فوض العقيد القذافى فى تنسيق عمليات السلام وتسوية النزاعات فى داخل فضاء التجمع، ولهذا فان التوصل إلى هذا الاتفاق السياسى السلمى يعتبر انتصارا للرئيس عبدالله واد وحزبه الذى يتنافس فى المعركة الانتخابية، ومن جانب آخر يعتبر الاتفاق فالا حسنا للسيدة مام ماديوربوى رئيسة وزراء السنغال، وهى وزيرة العدل فى أول وزارة تشكلت فى عهد الرئيس عبدالله واد، وقد عينها الرئيس فى الأسبوع الأول من شهر مارس قبل اجراء الانتخابات القادمة بحوالى ثمانية أسابيع وكلفها باجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة أن الاتهامات بتزوير الانتخابات فى السنغال كانت أمرا شائعا فى الثقافة السياسية فى عهد الرئيس السابق عبدو ضيوف، ويريد الرئيس عبدالله واد أن يقدم للشعب السنغالى تجربة انتخابية جديدة تتصف بالنزاهة واحترام حقوق الانسان.

متابعات سياسية فى أفريقيا

يقدم هذا المقال عرضا وتعليقا علي حدثين أولهما فى السنغال وثانيهما فى جزر القمر ، وقد حدثا خلال شهر فبراير ٢٠٠١ ،ويقعان فى دائرة التغيير السياسى العام أو موجة التحول نحو الديمقراطية التى تتقدم وتتسع فى القارة الافريقية وأداة التغيير هى الأسلوب السياسى فى الحالتين .

السنغال :

اصدر الرئيس عبدالله واد قرارا بحل البرلمان والدعوة الي انتخابات تشريعية جديدة من المنتظر أن تجرى فى أواخر شهر ابريل المقبل ، ويمثل هذا القرار اعلانا باختتام إجراءات الفترة الانتقالية التى تعهد الرئيس بتنفيذها خلال عام واحد فى حالة فوزه بالرئاسة الأولي التى جرت خلال شهرى فبراير ومارس ٢٠٠٠ ، ويشير الي اهم معالم البرنامج السياسي للتغيير الذى طرحه الرئيس خلال المعركة الانتخابية :

- تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة وحدة وطنية تضم جميع الاحزاب والقوى السياسية المؤيدة لبرنامج التغيير ، وقد حدث هذا بعد فوزه بالرئاسة الاولي وشكل عبدالله نياس رئيس حزب التحالف التقدمى الوزارة التى ضمت ممثلى سبعة احزاب وكانت مهام الحكومة متنوعة فى مقدمتها تفكيك دولة الحزب الواحد الذى حكم البلاد باستمرار لمدة ٤٠ عاما منذ الاستقلال ، ومحاربة الفساد ، واعادة تنظيم الادارة الحكومية مع الالتزام باستمرار واحترام الارتباطات الاقتصادية والنقدية مع فرنسا ودول الفرانكوفون الافريقى .
- اعداد مشروع التعديل الدستورى الذى عرض علي الاستفتاء العام فى شهر يناير ٢٠٠١ ، وأهم معالم التعديل هى إلغاء نظام المجلسين إلغاء مجلس الشيوخ والاكتفاء بمجلس النواب المنتخب وتقليص صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية ونقلها الي رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وتحديد مدة ولاية الرئيس بخمس سنوات تقبل التجديد لمدة واحدة تالية ، ومنح رئيس الجمهورية سلطات حل مجلس النواب والدعوة الي انتخابات جديدة ، ويضاف الي هذا عدد من المواد الخاصة بتوسيع الحقوق والحريات للنساء بالمعنى السياسى والاقتصادى .
- بعد حصول التعديل الدستورى علي الاغلبية فى الاستفتاء العام صار الدستور الجديد ساريا ، ومن ثم أصدر رئيس الجمهورية قرارا بحل مجلس النواب والدعوة لانتخابات جديدة ، والسبب الاساسى هو ان هذا المجلس كان قد تشكل نتيجة للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٨ ، وحصل حزب الحكومة وقتذاك على أغلبية ٩٣ مقعدا من اجمالى المقاعد الـ (١٤٠) بالمجلس ثم عينت الحكومة جميع اعضاء مجلس الشيوخ طبقا لنص الدستور السابق .

جزر القمر :

- نجحت وساطة ثلاثية تضم ممثلى منظمة الوحدة الافريقية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الاوروبي بعد شهرين من المفاوضات مع ثلاثة أطراف قومورية ، وهى المجموعة العسكرية الحاكمة فى العاصمة موروني برئاسة العقيد عثمان غزالي والمجموعة الانفصالية الحاكمة فى جزيرة هنزوان (أنجوان) وتجمع أحزاب وشخصيات المعارضة فى دولة جزر القمر وكانت هذه المفاوضات هى الجولة الأخيرة من المفاوضات والمباحثات لإنهاء الازمة الانفصالية والازمة الدستورية فى الدولة .
- لقد وقعت جميع الاطراف القومورية بدون أى تحفظ علي الوثيقة النهائية للمصالحة ، كما وقعتها وفود الوساطة شهودا علي انتهاء الازمة ، والمبدأ الاساسى لصياغة الوثيقة هو تقاسم السلطة بين مؤسسات الحكم فى العاصمة موروني بجزيرة القمر الكبرى ومؤسسات الحكم فى الجزيرتين الاخريين انجوان وموهيلى ، والمحافظة علي وحدة الدولة وترابها الوطنى فى ظل نظام فيدرالى ديمقراطى منتخب كما تنص الوثيقة علي الاستفتاء حول دستور الدولة وتعقبه انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة طبقا لجدول زمنى علي المستوى الفيدرالي وعلي مستوى الجزر .
- كان وفد منظمة الوحدة الافريقية برئاسة الممثل الخاص المقيم للأمين العام للمنظمة وهو من موزمبيق ، ويضم ايضا ممثلين لدول منطقة الجنوب الافريقى والمحيط الهندي علي أساس أنها الدول ذات الاهتمام بالاحداث فى جزر القمر واستطرادا نشير الي ان الامين العام المساعد للجامعة العربية كان قد زار البلاد فى شهر نوفمبر ٢٠٠٠ لمدة عشرة ايام لتقصى الحقائق واستكشاف امكانيات المصالحة الوطنية بناء علي طلب من العقيد عثمان غزالى ، وقد اكد وفد الجامعة العربية انه لايوجد تنافس بين الجامعة والمنظمة الافريقية بشأن التوصل لحل الأزمة القومورية ، وأن الجامعة لاتستطيع تعيين ممثل مقيم لها فى جزر القمر نظرا لظروفها المالية .. ولهذا هى تتشاور وتنسق مع منظمة الوحدة الافريقية .

العلاقات المائية بين موريتانيا والسنغال

● تابعت مجلة «الأهرام الاقتصادى» التطورات فى السنغال منذ إجراء الانتخابات الرئاسية التى جرت جولتها الثانية فى مارس عام ٢٠٠٠وفاز فيها الرئيس عبد الله واد بالرئاسة الأولى، وكان يتزعم تحالفا سياسيا من عدة أحزاب وجمعيات ومنظمات مدنية باسم التغيير (سوبى). ثم جرى تعديل الدستور السنغالى وطرح للاستفتاء العام فى مطلع العام الحالى، فلما حصل على الأغلبية المطلوبة قام الرئيس بحل مجلس النواب ودعا الى انتخابات برلمانية جرت فى شهر أبريل الماضى.

● وفى هذا المقال نتابع أهم معالم الحياة السياسية فى السنغال بعد إعلان فوز تحالف التغيير الذى يقوده رئيس الجمهورية، فقد حصل على ٨٩ مقعدا من إجمالى المقاعد وعددها ١٢٠ بالمجلس. واعاد الرئيس عبد الله واد تعيين السيدة مامى ماديور بويى رئيسة للوزراء، فشكلت الوزارة وعينت فيها خمس وزيرات، وتعتبر هذه ظاهرة فريدة فى الحياة السياسية للسنغال ولدول الفرانكفون الافريقى من حيث عدد المناصب ومن حيث الخبرات التكنوقراطية التى تتصف بها الوزيرات الجديدات.

● لقد تعهد الرئيس عبد الله واد بحل المشكلات المستعصية فى حياة بلاده وفى مقدمتها إنهاء التمرد المسلح فى اقليم كازامانس الذى بدأ منذ عام ١٩٨٢، وقد نجحت المفاوضات بين الحكومة وقيادة التمرد فى الفترة التى سبقت إجراء الانتخابات، وفى شهر مايو الحالى قام بتسوية المشاكل والاختلافات بين بلاده وموريتانيا حول نهر السنغال. وهى مشكلات أدت فى عام ١٩٨٩ الى صدامات وعنف مسلح بين البلدين، ثم ظهرت نذر الصدام بين البلدين الجارين مرة ثانية فى يونيو من العام الماضى عندما طرحت السنغال للتنفيذ مشروع الأحواض الجافة الذى يهدف الى رى مساحات واسعة من الارض السنغالية عبر حفر أنفاق لجذب مياه النهر ونقلها داخل السنغال، وأعلنت موريتانيا وقتذاك ان تنفيذ المشروع يعنى حصول السنغال على حصة من المياه أكبر من الحصة المقررة بين الدول الثلاث المؤسسة لمنظمة استغلال نهر السنغال وهى السنغال وموريتانيا ومالى، وان الضرر المباشر سوف يقع على موريتانيا إذ سوف تتناقص حصتها المائية المقررة مما يؤدى الى أضرار بالغة بالزراعة الموريتانية، ولم تكتف موريتانيا بالاحتجاج الدبلوماسى، وانما وضعت قواتها المسلحة فى حالة إستعداد وأعلنت أن جميع الاحتمالات مفتوحة مالم تتراجع السنغال عن التنفيذ وتتفاوض أولا مع الدولتين الشريكتين، وقد قبل الرئيس عبد الله واد المطلب الموريتانى وأوقف تنفيذ المشروع السنغالى بعد وساطات وتدخلات من ملك المملكة المغربية ورئيس جمهورية مالى.

● وفى منتصف شهر مايو الحالى زار الرئيس واد موريتانيا وتفاوض مع المسئولين فيها لتخفيف التوتر المائى بين البلدين، وتوصل الجانبان الى استعمال مدخل التكامل واقامة المشروعات المشتركة لحل المشكلات القائمة فى ميدان التعاون الاقتصادى وفى مجالات تسيير وادارة الموارد الطبيعية والبنية التحتية المشتركة، ولذلك وقع البلدان اتفاقا لانشاء جسر عبر النهر يربط البلدين فى مجال المواصلات والنقليات وانتقال المواطنين، وكذلك اتفاقات فى مجالات الطاقة الكهرومائية والاتصالات المشتركة بين البلدين، وقد أكدت هذه الاتفاقات تمسك الدول الثلاث بالحصص المقررة من مياه الرى والشرب لكل من السنغال ومالى وموريتانيا.

● وفى مجال العلاقات السياسية نجد ان السياسة الخارجية السنغالية تساند مشروع إنشاء الاتحاد الافريقى، وتدعو الى مزيد من العلاقات والتعاون مع المملكة المغربية، وقد حدث فى مؤتمر سرت الثانى عام ٢٠٠١ أن دعا الرئيس عبد الله واد الى ضرورة عودة المملكة المغربية لشغل مقعدها فى منظمة الوحدة الافريقية وفى الاتحاد الافريقى بعد أن يدخل حيز التنفيذ، وكان يشير فى ثنايا حديثه الى أن أغلبية الدول الافريقية التى سبق ان اعترفت بالجمهورية الصحراوية (البوليساريو) قد سحبت اعترافها، وانه يجب مناقشة مدى قانونية وجود الجمهورية الصحراوية فى عضوية أى تنظيم وحدوى افريقى. وقد أدى المنطق الذى تحدث به الرئيس واد الى مشادة كلامية بينه وبين الرئيس بوتفليقه على أساس ان الجزائر هى الدولة الافريقية الأولى التى تساند البوليساريو وسبق أن حشدت لها التأييد اللازم لتحصل على عضوية منظمة الوحدة الافريقية، مما ترتب عليه انسحاب المغرب وتجميد عضويتها فى المنظمة.

● ومن ناحية ثانية فان نشاط السياسة الخارجية السنغالية يتنوع، فهى عضو بتجمع دول الساحل والصحراء، وهى عضو فى منظمة إيكواس لغرب افريقيا، علاوة على عضويتها التقليدية فى منظمات دول الفرانكفون لغرب افريقيا، وهى عضو أيضا فى منظمة المؤتمر الاسلامى، وتمارس نشاطا واسعا فى العلاقات الثقافية مع الدول العربية والاسلامية.

المذابح فى مدينة جوس

● مدينة جوس هى عاصمة ولاية بلاتو فى نيجيريا، وتقع الولاية فى شمال اقليم الوسط ولها جوار جغرافى مباشر مع ولايات اقليم الشمال، وهى الولايات الاثنتا عشرة التى طبقت القانون الجنائى الاسلامى فى الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١.

وتشتهر الولاية بانها الموطن الاول للسياحة والاجازات فى نيجيريا، وتشير منشورات السياحة الى ماتتصف به من مناخ صحو ومناظر خلابة وبيئة طبيعية نظيفة ومتنوعة. وبالمعنى السياسى تشتهر المدينة التى تضم مسيحيين ومسلمين بانها لم تعرف التوتر أو الاحتكاك بين الطوائف الدينية والاثنية حتى فى ايام الحرب الاهلية الدامية فى نيجيريا من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٥. ولذلك يقال عن المدينة بانها موطن السلام والتسامح بين مختلف السكان والمواطنين الذين ينتمون الى اثنيات واعراق مختلفة.

● ولكن هذه الصفات والاوضاع تمزقت فجاة ودون سابق توقعات فى الفترة من ٧ سبتمبر حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لقد بدأت الاشتباكات المسلحة عقب صلاة الجمعة يوم ٧ سبتمبر، وتقاتل المسلمون والمسيحيون بالسلاح من البنادق والهروات والبلط، واندفع الجانبان فى الشوارع يهاجمون المارة ويحرقون المنازل ومحال التجارة ودور العبادة من كنائس ومساجد، وانتقل العنف المسلح من احياء المدينة الى الجامعة بين الطلاب، وهرب آلاف من السكان المدنيين للاحتماء بمراكز الشرطة أو ثكنات الجيش أو اماكن العبادة . وامام عجز الشرطة بالولاية عن ايقاف الاضطرابات والاشتباكات فرض حاكم الولاية نظام منع التجول من الغروب حتى الفجر، ومع ذلك لم تتوقف الاضطرابات والاشتباكات ليلا ولهذا تدخلت الحكومة الفيدرالية وامرت الجيش بالتدخل لفرض الامن والنظام، وارسل الرئيس اوباسانجو الجنرال يعقوب جوون رئيس الجمهورية الاسبق أيام الحرب الاهلية النيجيرية للوساطة بين الطوائف المتناحرة والكف عن استخدام السلاح والتوصل لمصالحة بين المسلمين والمسيحيين، وذلك لانه ابن الولاية وله علاقات طيبة مع اهلها من المسلمين والمسيحيين، ثم شكل الرئيس فريقا من الوزراء لزيارة الولاية وعدد آخر من ولايات الجوار الجغرافى فى اقليمى الشمال والوسط لبحث اسباب هذا الانفجار العنيف واقتراح وسائل قانونية وسلمية لمكافحة الآثار وعدم التكرار، خاصة أن وسائل الاعلام النيجيرية والعالمية نشرت ارقاما للقتلى والجرحى تتراوح بين مائة وبين خمسمائة شخص من المدنيين والعسكريين.

● لم تنشر بعد تقارير رسمية من حكومة الولاية أو من الحكومة الفيدرالية عن الاسباب والنتائج، ولكن وسائل الاعلام ودوريات الدراسات المتخصصة نشرت كثيرا عن الموضوع ، ونجمل ماقيل فى التالى:

- على مستوى الولاية يكون المسيحيون الاغلبية العددية للسكان وفى جداول الناخبين، وهذا واضح فى تركيب عضوية المجلس التشريعى بالولاية، وسبق الاحداث توتر بين الجانبين من السكان حول التعيين فى المناطق الخاصة بالبرنامج الفيدرالى لمكافحة الفقر، وهو برنامج تموله المنظمات المالية العالمية والدول المانحة، ورأى كل جانب ان مرشحه هو الاجدر بالمنصب القيادى لهذا البرنامج، وظهر فى هذه المناسبة ان كلا من المسلمين والمسيحيين قد شكل جمعية أو منظمة اثنية تتشكل عضويتها من ابناء الطائفة أو الاثنية ، وبوجه عام هذه ظاهرة منتشرة فى جميع ولايات الاتحاد الفيدرالى النيجيرى ، ولكنها تمثل مخاطر بالمعنى السياسى لان هذه الجمعيات تجمع وتكدس الاسلحة بدعوى حماية ابناء الطائفة من انتشارجرائم السرقة بالاكراه وقطع الطريق والاعتداء المسلح، ولكن الخطورة تتمثل فى احتمال استخدامها فى مناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى عام ٢٠٠٣، ومن ناحية ثانية صدرت من قبل اعتراضات من القيادات الكنسية حول قانونية الصلاة يوم الجمعة فى الشوارع المحيطة بالمسجد الجامع فى قلب العاصمة، وان هذا يعطل حركة المرور فى منطقة سكنية اغلبيتها من المواطنين المسيحيين، وقد صاحبت هذه المناسبة مشادات كلامية وقانونية نشرتها الصحف المحلية ، ولذلك تقول الانباء المنشورة عن بدء الاحداث يوم الجمعة ٧ سبتمبر ان المصلين منعوا امرأة مسيحية من المرور امام الجالسين استعدادا للصلاة فى الشوارع المحيطة بالجامع.

- على مستوى الاتحاد الفيدرالى يوجد انقسام كبير فى الرأى العام على مستوى الولايات (٣٦ ولاية) حول دستورية تطبيق ولايات الشمال للقانون الجنائى الاسلامى، وان الحكومة الفيدرالية قد طلبت من المحكمة الدستورية العليا النظر فى اجراءات التطبيق ومدى تطابقها مع الدستور الفيدرالى للدولة، وهو لاينص على دين معين للدولة الفيدرالية أو للولايات المكونة لها، ومن ناحية أخرى يجرى حشد الآراء حول الموضوع فى الولايات الاخرى التى لم تطبق القانون الجنائى الاسلامى ومازالت تطبق القانون الجنائى الفيدرالى ، ولايقتصر النقاش فى المجالس التشريعية للولايات وانما امتد الى تنظيم جمعيات ومؤتمرات للتأييد أو للمعارضة ، وتشارك وسائل الاعلام النيجيرية المكتوبة والمسموعة والمرئية فى النقاش والحوار، وآخر الاجراءات فى هذا المجال هو عقد مؤتمر اساقفة كل الكنائس المسيحية فى نيجيريا فى الاسبوع الاخير من شهر سبتمبر وقراره بمعارضة التطبيق بالوسائل القانونية المنصوص عليها فى الدستور الفيدرالى النيجيرى.

متابعات سياسية لأحداث إفريقية

يعرض المقال قراءة سياسية لتطورات الاوضاع الاخيرة فى كل من جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية ارض الصومال، وللأهرام الاقتصادى اهتمام سابق بكل من البلدين، فقد سبق أن نشر بضعة مقالات حول الاوضاع والاحداث فى كل منهما على حدة.

جمهورية إفريقيا الوسطى:

بدأت الاحداث الدموية يوم ٢٨ مايو ٢٠٠١ بمحاولة انقلاب عسكرى تجمع بين متمردين عسكريين وقوى من المعارضة فى افريقيا الوسطى ، واستقدم قادة التمرد مجموعة من ميليشيات انتراها موى المتمردة والمتمركزة فى الكونجو بقيادة ضباط سابقين من الهوتو فى جيش رواندا السابق، وقاد كل هذا الجمع الجنرال كولينجبا وهو قائد انقلاب عسكرى ورئيس جمهورية سابق من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩٣. وقد فشل الانقلابيون فى الاستيلاء على القصر الرئاسى واستولوا على ثكنات ومعسكرات للجيش فى العاصمة وضواحيها. وقد استنجد رئيس الجمهورية انجى فيلكس باتاسيه بالعقيد معمر القذافى الذى ارسل وحدات من القوات الخاصة المحمولة جوا، كما استجاب بالمساعدة رئيس جمهورية تشاد، وارسل جان بيير بمبا قائد حركة الكونجو المتمردة ضد حومة كينشاسا عددا من قواته بمساندة رئيس جمهورية افريقيا الوسطى، ودار القتال حتى تمت تصفية المحاولة الانقلابية.

- الملاحظة الاولى هى أن افريقيا الوسطى استندت فى طلب المساعدة الى معاهدة تجمع دول الساحل والصحراء والاتفاقية الامنية الموقعة بين اعضاء التجمع، وهذا هو سبب الاستجابة الليبية والتشادية، ومن ناحية اخرى فإن حركة التمرد الكونجولى تتمركز فى شمال البلاد على ضفة نهر الكونجو ولها علاقات تعامل مع حكومة افريقيا الوسطى من قبل ، ولهذا قررت المساندة، واستطرادا نقول أن هذه الحركة المتمردة تحظى بمعاونة ودعم اوغندا.
- التمرد العسكرى الفاشل هو المحاولة الثالثة منذ تولى الرئيس باتاسيه الحكم فى عام ١٩٩٣، والعداء بين الحكومة والمعارضة له اسباب سياسية واقتصادية واثنية، كما أن الدولة تعرف مسلسل الانقلابات العسكرية منذ استقلالها عام ١٩٦٠، ولكن الملاحظة الثانية هى استعانة المعارضة بمجموعة من المقاتلين المقبلين من الكونجو وهم من الهوتو الذين يقاتلون ضد رواندا ويتحالفون مع حكومة الكونجو منذ ايام الرئيس كابيلا الاب. وهذا مؤشر على ظهور فئات من المرتزقة الافارقة الذين يحاربون مع اكثر من جهة نظرا لانتشار الحروب الاهلية والمنازعات المسلحة فى منطقة وسط افريقيا .
- الملاحظة الثالثة هى رد الفعل الاوروبى والامريكى فقد كان هينا لينا واكتفى باستنكار الانقلاب العسكرى ضد حكومة شرعية منتخبة تحت اشراف قوات الامم المتحدة التى كانت موجودة فى البلاد حتى مطلع ٢٠٠٠، واضاف الاستنكار الامريكى تحذيرا الى ليبيا من مغبة التدخل العسكرى وان السياسة الامريكية تتابع الموضوع، وردت ليبيا بأنها تقوم بدور ايجابى لحفظ الامن والاستقرار ، ولكن الذى يلفت النظر فى هذه المناسبة هو أن السياسة الفرنسية لم ترسل قواتها لمساعدة الحكومة والمحافظة على الامن والاستقرار ، وان الرئيس باتاسيه لم يطلب المساعدة من اتحاد دول افريقيا الوسطى الفرانكوفون.
- الملاحظة الاخيرة هى أن السياسة المصرية تهتم بهذه الدولة واوضاعها فهى تجاور السودان والكونجو الديمقراطية وتشاد والكونجو برازافيل والكاميرون علاوة على عضويتها المشتركة فى تجمع دول الساحل والصحراء فإن مصراسهمت بقوات فى بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام فى الفترة الاخيرة من العقد الماضى طبقا لقرارات مجلس الامن.

جمهورية أرض الصومال:

بعد عشر سنوات من إعلان الانفصال والاستقلال من جانب واحد، قرر رئيس الجمهورية محمد ابراهيم عقال الانتقال من فترة الدستور المؤقت الانتقالى الى الاستفتاء على دستور دائم يكرس وضع الاستقلال ويكون مدخلا لطلب عضوية المنظمات الدولية، والاقليمية والحصول على اعتراف من الدول الاخرى استنادا الى مبدأ حق تقرير المصير.

وحدث الاستفتاء يوم ٣١ مايو ٢٠٠١ واستدعت الحكومة فرقا اجنبية اوروبية وامريكية للاشراف على الانتخابات، واعلنت النتائج بموافقة اكثر من ٩٠٪ من الناخبين، واستطرادا نشير الى أن المعارضة موجودة فى داخل البلاد وهى ترفض الاتجاه نحو الانفصال والاستقلال ، كما أن الحكومة اعتقلت أحد زعماء المعارضة وهو سليمان محمد آدن قبل الاستفتاء عند عودته من الخارج واتهمته بالتآمر مع رئيس جمهورية جيبوتى الذى تتهمه الحكومة بأنه يعارض استقلالها ويعمل على زعزعة استقرارها، وقد افرج عنه بعد اسبوع من تاريخ اجراء الاستفتاء.

- الملاحظة الاولى لاتتعلق بالاستنكار العربى عامة والمصرى خاصة لخطوات الانفصال والاستقلال والاستفتاء ، فهذا موقف معروف ومستمر، ولكن الملاحظة هى حول ماذا بعد؟ ان عدم الاعتراف العربى والافريقى والدولى ليس له سبب واحد وانما لكل طرف اسبابه الخاصة وان اتفقت النتيجة المشتركة. والسؤال عن التصرف حيال احتمالات مقبلة قد تكون التقدم لعضوية منظمات دولية مثل اتفاقية كوتونو التى تحمل بين الاتحاد الاوروبى ودول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الباسفيكى؟ وقد تكون قيام دول صغرى اعضاء فى الامم المتحدة بالاعتراف بالدولة، وفى الامم المتحدة عشرات من الدول الصغيرة التى لايتداول اسمها فى الاعلام العربى مثل دولة بليز ودولة توفالو مثلا ؟ والاشارة واردة الى اسرائيل ايضا.
- الملاحظة الثانية هل تفكر السياسة المصرية فى اوضاع مثل اعتراف الامر الواقع(ديفاكتو) الى أن تنهض الحكومة الصومالية الانتقالية وتتعافى وتنجح فى توحيد الصومال فى حكومة اتحادية؟

متابعات فى أخبار إفريقيا

● بعد أحداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن تراجعت - حتى كادت تختفى - اخبار الدول الافريقية فى الصحافة المصرية والعربية، ولكن التطورات والتفاعلات فى الدول والسياسة الافريقية لم تتوقف ، وتهتم بها وسائل الاعلام الاوروبية والامريكية، والسبب هو ان دول اوروبا وامريكا الشمالية لاتنسى مصالحها فى القارة الافريقية رغم انشغالها باحداث الحملة العسكرية ضد افغانستان. ويعرض هذا المقال أوضاع وانباء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى عدد من الدول الافريقية، وهذا العرض هو متابعة لما سبق نشره بمجلة الاهرام الاقتصادى خلال العام الحالى:

● فى زامبيا هدأت اوضاع الخلاف السياسى الذى سبق ان شهدته البلاد نتيجة لمحاولات تعديل الدستور حتى يتمكن الرئيس شيلوبا من ترشيح نفسه لولاية رئاسية ثالثة، واكتفى الرئيس باستمرار رئاسته للحزب الحاكم، ودعا اللجنة المركزية للحزب لتعديل قانونه الاساسى الذى كان ينص على ان رئيس الحزب هو مرشحه لرئاسة الجمهورية، وبعد ذلك عقدت اللجنة المركزية اجتماعا لاختيار مرشح الحزب فى الانتخابات الرئاسية المقبلة، ورشح الرئيس شيلوبا اسم المحامى ليفى موانواسا، وتنافس ضده عدد من قيادات الحزب، ولكن مرشح الرئيس شيلوبا فاز باغلبية واضحة. والمحامى موانواسا كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية فى الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ ثم استقال من منصبه نتيجة خلاف نشب بينه وبين وزير الدولة لشئون الرئاسة .

● فى مالى يشغل الرئيس الفا عمر كونارى الدورة الثانية فى رئاسة الجمهورية، وطبقا لنص الدستور ليس له الحق فى ترشيح نفسه لدورة ثالثة، كما ان الدستور يتطلب من الراغبين فى ترشيح انفسهم لمنصب الرئاسة الاولى ان يعلنوا عن رغباتهم ويسجلوا اسماءهم امام اللجنة المختصة بمدة محددة، وهذه المدة سوف تنتهى فى آخر شهر اكتوبر الحالى، وتشير الانباء الموثوق بها الي أن اسم المرشح الذى يستقطب تأييدا واسعا من المؤسسات الرسمية وعددا متنوعا من المنظمات غير الحكومية هو الجنرال السابق آمادو تومانى تودى الذى كان يشغل منصب رئيس اركان الجيش والذى اشرف على الانتخابات الديمقراطية عام ١٩٩٢، والتى فاز فيها الرئيس الفا عمر كونارى للمرة الاولى، وقد استقال الجنرال من منصبه العسكرى بعد ذلك ليشغل منصبا مدنيا هو السكرتير العام لمنظمة ايكواس لغرب افريقيا، وقد استفادت المنظمة من خبراته العسكرية والتنظيمية فى ترتيب قيامها بمهام حفظ السلام فى دول غرب افريقيا.

● فى جامبيا جرت يوم ١٨ اكتوبر الحالى الانتخابات التعددية التنافسية بين المرشحين للفوز بمنصب الرئاسة الاولى وبمقاعد السلطة التشريعية، ونظرا لانها المرة التى يسمح فيها القانون بحرية تشكيل الاحزاب ونشاطها دون قيود قانونية، لذلك فإن معركة انتخابات الرئاسة الاولى يتنافس فيها الرئيس يحيى جامع الذى رشح نفسه لدورة رئاسية ثانية، كما ان احزاب المعارضة قد انشأت تحالفا سياسيا ورشحت مرشحا واحدا ليتنافس ضده فى معركة الرئاسة الاولى، وقد حضر فريق من المراقبين من الكومنولث والاتحاد الاوروبى للاشراف على الانتخابات ، وقد فاز الرئيس جامع بالرئاسة الاولى.

● فى كينيا تقول الانباء الموثوق بها ان الرئيس دانيال اراب موى قداستقر رأيه على عدم ترشيح نفسه فى الانتخابات الرئاسية المقبلة، وإنه سوف يختار نموذج زامبيا حيث يكتفى برئاسة الحزب الحاكم حاليا ، والذى سوف يتنافس ومعه حلفاؤه من الاحزاب الصغيرة العديدة فى الانتخابات التشريعية التى ستجرى فى الوقت نفسه مع الانتخابات الرئاسية، وتقول الانباء ان الصراع المكتوم والتنافس غير المعلن يدور حول اختيار اسم مرشح الحزب الحاكم لخوض معركة الرئاسة الاولى المقبلة ، وتواجه عملية اختيارالمرشح مشكلات قبلية وسياسية عديدة ، اذ لابد ان يحظى بدعم كامل من تحالف الاحزاب الصغيرة والقبائل الصغيرة فى البلاد ضد مرشح القبيلة الكبيرة وهى الكيكويو، وعلما بان احزاب المعارضة لم تتفق بعد على مبدأ اختيار مرشح واحد للمنافسة فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وقد سبق ان اختلفت فيما بينها فى الانتخابات الرئاسية السابقة وتمكن الرئيس موى من الفوز بالرئاسة وقتذاك.

● فى توجو بدأ الحديث عن الانتخابات الرئاسية المقبلة فى وقت مبكر، حيث ان الرئيس اياديما يشغل المنصب حتى عام ٢٠٠٣، ولكن الموضوع الذى يناقش هو ان الرئيس شغل المنصب ٣٤ عاما فى ظل الانقلابات العسكرية وفى عهد الحكم المدنى الديمقراطى، وأنه لايجوز دستوريا له ان يرشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية المقبلة الا اذا جرى تعديل الدستور، وهذا امر يجد معارضة شديدة فى داخل البلاد، كما ان الاتحاد الاوروبى يتخذ موقفا ضد التعديل ويطالب بالغيير، ولهذا سوف تستمر المتابعة حتى يستقر الرأى حول الموضوع.

متابعات فى أخبار أفريقيا

● تحدث معى الصديق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الصالحى حول موضوع ندرة الأخبار الافريقية فى الصحافة المصرية، ولهذا أتابع اختيار بعض الأحداث خاصة التى تقع فى منطقة الجوار الغربى للدولة المصرية، وللحديث عنها أكثر من معنى ومغزى سياسى.

إفريقية:

استعمل المؤرخون والجغرافيون العرب والمسلمون الكلمة للدلالة على بلاد تونس الخضراء فى العصور الوسطى، واستلهاما من هذا الموروث الثقافى تستعمل الجماهيرية الليبية الكلمة إسما لشركة الطيران الجديدة التى أنشأتها لتربط بين مطارات الدول الافريقية الاعضاء فى منظمة الاتحاد الافريقى، وتتخذ هذه الشركة مطارى طرابلس وبنغازى منطلقا الى افريقيا والى مطارات الدول الاوروبية والآسيوية بالتعاون مع شركة الطيران الليبية التى لها حقوق النقل الجوى الى أوروبا وآسيا. ورأسمال الشركة الجديدة هو ١٠٠ مليون دولار دفعتها ليبيا، وفتحت الاسهام والاستثمار طبقا لنصوص عقد الإنشاء أمام المستثمرين العرب والاوروبيين أفرادا وشركات. وحصلت شركة الطيران الجديدة على موافقة منظمة أياتا للعمل بين مطارات الدول الافريقية، كما حصلت على حقوق النقل الجوى الافريقى بشراء حصص فى شركات طيران افريقية أو شركات مسجلة فى هذه الدول وكلها لاتعمل لأسباب مالية أو لأسباب قانون العرض والطلب، ومن الأمثلة دول أوغندا ونيجيريا ورواندا ومالى وتشاد والنيجر والكونغو وزامبيا.. الخ.

وبدأت الشركة الجديدة التى يرأس مجلس ادارتها طيار ليبى كان رئيسا سابقا للخطوط الجوية الليبية ـ بالتعاقد على صفقات شراء طائرات جديدة يقال فى الأنباء أن مقدم الثمن هو ٥٠٠ مليون دولار، كما تتفاوض الشركة حاليا مع شركاء أوروبيين لدعم المشروع، ويقال إن جنوب افريقيا تتفاوض أيضا، وقد تحدد أول ديسمبر ٢٠٠١ موعدا لبدء عمل ونشاط الشركة الجديدة.

نيجيريا والجزائر:

تتحدث الأنباء عن خطة نيجيرية لاستثمار كشوف الغاز الطبيعى فى نيجيريا، وكانت نيجيريا تحرق الغاز من قبل والذى تدفق نتيجة للتوسع فى التنقيب عن النفط، وكان السبب الأول هو قلة منافذ التصدير وعدم وجود البنية الأساسية للتصدير، ويقال نقلا عن مصادر أوروبية وأمريكية أن الدول الصناعية الكبرى تدعم تنفيذ هذه الخطة وان عددا من البنوك والشركات الاستثمارية تتفاوض حول عملية التنفيذ. وتقضى الخطة بمد أنبوب نقل الغاز الطبيعى من نيجيريا عبر دولة النيجر المجاورة حتى يصل الى الجزائر ثم يصدر الى أوروبا من أحد موانئ الجزائر الواقعة على البحر المتوسط، وان طول خط الأنابيب سوف يصل الى نحو أربعة آلاف كيلومتر، وأن الجزائر ترحب وتدعم التنفيذ لأن هذا يعطيها إيرادات مالية، كما يعطيها مزيدا من قوة التفاوض مع الدول الاوروبية التى تستورد الغاز الجزائرى عبر أنابيب تمتد تحت مياه البحر المتوسط حتى موانئ ايطاليا واسبانيا وفرنسا، ويقال ان احتياطيات نيجيريا المؤكدة حاليا تقدر بحوالى ٣,٥ تريليون متر مكعب من الغاز، والملاحظة هى أن الجزائر ليست عضوا بتجمع الساحل والصحراء الذى تنضم لعضويته نيجيريا والنيجر.

جمهورية إفريقيا الوسطى:

للمرة الثانية فى العام الحالى ينشب تمرد عسكرى فى هذه الدولة، وللمرة الثانية يستنجد رئيس الجمهورية بالعقيد القذافى الذى أرسل قوات محمولة جوا الى بانجى العاصمة دفاعا عن نظام الحكم المدنى والشرعية الدستورية طبقا لنص ميثاق منظمة الاتحاد الافريقى، ومن جانب آخر فإن افريقيا الوسطى هى عضو فى منظمة تجمع الساحل والصحراء التى يربط بين أعضائها ميثاق أمنى وقعت عليه الدول الأعضاء عام ١٩٩٩.

أما الأحداث فقد بدأت فى شهر نوفمبر الحالى حين أرسل رئيس الجمهورية فرقة من الحرس الرئاسى للقبض على قائد الجيش المعزول الجنرال فرانسوا بوزيز بتهمة المشاركة فى أحداث الانقلاب الفاشل فى شهر مايو ٢٠٠١، ولكن الجنرال تحصن بمنزله ودافع عنه فريق من جنود وضباط الجيش الذين انضموا إليه، وانتشر القتال الى باقى أحياء العاصمة حتى هاجم المتمردون القصر الرئاسى ومنازل الوزراء، ويقال إن الطائرات قصفت مراكز تجمع المتمردين، ونظرا لأن جيش افريقيا الوسطى ليس به سلاح جوى فتقول الأنباء ان هذه الطائرات هى جزء من المعونة العسكرية الليبية لقمع التمرد. ومن جانب آخر وصل وفد من منظمة الاتحاد الافريقى لتقصى الأسباب والأوضاع والعمل على إقرار السلم والأمن فى الدولة الافريقية، وفى هذه المناسبة لم تصدر بعد بيانات استنكار أو تعليقات من جانب فرنسا والولايات المتحدة كما حدث من قبل فى مناسبة تمرد مايو ٢٠٠١.

البترول فى ليبيريا وسيراليون

● تداولت الأنباء ما أعلنه فريق من خبراء البترول الامريكيين حول اكتشاف حوض من النفط والغاز تحت المياه الاقليمية المشتركة لدولتى ليبيريا وسيراليون، وأن النفط والغاز موجدان بكميات تجارية.

● وفى شهر أغسطس الماضى زار فريق الخبراء كلا من الدولتين وتحادث مع الحكومتين حول الخطط المناسبة لعمليات التنمية والاستثمار، والسبب هو أن العلاقات بين الدولتين سيئة وفى حالة من العداء العسكرى والسياسى. ولكن حدث تفاهم أولى بشأن عقد مؤتمر فى أوائل العام المقبل ٢٠٠٢ فى ولاية تكساس الأمريكية يحضره وفدان من الدولتين لوضع صياغات الاتفاق حول الاستغلال والاستثمار، وخلال هذه الفترة الزمنية القادمة سوف يعمل فريق الخبراء للتوصل الى اتفاق مع عدد من الشركات البترولية الصغيرة بشأن التعاقد حول عملية الاستثمار، والسبب هو أن الشركات البترولية الكبيرة لاتريد الآن أن تزج باسمها فى عمليات التعامل مع ليبيريا التى تفرض عليها الأمم المتحدة عقوبات تؤيدها منظمة ايكوارس ومنظمة الوحدة الافريقية قبل ميلاد الاتحاد الافريقى.

● أنباء تاكيد الاكتشاف البترولى والاهتمام الأوروبى الأمريكى جاءت فى وقت يحتاج فيه النظام السياسى فى كل من الدولتين إلى مخرج من النفق المظلم الذى دخلت فيه العلاقات بين دول الجوار بمنطقة الغرب الافريقى، وهى علاقات عداء واتهامات متبادلة بدعم حركات التمرد المسلح ضد الحكومات فى ليبيريا وسيراليون وغينيا. وتشير الأنباء المتداولة إلى أن كلا من ليبيريا وسيراليون بدأت فى اتخاذ اجراءات سياسية داخلية لتخفيف التوتر الداخلى والخارجى، كما أن النظام السياسى فى كل من الدولتين يحاول الاستفادة من التوقعات القادمة ماليا وسياسيا من الكشف البترولى، علاوة على إمكانية التوصل إلى نمط جديد يسود العلاقات السياسية المتبادلة بين دول الجوار الافريقى.

● بالنسبة لسيراليون أعلنت حكومة الرئيس أحمد تيجان كباح أن البرلمان قد وافق على تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية لمدة ستة شهور قادمة بعد انتهاء المدة الدستورية الحالية يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك بدعوى أن حالة الحرب الاهلية لم تنته تماما بعد، وأن إجراء الانتخابات الحرة النزيهة يحتاج إلى مناخ السلام والاستقرار، خاصة أن عمليات الأمم المتحدة ومنظمة إيكواس لم تكتمل لنزع سلاح المتمردين وفرض السيطرة الحكومية على مناطق إستخراج الألماس ، وان عمليات تجميع الأسلحة وتسريح الأطفال المجندين واعادة تأهيلهم للحياة المدنية تسير بنجاح، وأن جيش سيراليون يستكمل إجراءات التنظيم والتدريب التى تقوم بها القوات البريطانية.

ومن جانب آخر فان حقائق الموقف الداخلى فى سيراليون تكشف عن ضعف الحكومة بالمعايير السياسية الأمر الذى يهدد بهزيمة حزب الأغلبية فى الانتخابات القادمة برلمانيا ورئاسيا، وأن منظمات المجتمع المدنى وأحزاب وقوى المعارضة تطالب بشكل واضح بتشكيل حكومة انتقالية لضمان نزاهة وحرية الإنتخابات القادمة، وأن المعارضة بجميع أجنحتها نظمت مؤتمرا وطنيا يرفض مناورات الحكومة التى أعلنت عن تغيير واسع فى التشكيل الوزارى باختيار عدد من الشخصيات المستقلة أو التكنوقراط لشغل مناصب الوزراء الجدد حتى موعد إجراء الانتخابات القادمة.

● وبالنسبة لأوضاع ليبيريا فقد أعلن الرئيس تشارلز تايلور عفوا عاما عن جميع المعارضين المنفيين فى الخارج، واستصدر من البرلمان قانونا خاصا بالموارد والثروات المعدنية الاستراتيجية فى الدولة، وبموجبه أصبحت هذه الموارد والثروات تحت الإدارة المباشرة لرئاسة الجمهورية.

ومن ناحية ثانية فان الحكومة الليبيرية تواجه عملية نقل التمرد المسلح إلى داخل أراضيها، وتتهم كلا من سيراليون وغينيا بدعم المتمردين الليبيريين ضد النظام السياسى القائم، كما تتردد الأنباء عن أن هذا التمرد المسلح يلقى دعما من دول أوروبية وأمريكية، خاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات دولية ضد ليبيريا وقياداتها المدنية والعسكرية لأنها دعمت طوال السنوات الأخيرة حركات التمرد المسلح فى داخل سيراليون وفى داخل غينيا.

ومن ناحية ثالثة فقد أصدر مجلس الأمن فى شهر يوليو ٢٠٠١ قرارا بتشكيل محكمة مجرمى الحرب فى سيراليون ودعا الدول المانحة لتقديم الأموال اللازمة لبدء عمل المحكمة الدولية، وقد أيدت دول اقليم غرب افريقيا قرار فرض العقوبات وتشكيل محكمة مجرمى الحرب ، ولهذا تامل حكومة الرئيس تايلور فى ليبيريا فى تحسين صورتها لدى الحكومات الأوروبية والأمريكية باعلان استجابتها للسياسات الدولية، كما تأمل في أن الكشوف البترولية وإسهام الشركات الأمريكية فى الاستثمار قد يؤديان الى تغيير فى الموقف الأمريكى، خاصة أن السياسة الامريكية تعتبر الرئيس تايلور شخصا غير مرغوب فيه، وأن عليه أن يتنحى طوعا ويخرج من العملية السياسية الليبيرية.

● ما سبق من تفسيرات أو قراءات سياسية ترتبط بالاعلان عن الكشوف البترولية، وترتبط أيضا بالتغييرات العسكرية والسياسية فى ميادين الحرب بين الحكومات والقوى المتمردة ضدها، وضغوط الدول الأوروبية والأمريكية للتسويات السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تؤدى الى التغيير وتداول السلطة فى الدولتين.

ثالثا:

الاتحاد الافريقى والسياسة الدولية

القانون الأساسى للاتحاد الإفريقى

● الاتحاد الافريقى هو المنظمة الاقليمية الافريقية الجامعة التى تضم حاليا فى عضويتها جميع دول القارة الافريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة (حاليا ٥٣ دولية)، وهى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية التى انتهى وجودها التنظيمي بالمصادقة على القانون الأساسى للاتحاد الافريقى. ويحل قانون الاتحاد الافريقى محل ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية التى تشكل جزءا لايتجزأ من منظمة الوحدة الافريقية (أبوجا ١٩٩١). وطبقا لنصوص القانون الاساسى للاتحاد الافريقى فان مصادقة ثلثى الأعضاء (٣٦ دولة) تجعل القانون يدخل حيز التنفيذ بعد مرور ٣٠ يوما من تسلم الأمين العام لمنظمة اللوحدة الافريقية لوثائق المصادقة، كما توجد فترة انتقالية لمدة عام لتمكين المنظمة والجماعة الاقتصادية من اتخاذ الاجراءات والترتيبات لنقل الأرصدة والالتزامات للاتحاد الافريقى.

● ينص القانون الاساسى للاتحاد على عدد من الأهداف من بينها تسريع اجراءات تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية وعمليات التنمية الاقتصادية والتكامل.. ودعم حقوق الانسان والشعوب طبقا للميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب (نيروبى ١٩٨٩) ودعم التنمية المستدامة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا ورفع مستويات المعيشة، وتنسيق السياسات بين الاتحاد الافريقى والمنظمات الفرعية الحالية والمستقبلية فى القارة الافريقية، وكذلك ينص القانون الاساسى على حماية السيادة ووحدة التراب الوطنى للدول واستقلالها، وتشجيع السلام والأمن والاستقرار ودعم المبادىء الديموقراطية ومؤسسات المشاركة الشعبية والحكم الصالح الجيد.

● ويحكم نشاط وعمل الاتحاد الافريقى مجموعة من المبادىء المنصوص عليها بوضوح فى القانون الأساسى، ومن بينها التمسك بمبدأ السيادة المتساوية بين الدول الأعضاء واحترام الحدود السياسية القائمة بالقارة عند اعلان الاستقلال، ومشاركة الشعوب فى نشاط الاتحاد والتعايش السلمى بين الدول، وحق كل دولة فى الحياة والسلام والأمن، ويؤكد القانون احترام المبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والحكم الصالح الجيد والعدالة الاجتماعية، ومن ناحية أخرى ترفض مبادىء الاتحاد أساليب الاغتيال السياسى وأعمال الارهاب والانقلابات وأى تغييرات غير دستورية للحكومات الافريقية، وتنص على أن الحكومات التى تتشكل بأسلوب القوة وبدون الأساليب الدستورية المقررة بها تمنع من المشاركة فى الاتحاد، وكذلك تقرر مبادىء القانون الأساسى مبدأ الحل السلمى للنزاعات والأزمات بين الشعوب طبقا لما تقرره جمعية رؤساء الاتحاد، وتقرر مبدأ التدخل فى أوضاع أى دولة عضو بقرار من جمعية الرؤساء فى الحالات أو الأحوال الخطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وانه من حق الدول الأعضاء طلب التدخل لحفظ السلام والأمن فى بلادها. وأخيرا فإنه من مبادىء الاتحاد إنشاء سياسة دفاعية موحّدة للقارة الافريقية.

● يحتوى القانون الأساسى على نصوص لإنشاء برلمان عموم افريقيا ومحكمة العدل الافريقية وعدد من المؤسسات المالية مثل البنك المركزى الافريقى وصندوق النقد الافريقى وبنك الاستثمار الافريقى، وهى تنشأ بموجب بروتوكولات يقرها رؤساء الاتحاد فى اجتماعاتهم وتعتبر ملحقة بالقانون الأساسى، كما ينص القانون الأساسى على أن المقر الدائم للاتحاد وهو مدينة أديس أبابا فى الجمهورية الاثيوبية الفيدرالية الديمقراطية، ولكن الجديد فى نصوص القانون هو أن قرار فرض العقوبات أو التدخل يصدر بواسطة قرارات من جمعية رؤساء الاتحاد، وان قرارات الرؤساء فى هذه الحالات تصدر بالتوافق بين الاعضاء، وأنه فى حالة عدم التوصل للتوافق العام فان القرارات تصدر باغلبية الثلثين، كما أن هذا النص الخاص باجراءات اصدار القرار يسرى أيضا على اجتماعات المجلس التنفيذى الذى يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد.

● وأخيرا وافق اجتماع القمة الافريقية فى سرت ٢٠٠١ على بروتوكولات إنشاء برلمان عموم افريقيا، ومن حيث المبدأ فان الموافقة على انشائه كانت قد وردت فى نصوص المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية عام ١٩٩١، وان البرتوكول الحالى يعتبر جزءا لايتجزأ من القانون الأساسى للاتحاد، وينص البروتوكول على تشكيل البرلمان من مجلسين لفترة انتقالية ليس بها سلطات الزامية للبرلمان وإنها توصيات واقتراحات ومناقشات، ويتكون احد المجلسين من أعضاء يمثلون الدول الافريقية باعداد متساوية، ويتكون المجلس الثانى من أعضاء يتم تحديد أعدادهم طبقا لتعداد سكان الدول الافريقية الأعضاء، ومازالت الآراء الافريقية غير متفقة على اختيار المدينة أو الدولة التى ستكون مقرا لهذا البرلمان، ومثل هذا القول ينطبق على باقى المؤسسات المالية وعلى محكمة العدل الافريقية التى لم يتفق بعد على بروتوكولات اختصاصاتها واجراءات عملها ومقرها.

● هذا المقال المختصر هو دعوة للخبراء والمتخصصين فى دراسات المنظمات الدولية والاقليمية والدراسات السياسية الافريقية لمزيد من الدراسات والبحوث فى مجالات إنشاء وعمل الاتحاد الافريقى.

وفاة المنظمة وميلاد الاتحاد الافريقى

● فى النصف الاول من شهر يوليو الحالى عقدت منظمة الوحدة الافريقية اخر اجتماع لقمة الرؤساء الافارقة فى لوسكا عاصمة زامبيا واهتمت وسائل الاعلام عامة بالاجتماع لمناسبته التاريخية ولنوعية القضايا والمشكلات التى ادرجت على جدول الاعمال . ومن ناحية ثانية فقد شارك فى الحضور الامين العام للامم المتحدة وعقد عددا من الاجتماعات الفرعية واللقاءات مع رؤساء وممثلى الدول التى تشارك فى جهود تسوية النزاعات المسلحة والحروب الاهلية فى وسط وغرب افريقيا .. وفى هذا المقال نعرض للموضوعات التى اخذت المقدمة فى مداولات هذا الاجتماع التاريخى :

- الاعلان الرسمى من جانب الرؤساء وممثلى الدول الافريقية عن ميلاد الاتحاد الافريقى وانتهاء عمل ودور منظمة الوحدة الافريقية ، وان القمة الاولى للاتحاد سوف تنعقد فى جنوب افريقيا فى يوليو ٢٠٠٢، وفيها سوف تستكمل مناقشات البناء التنظيمى للاتحاد ، خاصة ان الدول التى صادقت على القانون التاسيسى كانت قبل بدء اجتماع القمة ٤٤ دولة وتقول الانباء ان العدد ارتفع الى ٤٩ دولة فى ختام هذا الاجتماع التاريخى .
- وافقت القمة على انضمام المملكة المغربية الى عضوية الاتحاد الافريقى وبذلك يرتفع عدد اعضاء الاتحاد الى ٥٣ دولة افريقية وهو عدد جميع الدول فى افريقيا
- تقرر انعقاد قمة افريقية مصغرة فى عاصمة السنغال فى منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠١ لبحث التنسيق والترتيب بين خطتين للتنمية الافريقية الشاملة ، الخطة الاولى اعدتها جنوب افريقيا وتعرف اختصارا باسم ماب ، والخطة الثانية اعدتها السنغال وتعرف اختصارا باسم اوميجا .

وسوف يشارك فى الاجتماع عدد من الدول الامريكية والاوروبية التى تساند وتدعم موضوع التنمية الافريقية الشاملة ، كذلك تنضم للاجتماع المؤسسات المالية والنقدية الدولية والاقليمية .

- كانت قضايا الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة على جدول الاعمال للاجتماع العام ، ولكن اللقاءات الفرعية التى نظمها الامين العام للامم المتحدة شملت قضايا سيراليون ومنطقة البحيرات العظمى والكونغو (كينشاسا) والكونغو (برازافيل) وبوروندى ، ونشير الى اجتماع كوفى انان ورؤساء رواندا والكونغو كينشاسا وزيمبابوى لبحث موضوع الميليشيات المسلحة التى تهاجم رواندا انطلاقا من الكونغو ، و كانت المفاجاة الكبرى هى اعلان ناميبيا انها قررت سحب قواتها المسلحة المشاركة فى حرب الكونغو منذ سنوات
- نظم الرئيس مانديلا بصفته وسيطا للسلام فى بوروندى اجتماعا حضره رؤساء بوروندى واوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا وانضم للاجتماع العقيد القذافى بصفته منسقا للسلام فى فضاء تجمع دول الساحل والصحراء والفضاء الافريقى عامة بموجب قرار قمة الساحل والصحراء التى انعقدت فى الخرطوم عام ٢٠٠١ .
- قام وزير الخارجية المصرى ووزير شئون الوحدة الافريقية الليبى بنشاط مكثف لابلاغ الدول الافريقية بتطورات المبادرة المصرية الليبية للوفاق السودانى واستجابة وقبول جميع الاطراف السودانية فى الحرب الاهلية للمبادرة، وفى هذه المناسبة عقد رئيس كينيا اجتماعا مع العقيد القذافى تم فيه الاتفاق على قبول اقتراح كينيا بعقد اجتماع بين كينيا ومصر وليبيا للتنسيق بين مبادرة منظمة ايجاد والمبادرة المصرية الليبية بشأن الوفاق والمصالحة السودانية .
- صدر قرار من القمة بدعم سياسة زيمبابوى بشأن قضايا الارض الزراعية التى يمتلكها البيض ورغبة زيمبابوى فى اعادة توزيعها على المزارعين الافارقة بدون دفع تعويضات مع مطالبة بريطانيا الدولة الاستعمارية السابقة بتحمل مسئولية هذه التعويضات المالية وتقرر تكوين لجنة تضم جنوب افريقيا ونيجيريا والجزائر والكاميرون وكينيا وزامبيا لمتابعة دعم ومساندة زيمبابوى ، وقد زار العقيد القذافى زيمبابوى بعد ختام الاجتماع وساند رسميا موقف الرئيس موجابى فى هذه القضية .
- صدر قرار القمة بدعوة الدول الافريقية للتعجيل بالمصادقة على الميثاق الافريقى لحقوق الطفل بعد النجاح الذى احرزه مؤتمر الطفل الافريقى الذى انعقد بالقاهرة بمبادرة من السيدة سوزان مبارك ، وماصدر عن المؤتمر من قرارات تضمنها اعلان القاهرة للطفل الافريقى .
- انتخبت القمة الافريقية عمارة عيسى امينا عاما لمنظمة الوحدة الافريقية بعد انتهاء مدة ولاية الامين العام السابق الدكتور سالم احمد سالم ، وبموجب نصوص ميثاق الاتحاد الافريقى تظل الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية تعمل لمدة عام او عامين كحد اقصى فى فترة انتقالية لاداء الترتيبات والاجراءات اللازمة لنقل الاصول والوثائق والالتزامات من منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقى .

وسوف تكون هذه هى المهمة الاولى للامين العام الجديد ، وخاصة موضوع الموظفين والميزانية اذ يقال ان ٨٠٪ من اجمالى الميزانية لمنظمة الوحدة الافريقية كان يخصص للمرتبات والبدلات وأن ماتبقى كان ينفق على العمل والنشاط الافريقى الجماعى .

قضايا افريقية .. والقمة العربية

● فى ختام اجتماع القمة العربية فى عمان صدر البيان الختامى وفيه حديث مباشر عن قضايا ثلاث دول عربية تقع فى الجناح الافريقى من الوطن العربى ، وهى : الصومال والسودان وجمهورية القمر الاتحادية الاسلامية ، كما اشتمل ايضا على بند مخصص لقضية التعاون العربى الافريقى ، وفى هذا المقال نعرض ماورد فى البيان بشأن هذه القضايا كالتالى:

ـ الصومال : الترحيب بجهود الحكومة الانتقالية لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية واعادة الامن والاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة . ثم اعلن بعد ذلك عن تقديم دعم مالى للحكومة قيمته ٤٥٠ مليون دولار .

ـ السودان: الاشادة بجهود الحكومة فى مجال تحقيق الوفاق الوطنى السودانى وتاكيد الوحدة والسيادة والسلامة الاقليمية للدولة ودعم المبادرة المصرية الليبية المشتركة ، ومساندة السودان لدى مجلس الامن لرفع العقوبات المفروضة عليه .

ـ القمر : الترحيب بالمصالحة الوطنية التى تقوم بها الحكومة بالتعاون مع الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية والامم المتحدة لصيانة الوحدة وسلامة الاراضى والسيادة الاقليمية وتحقيق المصالحة الوطنية ، وانشاء صندوق لدى الامانة العامة للجامعة طبقا للمبادرة القطرية التى تبرعت بمبلغ ٢ مليون دولار للصندوق . ثم اعلن بعد ذلك عن تبرع ليبى بمبلغ مليون دولار .

ـ التعاون العربى الافريقى : اساس التعاون هو التمازج التاريخى والحضارى والمصالح المشتركة التى تجمع بنى الامة العربية ودول القارة الافريقية ، وطلب القادة دراسة مختلف جوانب التعاون العربى الافريقى ، ومواصلة الجهود لتعزيزه وازالة العوائق امام اجتماع اجهزته وتنفيذ البرامج المشتركة ، وتكليف الامين العام للجامعة بمتابعة الاتصالات مع نظيره فى منظمة الوحدة الافريقية، والترحيب بانعقاد اللجنة الدائمة للتعاون فى اجتماعها القادم بالجزائر .

● ومن جانب اخر اشتمل بيان القمة العربية على موضوعين يمكن ان تنطبق صياغاتهما على الدول الافريقية غير العربية وهما : العلاقات مع دول الجوار وشئون المغتربين العرب فى الدول الاجنبية ، ولكن الصياغات للموضوعين تشتمل على تخصيص بعد التعميم ، فموضوع العلاقات مع دول الجوار يشير الى استعراض العلاقات مع دول الجوار الجغرافى خاصة تركيا وايران ، ثم يتكلم عن المصالح المشتركة وعلاقات التاريخ والجغرافيا وقضية المياه بين تركيا وسوريا والعراق ، اما موضوع شئون المغتربين العرب فى الدول الاجنبية فتقول صياغته «خصوصا فى الامريكتين واوروبا» وبعد ذلك تؤكد الاهتمام باوضاعهم ورعاية مصالحهم وتعزيز ارتباطاتهم بالوطن الام .

● ان ماورد فى بيان القمة العربية لايشير من قريب او بعيد الى ماتداولته وسائل الاعلام العربية من ان احاديث جرت فى الاجتماعات عن قيام منظمة الاتحاد الافريقى بديلا عن منظمة الوحدة الافريقية .. وكلا المنظمتين تضم عشر دول عربية افريقية ، كما جرت احاديث حول قضية الصحراء الغربية والجمهورية الصحراوية (البوليساريو) وتورط دول عربية افريقية فى تعقيدات هذه القضية بجوانبها السياسية والعسكرية ، اما حديث البيان عن قضية المياه فى اطار العلاقات مع دول الجوار الجغرافى ، فقد اكدت الصياغة ان القضية هى مسألة فى غاية الحيوية للامة العربية ، ومع ذلك اقتصر الحديث على بلدان ثلاثة ، هى : تركيا والعراق وسوريا ، ولست ادرى يقينا هل امتد الحديث الى قضية المياه فى غرب افريقيا بين موريتانيا والسنغال ، وقضية المياه فى حوض نهر النيل ؟ خصوصا ان البيان اشار الى احكام القانون الدولى وضرورة التوصل الى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه ، وهذه مبادىء يمكن تطبيقها على جميع الانهار الدولية فى كل من الجناحين الاسيوى والافريقى للوطن العربى .

● وفى مجال التعليق على دعوة البيان الختامى لمواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربى الافريقى والترحيب بانعقاد اجتماع قادم فى الجزائر للجنة الدائمة للتعاون بين الجانبين ، نقول ان اخر اجتماع لهذه اللجنة كان فى اكتوبر ١٩٨٩ ثم توقفت ، وان الاتصالات بين الجانبين ظلت طوال الفترة التى تقترب من ثلاثة عشر عاما على المستوى النظرى ولم تترجمها افعال تطبيقية ، وبمعنى ادق ظلت على مستوى التصريحات والنوايا الحسنة من كلا الجانبين العربى والافريقى ، ولذلك فان نقطة البداية والانطلاق القادمة بين الجانبين فى الجزائر سوف تكون محل دراسة وتقييم ، لان الظروف الاقليمية والعالمية التى نشأ فيها التعاون عام ١٩٧٧ قد تغيرت تغييرا عميقا على مستوى الاهداف والاولويات ومستوى الوسائل والادوات ، وفضلا عن هذا فان منظمة الوحدة الافريقية التى اشارت اليها صياغة قرار القمة سوف تختفى بالمعنى التنظيمى ، اذ ان التعديلات فى ميثاق المنظمة قد صادقت عليها حتى الان ٣٦ دولة افريقية ، ومن ثم سوف يقوم ويعمل الاتحاد الافريقى ، وهذا الاتحاد له تنظيمات وتوزيع سلطات بين اجهزته تختلف عما سبق أن تعامل معه الجانب العربى فى تاريخ المرحلة السابقة للتعاون العربى الافريقى .

تجمع دول الساحل والصحراء

■ انعقد الاجتماع الثالث لرئاسة التجمع فى الخرطوم يومى ١٢ - ١٣ فبراير ٢٠٠١ ووافق على انضمام خمس دول للعضوية العاملة بالتجمع، وهى مصر وتونس والمغرب ونيجيريا والصومال. وبهذا القرار ارتفع عدد الاعضاء الى ١٦ دولة وتقع جميعها جغرافيا في النصف الشمالى من القارة الافريقية، وهى ايضا تقع فى داخل الدائرة الاسلامية الافريقية التى تحتوى في داخلها الدائرة العربية الافريقية وتزيد عنها توسعا وانتشارا.

■ المعاهدة المؤسسة للتجمع عام ١٩٩٨ تنص على ان التجمع هو منظمة تكامل اقتصادى تنشأ وتعمل في اطار اهداف معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية المعروفة باسم معاهدة ابوجا ١٩٩١ وترتيبا على هذا الاساس وافق اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى لومى ٢٠٠٠ على منح التجمع صفة المنظمة الاقتصادية الاقليمية لان لها دورا فى بناء الجماعة الاقتصادية الافريقية وقرار منظمة الوحدة الافريقية يستند الى نصوص معاهدة انشاء التجمع التى تقول انه منظمة تسعى لاقامة اتحاد اقتصادى ومخطط تنموى متكامل والاستثمار فى ميادين الزراعة والصناعة والطاقة والنشاط الاجتماعى والثقافي، وان الاعضاء بالتجمع يلتزمون بإزالة العوائق القانونية على المستوى الوطنى أمام حريات حركة الاشخاص ورؤوس الاموال والاقامة والعمل والتملك، وانسياب نقل البضائع والخدمات والتجارة البينية. ومن جانب آخر وقع أعضاء التجمع في عام ٢٠٠٠ على معاهدة أمنية ورد فى نصوصها التاكيد على حريات تنقل الاشخاص والاموال والتجارة بالاضافة الي محاربة الارهاب ودعم الامن والاستقرار في الدول الاعضاء.

■ لقد انشأ التجمع بعض المؤسسات التنظيمية وهو فى سبيل انشاء عدد آخر، مثل المصرف الافريقى للتنمية والتجارة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ،وصندوق التضامن للتدخلات الانسانية ، وشركة طيران داخلية بين الدول الاعضاء. ولكن طبقا للانباء المتداولة فى وسائل الاعلام فان الامانة العامة للتجمع ومقرها فى الجماهير الليبية تشكو من متاعب ومصاعب تواجه تشغيل وتفعيل هذه المؤسسات ، وقد استمع الاجتماع الثالث فى الخرطوم الى بعض هذه المشكلات ، وتتلخص فى عدم قيام الدول الاعضاء بسداد حصص الاشتراكات السنوية، وعدم استكمال سداد حصة الاكتتاب فى رؤوس الاموال الخاصة بالبنك الافريقى للتنمية والتجارة، وان هذا التقاعس من جانب الدول الاعضاء ادى الى تقصير فى عمل القطاعات واللجان المقررة لتفعيل نشاط المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، ولهذا طالبت الامانة العامة بضرورة توفير الظروف الملائمة لتفعيل وتشغيل الوحدات التنظيمية في الامانة العامة. وعلما بان الميزانية المقررة للامانة العامة فى العام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ هو ٦ملايين دولار امريكى.

■ حضر للمشاركة فى مناسبة الاجتماع عدد من ممثلى المنظمات العالمية والاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الفاو، واتفاقية مكافحة التصحر فى دول الساحل، ومنظمة المؤتمر الاسلامى، ومنظمة ايجاد ، ولجنة حوض نهر تشاد، وهذا الحضور - فى تقديرى - هو رمز وإعلان عن القضايا والمشكلات الموجودة في داخل منطقة دول التجمع، وهو ايضا إشارة الى دول التجمع حتى تعطى اولويات تنفيذية في نشاطها لمكافحة وحل هذه المشكلات ونشير الى بعضها فيما يلى:

- حوض بحيرة تشاد التى تشترك فيه اربع دول افريقية هى النيجر وتشاد ونيجيريا والكاميرون وفى منتصف العام الماضي انعقدت قمة دول لجنة بحيرة وحوض نهر تشاد للموافقة علي طلب دراسة جدوى لخطة مقترحة لتحويل مياه عدد من الانهار الى البحيرة حتى تمتلئ بالمياه بدلا من جفافها الذي يؤثر على البيئة والزراعة والحياة الاجتماعية لشعوب هذه الدول.

- مشكلات التصحر الذى يضرب وينتشر فى أغلب دول الساحل والصحراء بالتجمع نتيجة الجفاف المستمر وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وهجرات إنسانية وعدم استقرار سياسي، وهذا وضع له صلة بمشكلات اللاجئين الي دول الجوار.

- قضايا اللاجئين لاسباب الحروب الاهلية والعنف المسلح ونتائج الجفاف والتصحر، وان اعدادهم تتزايد ، وتمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات وأوضاع الدول المستقبلة لهم، والنتائج المترتبة لا تقتصر على الناحية الانسانية وانما تؤثر فى الاوضاع السياسية.

- قضايا الحروب الاهلية والعنف المسلح بمستويات ونوعيات عديدة، ففى جنوب السودان، والسنغال وتشاد توجد تمردات مسلحة وحروب اهلية تشهد تدخلات خارجية وتجارة سلاح غير مشروعة، ومن ناحية ثانية فان إعلان ٩ ولايات فى شمال نيجيريا تطبيق الشريعة الاسلامية أوجد حالة من التوتر بين المواطنين من ذوى الديانات الاخرى، كما صاحبه اندلاع حالات ومستويات من العنف الذي انتشر احيانا بين الطوائف الاسلامية سلفية وطرق صوفية.

قمة التجارة الإفريقية الأمريكية

● كان الموعد المقرر لعقد هذه القمة هو سبتمبر ٢٠٠١، ولكن الاحداث التي شهدتها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ثم الحملة العسكرية علي افغانستان ادت الي تأجيل الموعد حتي ٣٠ اكتوبر ، وعقد الاجتماع في مدينة فيلادلفيا واستمرت جلساته ومداولاته حتي ٢ نوفمبر، واشرف علي تنظيمه مجلس العلاقات الامريكية ـ الافريقية، وشارك بالحضور نحو ألف شخصية من رجال المال والاعمال وممثلي مؤسسات التجارة والاستثمار ، كما حضر اليها عدد من رؤساء الدول والمسئولين الحكوميين من الولايات المتحدة ومن ٣٥ دولة افريقية. ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية :

- انعقد الاجتماع في اطار منتدي التعاون التجاري والاقتصادي للدول الافريقية في جنوب الصحراء طبقا لقانون النمو والفرص الامريكي الصادر في مايو ٢٠٠٠.

- تحدث الرئيس بوش امام الحضور وقال أن المعارك الحالية التي تخوضها الولايات المتحدة لاتعرقل خطط زيادة حجم التجارة الامريكية مع افريقيا، وان بلاده سوف تدعم برنامج تخفيف عبء الديون علي الدول الافريقية بشرط أن تستخدم الاموال المعفاة في مجالات التعليم والصحة الافريقية، وان هدف بلاده هو بناء الثقة والروابط التجارية بين الجانبين ، وانه سوف يشجع البنوك متعددة الاطراف علي تقديم المساعدة للدول الافريقية في شكل منح بدلا من قروض ، واعلن عن انشاء صندوق امريكي برأسمال ٢٠٠ مليون دولار لتشجيع فرص الاستثمار الامريكي في افريقيا، وان هذا الصندوق يتبع شركة الاستثمار الخارجي التي انشأتها الحكومة الامريكية.

- تحدث من الجانب الافريقي الرئيس كابيلا الابن والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والملاحظة هي ان الجزائر ليست من الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء طبقا للمفهوم الامريكي، ولكنه دعي للحضور وتحدث داعيا الي وجود عدم التمييز بين دول شمال الصحراء ودول جنوب الصحراء في افريقيا، ودعا الي تطبيق قانون النمو والفرص علي الدول الافريقية شمال الصحراء اسوة بما يحدث حاليا جنوب الصحراء.

- توزع العمل في الاجتماع الي ورش عمل بشأن مسائل التجارة والزراعة والسياحة والاعلام والبترول والمعادن والتكنولوجيا والخصخصة، وكان محور المداولات بين المشاركين الافارقة والامريكيين هي سبل تحسين معدلات الاعمال الامريكية في القارة مع مزيد من تدفق لرءوس الاموال الامريكية، وقد طرحت آراء حول امكانات التنمية في افريقيا خارج الاطر والقواعد التي يرسمها ويتعامل بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكان الموضوع مرتبطا بالهجوم والانتقاد لبرامج التقشف التي يدعو اليها البنك والصندوق.

- شارك في الاجتماع الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية «قبل التعديلات الوزارية الاخيرة» ، ولكن الانباء تقول إنه سافر للمشاركة في اجتماع مشترك بين الولايات المتحدة وتجمع دول كوميسا، ولما كانت مصر هي رئيسة الدورة الحالية للتجمع فقد حضر اجتماع منتدي التعاون الافريقي ـ الامريكي حيث تزامن الاجتماعات في الولايات المتحدة.

- تشير الانباء المتداولة في وسائل الاعلام ان دول الانجلوفون حظيت بأولوية الاهتمام في مداولات شئون التجارة والاستثمار، وتقول ان نيجيريا كانت الاولي في الاهتمام تليها جنوب افريقيا وبتسوانا وموريشيوس وناميبيا ثم موزمبيق . واستطرادا تشير الي ان موزمبيق لها حاليا عضوية انتساب في الكومنولث البريطاني.

● تبدأ الملاحظات السياسية بأن السياسة الامريكية تمسكت بضرورة عقد الاجتماع مع تأجيل الموعد بصفة مؤقتة، وهذا دليل علي قيمة موضوع التجارة والاسواق والاستثمارات في مفهوم السياسة الامريكية، كما هو دليل علي وجود مؤسسات عاملة وفاعلة ومتفرغة للموضوع بصرف النظر عن انشغال السياسة الامريكية في موضوعات أو اماكن اخري ومن جانب آخر فإن دعوة الرئيس الجزائري تستحق الدراسة والمتابعة، وهذا لان الجزائر طرف في محور ثلاثي افريقي هو جنوب افريقيا ونيجيريا والجزائر، وكل طرف في هذا المحور له مصالح يريد تحقيقها في اطار الصداقة مع السياسة الامريكية، وهذه الملاحظة تدعو الي متابعة الاهتمام الامريكي المتصاعد بنيجيريا علي المستوي السياسي والاقتصادي، وتدعو ايضا الي عدم نسيان المشروع الامريكي لانشاء سوق مشتركة امريكية مغاربية والمعروف باسم مشروع ايزنستات منذ عهد الادارة الامريكية السابقة. ويكون السؤال : هل هذه التحركات تشير الي خيوط سياسة امريكية يجري اعدادها أو يتوقع تنفيذها ، علما بأن الجزائر هي الدولة الوحيدة في الساحل الجنوبي للبحر المتوسط التي لم تنضم بعد الي تجمع دول الساحل والصحراء الذي تقوده السياسة الليبية ويضم التجمع دولا في المغرب الافريقي من بينها نيجيريا، ومن ثم يكون الاستفسار عن رد الفعل في سياسة الاتحاد الاوروبي عامة والسياسة الفرنسية خاصة بشأن الاهتمام الامريكي بالجزائر حاليا ومايسبقه من اهتمام مستمر بالملكة المغربية؟

اما بالنسبة للسياسة الليبية فهي تبذل نشاطا قويا ومستمرا لعقد اجتماع للاتحاد المغاربي بهدف تنشطيه وتفعيله، وتتخذ في هذا المجال اسلوب تسوية الخلافات بين الجزائر والمغرب ، فهل التحرك الجزائري الحالي يساعد في هذا الاتجاه أم لا؟

افريقيا ومنظمة التجارة العالمية

● فى شهر يوليو الماضى تابعت الصحافة المصرية نشاط وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فى مجال الدعوة لعقد اجتماع كبار المسئولين فى منظمة كوميسا، ثم فى اجتماع مشترك لوزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمنظمة كوميسا ومنظمة سادك، وهدف هذا النشاط المكثف هو الاتفاق بين الدول الافريقية من أجل التوصل إلى موقف مشترك تعبيرا عن مصالحها قبل الاشتراك فى الاجتماع المقبل لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة يوم ٩ نوفمبر القادم.

● هذا الموضوع يقع أساسا فى دائرة اهتمام الدارسين والخبراء فى الاقتصاد الدولى والتجارة الخارجية، ولذلك فقد اكتفيت بمراجعة مصدرين للمعلومات والإحصاءات عن التجارة المصرية مع الدول الإفريقية الأعضاء بالمنظمتين، والمصدر الأول هو مجلة الأهرام الاقتصادى خاصة العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ والعدد الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦، والمصدر الثانى هو ملف منشور بعنوان: «السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (كوميسا)»، وقد صدر هذا العام عن «الناشرون العرب الأفارقة»، وتفيد هذه الإحصاءات والمعلومات بوجود عجز فى الميزان التجارى لغير صالح مصر، وفى هذا الاطار أعرض الملاحظات التالية:

● الملاحظة الأولى هى أن هذا النشاط هو استجابة وتنفيذ لتوجيه مؤتمر قمة كوميسا فى مايو ٢٠٠١ لتنسيق المواقف الافريقية تجاه النظام العالمى الجديد والإعداد الجيد قبل بدء المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذى سيحدد بصورة كبيرة مستقبل افريقيا الاقتصادى، خاصة أن هذا النشاط الافريقى الاقتصادى تم قبل شهرين من موعد الاجتماع الوزارى، وأنه قد سبقه مؤتمر اقتصادى عربى جمع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية فى الدول العربية الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

● الملاحظة الثانية تختص بمستوى المشاركة الافريقية فى هذين الاجتماعين، فقد حضر فى الاجتماع الأول عشر دول من بين الدول الأعضاء فى كوميسا (٢٠ دولة)، وحضر فى الاجتماع الثانى ممثلو ١٤ دولة افريقية، علما بأن عدد أعضاء منظمة سادك هو ١٦ دولة، ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن عددا من الدول الافريقية مازال يحتفظ بعضويته فى كل من المنظمتين «كوميسا» و«سادك»، ومع ذلك فان عدد الحضور يعتبر قليلا بالنسبة للمجموع العام للدول الأعضاء فى المنظمتين وهو دليل على غياب بعض الدول الأعضاء عن المشاركة.

● الملاحظة الثالثة تنظر إلى القارة الافريقية التى يجمعها حاليا ميثاق الاتحاد الافريقى، وأن عدد الدول الأعضاء فى الاتحاد هو ٥٢ دولة حيث أن المملكة المغربية مازالت ترفض الانضمام على الرغم من صدور قرار فى هذا الشأن من القمة الافريقية فى لوساكا ٢٠٠١، وان القارة الافريقية بها منظمات اقليمية فرعية بجوار هاتين المنظمتين اللتين حضرتا اجتماع القاهرة، ونشير فى هذا المقام الى منظمة إيكواس للتكامل الاقتصادى فى غرب افريقيا والتى تكونت منذ عام ١٩٨١، والى منظمة تجمع الساحل والصحراء التى منحتها القمة الافريقية فى لومى ٢٠٠٠ صفة منظمة افريقية فرعية للتكامل الاقتصادى والتنمية، والى منظمة الاتحاد الاقتصادى والجمركى لوسط افريقيا التى تضم دولا فرانكوفونية ليست أعضاء فى أى من المنظمات الاقليمية الفرعية التى يشير اليها هذا المقال.

وتطرح هذه الملاحظة سؤالا عن مدى اعتبار أوقبول القول إن اجتماعات القاهرة هى تعبير عن اتفاق افريقى شامل من أجل التوصل الى موقف إفريقى مشترك، وهذا السؤال لايتناسى ولا يغفل حقيقة أن الدول العربية الافريقية فى إقليم الشمال الافريقى قد اجتمعت فى اطار الدعوة السابقة التى صدرت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والاجابة عن السؤال المطروح للمناقشة هى أن عدد الدول الافريقية التى لم تدخل فى الاتفاق والتفاهم الذى تم باجتماعات القاهرة هى نحو نصف عدد الدول الأعضاء فى الاتحاد الافريقى.

● الملاحظة الرابعة تتعلق بالقراءة السياسية للنشاط المصرى اقتصاديا ودبلوماسيا فى مناسبة الاستعداد لاجتماع منظمة التجارة العالمية، فقد غطى النشاط المصرى اقليم الشمال الافريقى فى إطار اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وغطى اقليمى الشرق والجنوب فى إطار اجتماعات القاهرة فى الشهر الماضى، ولكن هذا النشاط لم ينظر بعد الى الاقاليم الافريقية فى الغرب والغرب الأوسط والوسط، خاصة ان مصر عضو فى تجمع دول الساحل والصحراء، وأن عديدا من الدول الأعضاء فى هذا التجمع هى أعضاء أيضا فى منظمة إيكواس، كما أن مصر لها علاقات طيبة ومتنامية مع المنظمة الفرانكوفونية العالمية التى تضم جميع دول الفرانكوفون الافريقى، ومن ناحية ثانية فان مصر لها نشاط تجارى فى ميادين التصدير والاستيراد والمعونة الفنية مع الدول الافريقية عامة، وان حال التجارة المصرية مع الدول الافريقية الأعضاء فى هذه المنظمات الفرعية هو حالها بالنسبة للدول الأعضاء فى منظمتى كوميسا وسادك.

متابعات فى أخبار إفريقيا

● يتابع المقال تطورات موضوعين سبق لمجلة الأهرام الاقتصادى ان تناولهما فى اعداد سابقة، الموضوع الأول عن النتائج السياسية الراهنة التى تترتب على تدفق البترول فى جمهورية غينيا الاستوائية، والموضوع الثانى عن تزايد التعاون فى مجال الثروات الطبيعية بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بعد الاتفاقات لترسيم الحدود البحرية وملكية الجزر فى منطقة جنوب البحر الأحمر بين كل من اريتريا واليمن والمملكة السعودية .

• غينيا الاستوائية

تقول وسائل الاعلام العالمية ان هذه الجمهورية تعتبر إمارة بترول افريقية فهى تنتج حاليا (١٨٥) ألف برميل يوميا، والشركات العاملة فى ميدان التنقيب والانتاج تتوقع تصاعد ارقام الانتاج نتيجة للتوسع ولمزيد من الاستكشاف تحت مياه المحيط الاطلنطى، وتقود عمليات الانتاج شركة اكسون موبل الامريكية وشركة توتال فينا إلف الفرنسية البلجيكية، ومعهما عدد من الشركات الامريكية والأوروبية الأخرى.

لقد استقلت الدولة عن اسبانيا عام ١٩٦٨ وتتكون من منطقة البر الافريقى التى كانت تعرف قبل الاستقلال باسم ريوميونى، ومن جزيرة فرناندوبو، والمساحة الاجمالية للدولة حوالى٢٨ ألف كم٢ وعدد السكان لايزيد عن نصف مليون نسمة، وقد تولى رئاسة الدولة ماسياس نجويما من عام ١٩٦٨ حتى عام١٩٧٩، ثم قاد ابن اخيه الجنرال أوبيانج نجويما انقلابا عسكريا اطاح بحكم عمه وان ظلت قيادات الدولة فى ايدى ابناء العشيرة الحاكمة، وخضعت الدولة لنظام الحزب الواحد حتى عام ١٩٩٣ حينما عدل الدستور وطبق نظام التعددية الحزبية، وفى عام ١٩٩٦ انتخب الرئيس الجنرال أوبيانج رئيسا للدولة وستجرى الانتخابات القادمة فى عام ٢٠٠٣، وتقول وسائل الاعلام ان الرئيس مريض بمرض خطير وانه على شفا الموت، ولذلك فقد احتدم الصراع بين أكبر ابنائه وهما اخوان غير شقيقين ويشغلان منصبين وزاريين، جابرييل وزيرا للمناجم والطاقة، وتيودورين وزيرا للغابات والمصايد والبيئة، ولذلك فقد دخلت شركات البترول واللوبى البترولى الامريكى فى قضية وراثة الحكم وتداول السلطة فى داخل العشيرة الحاكمة، وكلا الوزيرين يحاول ان يحصل على التأييد من الشركات البترولية، ويقال انها تؤيد حاليا جابرييل وزير المناجم والطاقة وأنها تفضله على أخيه تيودورين وزير الغابات والمصايد ولكن الأخير لايرضى بهذا ويعمل جاهدا من خلال اتصالات واتفاقات مع شركات للعلاقات العامة أمريكية للحصول على التأييد اللازم، وأخيرا تشير وسائل الاعلام الى ان الشركات البترولية عامة لاتريد ان تشهد البلاد فترة من الفوضى او الاضطرابات بشأن الوراثة ولذلك يتداول اسم الجنرال أوجستين أونا مرشحا للرئاسة بعد وفاة الرئيس الحالى، وخاصة أن الجنرال من العشيرة الحاكمة.

• التعاون الاقليمى فى البحر الأحمر

فى شهر يوليو الحالى (٢٠٠١) انعقد مؤتمران علميان فى مجالات البيئة والثروات الطبيعية والأحياء البحرية والمسح الهيدروجرافى، الاول فى مدينة الغردقة المصرية ونظمته الهيئة الاقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر من أجل الحفاظ على مكونات البيئة وشاركت فيه مصر والسعودية والأردن واليمن والسودان وجيبوتى، وكان جدول الاعمال حول التعاون فى مجالات الموارد البحرية والحفاظ الدائم عليها، واجراء الدراسات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية حول البيئة البحرية مع الاتصال بمنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) لتقديم الدعم اسوة بما سبق لها من نشاط فى موضوع مصايد الخليج، وانعقد المؤتمر الثانى فى جيبوتى لمناقشة نتائج المسح الهيدروجرافى لجنوب البحر الأحمر، وهو مشروع أنجزته شركة بريطانية بتمويل من البنك الدولى، وقيمة التمويل هى ٣,٥ مليون دولار، وشاركت فى المؤتمر الدول المطلة على جنوب البحر الأحمر وخليج عدن وعدد من المنظمات الدولية والاقليمية مثل البنك الدولى والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للمسح الهيدروجرافى. وكان على جدول الاعمال موضوعات أخرى مثل السلامة البحرية وحماية البيئة وتشغيل مركز مكافحة التلوث البحرى الذى سبق تأسيسه عام ١٩٨٨ واتخذ مقرا له فى جيبوتى، وكانت الدول المؤسسة هى اليمن وجيبوتى والصومال.

- الموضوعان المطروحان فى المؤتمرين اساسا يقعان فى دائرة التخصص العلمى وفى نطاق التعاون الاقليمى العلمى، وهذا المدخل التعاونى يسمى فى الدراسات السياسية باسم المدخل الوظيفى، وهو مدخل مناسب وناجح فى ميادين متنوعة من التعاون بين الدول، ولكن مع تراكم النتائج وتوثيق عرى التعاون والمبادلات بين الاعضاء المشاركين، فان عددا من هذه الآثار والنتائج يثير اهتمامات ومتابعات من جانب المتخصصين فى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن جانب الدول الشاطئة على البر الافريقى والبر الاسيوى للبحر الاحمر، ومن جانب الدول والشركات الأجنبية التى تساهم فى التجارة العالمية للبترول وفى ثروات البحر الاحمر الاخرى، خاصة ان اهتمامات المؤتمرين تمتد الى مجال اعداد الخطط لمواجهة مايحدث حاليا من تلوث بحرى ومن عدم التزام السفن بخط الملاحة الدولى ومن ضرورة إنشاء مناطق مراقبة وفنارات وحماية مصايد الأسماك ومناطق الأحياء البحرية الأخرى.

جزيرة ديجو جارسيا والمحيط الهندى

● حاضر ومستقبل جزيرة ديجو جارسيا هو أحد موضوعات الاهتمام فى الدراسات السياسية المعاصرة، فمنذ شهر سبتمبر الماضى وخلال شهر أكتوبر الحالى صار الحديث عن الجزيرة والمحيط الهندى موضوعا متداولا فى وسائل الإعلام العالمية، والسبب هو السياسة الأمريكية وتصوراتها المستقبلية وخططها الحالية المتعلقة بضرباتها الجوية ضد حكومة طالبان فى أفغانستان.

● فى شهر سبتمبر الماضى نشرت وسائل الإعلام الامريكية عن وجود خطط واتجاهات أمريكية لنقل الأسلحة الهجومية الأمريكية من أوروبا الى جزيرة ديجو جارسيا، ونقل ما يزيد على ٥٠ ألف جندى وضابط من القواعد الامريكية الموجودة فى أوروبا الى هذه الجزيرة. وعلى الرغم من أن المصادر الامريكية المختصة نفت وجود خطط للتنفيذ إلا أنها لم تنف وجود النقاش والدراسة، وقالت ان التفكير فى هذا الموضوع مرتبط بتحديث وتطوير الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة تزايد الأهمية العسكرية للمحيط الهندى الذى يشاطئ دولا مهمة وقوية موجودة على البر الآسيوى عامة وفى الشرق الأقصى خاصة، ومن النتائج والآثار الخاصة بالموضوع إثارة القلق ورد الفعل فى أوروبا وفى مستقبل التزامات حلف الأطلنطى، ولكن هذا المقال يتحدث فقط عن الجوانب الخاصة بالمحيط الهندى، وهى التى تشغل تفكير المسئولين الأمريكيين لأنهم يقولون ان هذا الاتجاه أو هذه الخطط هى مجرد مؤشر على تحويل الموارد الامريكية المتاحة طبقا لما تقتضيه الاعتبارات الاستراتيجية، وأن الهدف هو دراسة السبل اللازمة لجعل الولايات المتحدة الأمريكية فى وضع أفضل فى حالة اندلاع أى نزاع فى القارة الآسيوية.

● وفى شهر أكتوبر الحالى نشرت وسائل الاعلام العالمية أن الولايات المتحدة فى حملتها العسكرية ضد أفغانستان تستعمل قاذفات [بى 2] الخفية، وأن هذه القاذفات أقلعت من قاعدتها الرئيسية الدائمة فى ولاية ميسورى الأمريكية لقصف أهداف فى أفغانستان، وأن هذه الطائرات لم ترجع الى قاعدتها الرئيسية وانما توجهت الى القاعدة الأمريكية فى جزيرة ديجو جارسيا حيث ترابط للقيام بجولات أخرى من القصف الجوى. وتعلق وسائل الاعلام بأن هذه هى المرة الأولى التى تربض فيها هذه الطائرات فى قواعد جوية خارج أراضى الولايات المتحدة لتنفيذ مهام قتالية، وأنها بهذا الإجراء تنضم إلى الانواع الأخرى المتقدمة تكنولوجيا فى الأسطول الأمريكى الجوى الذى يتمركز فى جزيرة ديجو جارسيا مثل طائرات [بى ١] وطائرات [بى 52].

● ونظرا لان هذا المقال لايتطرق الى ميدان الدراسات العسكرية، وانما يقتصر على القراءة السياسية لازدياد أهمية الجزيرة ولتحول المحيط الهندى إلى ساحة عسكرية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ودول أوروبية مثل المملكة المتحدة وفرنسا وكذلك لعدد آخر من الدول الافريقية والآسيوية:

- تقع الجزيرة فى موقع جغرافى قريب بالمعنى النسبى من جزر موريشيوس وسيشل ومدغشقر وإقليم ريونيون الفرنسى، كما انها بمعدلات الطيران العسكرى تعتبر قريبة من الشاطئ الجنوبى للقارة الاسيوية والشاطئ الشرقى للقارة الافريقية.

- تقع الجزيرة فى وسط شبكة الاتصالات والمسئوليات العسكرية التى يمارسها الاسطول الخامس الأمريكى فى منطقة الخليج العربى الفارسى وفى منطقة جنوب البحر الاحمر والساحل الشرقى لافريقيا، وايضا بالنسبة للأسطول الامريكى العامل فى المحيط الباسفيكى والقواعد الأمريكية فى تلك المنطقة.

- هذا الوجود والنشاط العسكرى الحالى والمستقبلى له تشابكات مع اهتمامات وسياسات إفريقية فى منطقة المحيط الهندى، ومن الأمثلة ان جزيرة سيشل وجزيرة موريشيوس عضوان حاليان فى منظمة سادك للجنوب الافريقى، وان دول المحيط الهندى من الجزر ومن الدول الآسيوية والافريقية التى لها شواطئ تطل على مياه المحيط هى اعضاء حاليا فى رابطة دول المحيط الهندى، وأن المملكة المتحدة قد حصلت على مرتبة شريك حوار فى الرابطة، وأن فرنسا قد تقدمت بطلب العضوية الكاملة فى الرابطة على اساس أن جزيرة ريونيون هى أرض فرنسية، ويضاف الى هذا أن عددا كبيرا من الدول الافريقية فى المنطقة الافريقية بوجه عام اعضاء فى المجموعة الافريقية المنضمة الى اتفاقية كوتونو ٢٠٠٠ مع الاتحاد الأوروبى.

● الإشارة الواجبة أخيرا هى ان مجلة الأهرام الاقتصادى سبق أن اهتمت بقضية ديجو جارسيا فى الربع الأخير من العام الماضى عندما أصدرت المحكمة العليا البريطانية حكما بحق سكان الجزيرة وغيرها فى أرخبيل شاجوس فى التعويض المالى الذى يجب أن تدفعه الحكومة البريطانية، لأن ترحيلهم عن موطنهم كان إجراء غير قانونى وأنه من حق السكان أيضا العودة الى موطنهم الأصلى فى الجزيرة، وقد أثار المقال سؤالا مهما يختص بكيفية التصرف البريطانى تجاه الولايات المتحدة التى استأجرت الجزيرة وأقامت بها قاعدة عسكرية جوية بحرية منذ فترة الحرب الباردة؟

رابعا:

قضايا حوض النيل والقرن الافريقى

حوار ثلاثى حول مياه النيل

● خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٠ انشغلت باستقصاء حقائق غائبة فى عدد من الاحاديث والتصريحات التى نقلتها وسائل الاعلام حول مياه ومشروعات السدود الاثيوبية والحصص المائية لدول الحوض .

● فى اول ديسمبر نشرت الصحافة السودانية بالخرطوم تصريحات لوكيل وزارة المياه والموارد المائية السودانية حول مشروعات اثيوبية لبناء ١٢ سدا على روافد نهر النيل وفى ٢٣ ديسمبر نشرت صحيفة الحياة (لندن) حديثا لرئيس الوزراء الاثيوبى ملس زيناوى تناول فيه موضوع مشروعات السدود الاثيوبية والعلاقات المائية مع مصر والسودان ، وفى ٢٥ديسمبر نشرت صحيفة الاهرام (القاهرة) حديثا للسفير مروان بدر السفير المصرى لدى اثيوبيا حول موضوع العلاقات المائية بين مصر والسودان واثيوبيا. وهكذا عبر وسائل الاعلام تجاورت الدول الثلاث بدون استعمال للقنوات الدبلوماسية وبالحديث الاخير اكتملت لدى دائرة الاستقصاء ، وبالقراءة المتكاملة للاحاديث الثلاثة ظهرت الحقائق الغائبة بالنسبة للموضوع وبالنسبة لاستخدامات وسائل الاعلام .

الخطاب المائى السودانى :

ـ جوهر حديث وكيل الوزارة السودانى هو ان وزير الرى والموارد المائية السودانى عرض على مجلس الوزراء تقريرا عن اجتماعات ومناقشات اللجنة الفنية الثلاثية لحوض النيل الازرق وان مجلس الوزراء السودانى طلب من الوزير الاستفسار من اثيوبيا وطلب المعلومات عن ١٢ مشروعا مائيا ترغب اثيوبيا فى تنفيذها وان هذه المشروعات تغطى الاحتياجات المائية مليونا وربع مليون فدان وقيمتها ٥ر٦ مليار مترمكعب ، وان البنك الدولى وعد بتمويل المشروعات المائية الاثيوبية .

ـ السؤالان المهمان اللذان شغلا تفكيرى منذ ذلك الوقت ، هما :

لماذا اختارت حكومة السودان استخدام وسائل الاعلام لتوجيه رسالة الى اثيوبيا بشأن هذا الموضوع الذى كان يبحث فى لجنة خبراء فنية ثلاثية مصرية اثيوبية ؟

وهل هذه الرسالة الاعلامية كانت فى حقيقة الامر موجهة الى اثيوبيا ام موجهة الى مصر بطريق غير مباشر ، وبهدف تعكير مناخ العلاقات المصرية الاثيوبية ؟

● والحقائق التى تثير لدى الشكوك وتدعو للبحث فى الموضوع ، هى:

ـ ان الموضوع كان ومازال فى اطار لجنة فنية ليست على مستوى اتخاذ القرار السياسى وان السودان قدم مقترحاته ، كما فعلت اثيوبيا ، وكما فعلت مصر .

وطبقا للاتفاق بين وزراء الموارد المائية للدول الثلاث فان الخبراء سوف يناقشون كل المقترحات المقدمة ، وبعد ذلك تعرض المشروعات المتفق عليها على الوزراء الثلاثة في اجتماع قادم فى شهر يناير الحالى ، تمهيدا لعرض الموضوع باكمله على اجتماع قادم اخر فى جنيف فى شهر فبراير القادم ، يشارك فيه البنك الدولى وهيئات التمويل الدولية والدول المانحة لاتخاذ قرارات تتعلق بالاجراءات النهائية بشأن دراسات الجدوى والتمويل واسلوب سداد الديون والتكاليف المالية للتنفيذ والادارة المشتركة .

ـ ان ملفات الوزارة السودانية بها دراسات عن المشروعات الاثيوبية منذ عامى ١٩٩٢/٩١

فقد كانت فترة الصداقة والتعاون السودانية الاثيوبية وفيها عقدت ثلاث اتفاقيات بينهما بشأن تأسيس منظمة حوض النيل الازرق وتوقيع «اعلان الصداقة والسلام» ، والدراسات الاجنبية المنشودة حول تلك الاتفاقيات التى تمت فى غياب مصر عن تلك الاجتماعات تقول انه لو كانت نفذت هذه الاتفاقيات لكانت النتائج المترتبة عليها تمثل تهديدا لشكل النتائج المترتبة على اتفاقية ١٩٥٩ بالنسبة لمصر .

ـ ان اتفاقية ١٩٥٩ المصرية السودانية (اتفاقية السد العالى) تنص بوضوح على وجود البحث المشترك المصرى السودانى لاى مطالب مائية تتقدم بها الدول الاخرى فى الحوض وان عليها اتخاذ رأى موحد بشأن هذه المطالب واذا اتفقتا على اعطاء اى دولة من دول الحوض كمية او حصة مائية فان هذه الكمية اوالحصة المائية تخصم محسوبة عند اسوان مناصفة بين الدولتين المصرية والسودانية .

● ان ماسبق يعنى ان اثيوبيا تقدمت بمقترحات مشروعاتها وان الجانبين المصرى والسودانى فى داخل اللجنة الفنية قاما بالمناقشة والتشاور فى داخل اللجنة وفى خارجها وان الرأى النهائى للجانبين المصرى والسودانى سوف يكتمل فى الاجتماعات القادمة . فلماذا طرح الجانب السودانى الموضوع على المستوى الاعلامى قبل اكتمال التشاور والاتفاق ؟ علما بان وعود البنك الدولى بالاسهام فى التمويل للمشروعات المائية مقدمة بالنسبة لجميع دول الحوض بلا استثناء بما فيها السوادن ومصر واثيوبيا واوغندا..الخ ، وانها سوف تنفذ عند الاتفاق النهائى بين دول الحوض العشر او بين دول الروافد الفرعية مثل حوض النيل الازرق وحوض النيل الابيض .

● رد الفعل الفورى من الجانب الاثيوبى كان تصريحا اعلاميا يقول ان اثيوبيا تواجه صعوبات فى مجال الغذاء وتوليد الطاقة الكهرومائية وان مشروعات بناء السدود سوف تسهم فى بناء قاعدة اقتصادية قوية بدلا من الاعتماد على الامطار الموسمية والتقلبات المناخية ولكن الرد الاثيوبى المباشر جاء فى حديث لرئيس الوزراء .

● نشرت صحيفة الحياة بتاريخ ٢٣ ديسمبر حديثا مطولا مع رئيس الوزراء الاثيوبى عن قضايا العلاقات مع دول الجوار بعد توقيع معاهدة السلام مع اريتريا ، وتطرق الحديث إلى تصريحات وكيل الوزراء السودانى بشأن مشروعات السدود الاثيوبية.

الخطاب المائى الإثيوبى:

- جوهر حديث رئيس الوزراء ملس زيناوى أن المقترحات الاثيوبية معروضة أمام الخبراء علي المستوى الفنى، ولم تصلنا اعتراضات مصرية، وأن اعتراضات السودان العلنية كانت مفاجأة كبيرة لنا.

- أن الاتفاق العام بين دول حوض النيل العشر فى اجتماعات وزراء الموارد المائية بحضور ومشاركة من البنك الدولى وهيئات التنمية الدولية والامريكية والاوروبية هو أن تقدم كل دولة مشروعاتها فى العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة، وأن تناقش وتدرس ثم تعرض فى اجتماع مقبل للوزراء والاطراف الدولية.

- أن المنهج الذى تفضله اثيوبيا هو الاتفاق مع دول الحوض على استخدام المياه بشكل عقلانى، وقد شارك البنك الدولى فى عمل ترتيب لمصلحة جميع الدول شاركت فيه مصر والسودان، وبموجبه تتقدم كل دولة بمقترحاتها وعلى هذا قدمت اثيوبيا ثلاثة مقترحات، وترى اثيوبيا ان مقترحاتها فيها فائدة لكل من مصر والسودان ، حيث أن السودان ينفق سنويا نحو (٨٠٠) مليون دولار للسيطرة على الفيضانات والسيول التى تجتاح الاراضى السودانية، واذا نجحت اثيوبيا فى السيطرة على الفيضانات باقامة سدود على الانهار الاثيوبية فإن السودان سوف يستفيد، كذلك فإن التحكم الاثيوبى فى تدفق مياه الفيضانات سوف يخفف من مشكلة ترسب الطمى عند السدود السودانية مثل سد الروصيرص ، وفى حالة مصر سوف يخفف من ترسب الطمى عند السد العالى . ومن ناحية ثانية فإن السدود الاثيوبية سوف تؤدى إلى زيادة المياه المتوافرة سنويا بمقدار ٣ مليارات متر مكعب ، ويضاف إلى هذا قدرة اثيوبيا على مكافحة التصحر وتوليد الكهرومائية وبيعها لدول الجوار.

التعليق على حديث رئيس الوزراء الاثيوبى يستدعى للتفكير الملاحظات التالية:

- استعمل رئيس الوزراء كلمة المفاجأة فى وصف الموقف السودانى الاعلامى، والسبب فى تقديرى أنه منذ عام ١٩٩٩ عادت العلاقات بين الدولتين السودانية والاثيوبية إلى مرحلة حسن الجوار بعد قطعية وعداء منذ شكوى اثيوبيا من التدخلات السودانية باسم التوجه الحضارى ومنذ محاولة الاعتداء الاثم على الرئيس حسنى مبارك فى اديس ابابا. لقد زار ملس زيناوى الخرطوم فى احتفالات سودانية بمناسبة اعياد تولى حكومة الانقاذ والرئيس البشير للسلطة فى الخرطوم، ثم عادت اجتماعات اللجان الوزارية والسياسية والامنية والفنية المشتركة منذ مطلع عام ٢٠٠٠، وخلال العام الماضى تم توقيع اتفاق ثنائى باسم«إعلان القضارف» بين ولاة وحكام الاقاليم السودانية والاثيوبية على جانبى الحدود المشتركة للتعاون فى مجالات الثروة الحيوانية والتجارة والاقتصاد والمواصلات والتنمية ويتداول الحديث عن استخدامات اثيوبية لميناء بورسودان وشق طريق مرصوف من الميناء حتى الحدود الاثيوبية ، كذلك التفكير فى مد خط السكك الحديدية يربط بين السودان واثيوبيا.

- أشار رئيس الوزراء إلى عدم تسلم اعتراضات مصرية ، ومعنى هذا أن السياسة المصرية تحترم قواعد المعاملات والتعامل، فالموضوع يناقش فى داخل لجنة فنية ، ومصر تستطيع أن ترد وتطرح الرأى داخل هذه اللجنة التى ليست على مستوى القرار السياسى ، وانما ستكون القرارات على مستوى اجتماعات الوزراء ومن خلال القنوات الدبلوماسية.

- أن كل ماقاله رئيس الوزراء عن الفيضانات والاطماء هو فى الحقيقة مسائل فنية يجب أن يتحدث فيها خبراء وفنيون فى موضوعات الهيدروليكا والجيولوجيا والزراعة، ولكن المقال الذى اكتبه هو قراءة سياسية لموضوعات الحوار بين الدول الثلاث، خاصة إن الحديث عن الموضوعات والمشروعات المائية هو امر مطروح لفترة مقبلة تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة فى القرن الحادى العشرين، وأن هيئات التمويل الدولية لاتكتفى ببحث موضوع تقديم التمويل وإنما سوف تبحث طبقا لقواعد القانون الدولى موضوعات الحصص المائية وموضوعات الضرر الذى يصيب الدول الاخرى فى الحوض، وايضا اساليب ومدة سداد هذه القروض التى تقدم للتمويل من كونسورتيوم دولى.

● ان ماسبق لايقدم الرد الشافى الواضح عن التصرف السودانى باستخدام وسائل الاعلام، ولذلك فإن البحث عن الرأى المصرى تجاه هذا الحوار العلنى كان ضروريا، وصار السؤال : متى وكيف يتحدث الجانب المصرى؟ خاصة أن السياسة المصرية تعرف وتتابع موضوع مشروعات السدود الاثيوبية منذ الاعوام الستينيات فى القرن العشرين بعد الاتفاق على بناء السد العالى فى مصر، فقد طلبت اثيوبيا فى عهد الامبراطور السابق من الولايات المتحدة الامريكية القيام بدراسة مائية زراعية شاملة للارض الاثيوبية، وتم هذا ونشرت المقترحات الامريكية فى منتصف الستينيات، ثم

عرضتها حكومة منجستو والدرج الاثيوبى على الاتحاد السوفيتى ايام الصداقة والتحالف المشترك، واخيرا قامت ايطاليا بدراسة هذا الموضوع فى عهد رئيس الوزراء الاثيوبى الحالى.

● يوم ٢٥ ديسمبر نشرت صحيفة الاهرام تصريحات السفير مروان بدر التى ادلى بها لوكالة انباء الشرق الاوسط، وفى تقديرى ان السياسة المصرية تعاملت بدرجة عالية من الكفاءة والفطنة مع الحوار السودانى الاثيوبى، فلم تقف جانبا أو تحاول غض الطرف عن الموضوع . كما انها لم تشترك فى الحوار عبر اللجان الفنية التابعة لوزارة الرى والموارد المائية المصرية ، بل اختارت السفير مروان بدر الذى يقيم فى اديس ابابا ويتابع موضوعات النيل بكل جوانبها الفنية والسياسية، كما اختارت ايضا تقديم الرأى عبر وسائل الاعلام وليس بالقناة الدبلوماسية، وبذلك يكون الرأى المصرى فى صورته العامة موجها إلى كل من يهمه الامر فى الدولتين السودانية والاثيوبية وفى غيرهما من المؤسسات الدولية المانحة.

الخطاب المائى المصرى :

- جوهر تصريحات السفير المصرى هو تقديم حقائق موثقة تعتبر فصل الخطاب فى الحوار المثار بين الدولتين ، وتشرح الموقف السياسى المصرى الذى يقوم على قاعدتين ، الاولى هى مبادئ القانون الدولى والاتفاقات الدولية التى تقرر أن دولتي المصب(مصر والسودان) ليست لهما أى مصلحة فى الحاق الضرر بدول المنابع ، مع تاكيد مبدأ أن انشاء السدود فى دول المنابع لايؤثر تأثيرا ملموسا على موارد المياه المتدفقة إلى دولتى المصب، والقاعدة الثانية هى مبادرة التعاون بين دول الحوض التى بدأت عام ١٩٩٨ وانضمت اليها اثيوبيا عام ١٩٩٩، وأن للتعاون مستويين وله هدف عام، اما المستويان فهما اعداد مشروعات مشتركة فى اطار جميع دول الحوض أو اعداد مشروعات مشتركة على مستوى دول الروافد والاحواض الفرعية، فاذا تم الاتفاق على مشروع مشترك أو اكثر قدم إلى كونسورتيوم دولى لدارسة الجدوى والتمويل فى مجالات الرى وتوليد الكهرومائية، واما الهدف فهو انشاء منظمة اقليمية لادارة وتنمية مياه الحوض على اساس الاستخدام المنصف للمياه العذبة بين الدول المشاطئة وفقا لقواعد القانون الدولى.
- إن اثيوبيا قد تشاورت مع دولتى المصب بشأن سدود صغيرة (تخزين سنوى وليس تخزينا قرنيا ومستمرا) ، وأن دولتى المصب بعد الدراسة وافقتا عام ١٩٩٦ على الانشاء ، ومن ثم قامت جهات التمويل الدولية بتقديم التمويل للسدود الاثيوبية، وهذه السدود تستقطع حاليا(١٨٠) مليون متر مكعب من المياه محسوبة عند اسوان، وطبقا لاتفاقية ١٩٥٩ اقتسمت دولتا المصب هذه الكمية المائية مناصفة من حصتيهما المقررة بالاتفاقية.
- مازال عمل اللجان الفنية مستمرا فى مناقشة مقترحات المشروعات المقدمة من اثيوبيا والسودان ومصر بشأن التعاون المائى فى حوض النيل الازرق، وسوف يجتمع وزراء الموارد المائية للدول الثلاث خلال يناير ٢٠٠١ للاتفاق النهائى على المشروعات المشتركة، وسوف تطرح هذه المشروعات المشتركة التى يتم الاتفاق عليها فى اجتماع جنيف فى فبراير ٢٠٠١ بمشاركة من البنك الدولى والدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولى، وايضا يوجد مثل هذا التعاون فى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية.

● التعليق الختامى هو أن حديث السفير مروان بدر ادى إلى ظهور المعالم والحقائق فى الحوار الاعلامى الثلاثى حول موضوعات مياه النيل، واعتقد أن الرسالة الاعلامية السودانية موجهة فى ظاهرها إلى اثيوبيا وفى باطنها إلى مصر، والسبب هو ان المطالب الاثيوبية فى حدها الاقصى معروفة ومتداولة منذ الاعوام الستينيات من القرن العشرين، وأن الموقف المصرى تجاه هذه المطالب معروف ومعلن منذ ذلك التاريخ ولهذا فإن ادراج الموضوع فى الخطاب السودانى الاعلامى حاليا هو محاولة لإثارة مزيد من القلق فى الرأى العام المصرى، وللضغط على الحكومة المصرية للاعتراف باهمية ومحورية الدور المفصلى للسودان فى أى اتفاق مائى قادم، والملاحظة فى هذا المقام هى ان الخطاب السودانى لم يشر إلى المطالب السودانية التى تتردد حول إعادة النظر فى اتفاقية ١٩٥٩
(المصرية - السودانية) لزيادة الحصة المائية السودانية إلى ٢٤،٥ مليار متر مكعب بدلا من ١٨،٥ مليار متر مكعب المقررة سنويا بموجب الاتفاقية.

● من ناحية ثانية فإن توقيت الرسالة الإعلامية السودانية يكشف عن استمرار المسعى السودانى لتأسيس دور محورى أو دور الدولة الاولى فى أى ترتيب قادم فى منطقة حوض النيل والقرن الافريقى، وأن السياسة السودانية لم تتخل أو لم تتراجع عن هذا التصور منذ دعوتها لانشاء تجمع القرن الافريقى عام ١٩٩١ فى فترة غياب سياسى مصرى فعال بالمنطقة، فقد حاولت السياسة السودانية ممارسة دور الدولة الاولى فى التجمع ولكن اثيوبيا تمكنت من الصعود إلى مستوى الدولة الاولى بدعم من اعضاء هذا التجمع وبمساعدة امريكية اوروبية، وحاليا تحاول السياسة السودانية ممارسة هذا الدور من خلال دعوتها لتشكيل تجمع ثلاثى أو ديركتوار ثلاثى يضم ثلاث دول محورية بالمنطقة هى السودان واثيوبيا ومصر لتسيير أمور المنطقة، وواضح من كل هذه المحاولات أن السياسة السودانية تريد الغاء ادوار سياسات الدول الاخرى بالمنطقة تحقيقا لمصالحها الخاصة تجاه السياسة الاوغندية والسياسة الارترية والسياسات الامريكية والاوروبية.

● أن التعاون المائى بين جميع الدول العشر فى حوض النيل يجب أن يقوم ويستمر على اساس الاستخدام المنصف لمياه النهر الدولى وعدم الحاق أى ضرر بدول المنابع والمصب من خلال مشروعات مشتركة لاتهدر الحقوق المكتسبة ، ولاتخرج على القواعد والضوابط المعمول بها والمتفق عليها فى القانون الدولى

الجوع والعطش فى حوض النيل

● فى النصف الاخير من الشهر الاخير فى العام ٢٠٠٠، نقلت وسائل الاعلام بيانات متتالية صادرة عن منظمة الاغذية والزراعة (فاو) والبرنامج العالمى للغذاء ، تدعو أهل الانسانية والمروءة فى موسم الاعياد الاسلامية والمسيحية لتقديم الاغاثة العاجلة قبل فناء العباد وخراب البلاد. وتقول البيانات ان الجوع والعطش يفتكان بحياة ٢٨ مليونا من البشر فى دول الشرق الاوسط الافريقى، وهى دول ارتريا واثيوبيا والسودان والصومال وجيبوتى وكينيا واوغندا ورواندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية. وان كارثة هذا العام ليست أمرا طارئا، انما هى ظاهرة ممتدة اصابت الارض الزراعية والمراعى من قبل أو مرتين فى السنوات القليلة الماضية.

● ذكرت البيانات المعلنة تفاصيل الاسباب المستمرة لكارثة الجفاف والمجاعة، واجمالها كالتالى:

- تناقص معدلات الامطار فى مواعيدها السنوية حتى انقطع هطولها فى مواسم عديدة، وغاضت مياه الآبار الجوفية ، فهجر المزارعون والرعاة اماكن اقامتهم بعد ان نفقت الماشية ، وتصحرت الارض.

ومن جانب آخر هطلت امطار غزيرة فى غير المواسم السنوية فى بعض هذه البلدان، فاتلفت المحاصيل قبل موسم الحصاد، وفاضت الانهار واغرقت السيول الزرع والضرع.

- تكدس المهاجرون والنازحون فى مخيمات اللاجئين من غضب الطبيعة ومن نيران الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة التى تنتشر فى أغلب هذه الدول، ومع النقص الشديد فى الرعاية الصحية مما ادى إلى انتشار الاصابات بالامراض القاتلة مثل الايدز والايبولا والملاريا.

- تثاقل واضح فى حركة الدول المانحة والمنظمات فى ميدان التبرع للاغاثة الانسانية، حيث أن العبء الأكبر يقع على كتف دول وشعوب الشمال ولم تتحرك بما فيه الكفاية دول وشعوب الجنوب تجاه الكارثة الافريقية .

● نشرت الصحافة السودانية فى الخرطوم اعتراف الحكومة بالنقص المتزايد فى المواد الغذائية وطلبها للمساعدات من الاسرة الدولية، ولكن الجديد فى هذه الانباء هو أن الجفاف والمجاعة فى هذا العام لا تقتصر على المناطق التقليدية فى كل عام وهى دارفور وكردفان وشرق الاستوائية وبحر الغزال، وانما امتدت هذا العام إلى مناطق جونجلى وبحر الجبل فى الجنوب، وإلى مناطق سناد والنيل الازرق والجزيرة وكسلا فى الوسط والشرق، وذكر مسئول الامم المتحدة فى مكتب تنسيق النشاطات الانسانية فى الخرطوم

ان الكارثة تصيب نحو ٣ ملايين انسان، وانها تدفع القبائل للهجرة من مواطنها إلى مناطق الجوار مما يؤدى إلى نزاعات مسلحة بين القبائل المقيمة والقبائل المهاجرة، اضافة إلي استمرار عمليات الحرب الاهلية فى الجنوب والغرب والشرق.

● فى منطقة البحيرات العظمى ذكرت تقارير منظمات الامم المتحدة ان آثار ونتائج الجفاف والمجاعة ظهرت فى منطقة الشمال الشرقى من اوغندا، وفى مناطق من رواندا، وفى مناطق الشرق من الكونغو الديمقراطية، اضافة إلى انتشار الاثار فى تنزانيا وكينيا بالنسبة للزراعة والرعى وفى مخيمات الفارين من الحرب فى دول الجوار الافريقى.

وقبل انتهاء العام ٢٠٠٠ اصدر برنامج الغذاء العالمى نداء عاجلا يطلب التبرع بسبعة ملايين دولار نقدا أو بقيمتها عينا لمواجهة الحالة الحادة من الجوع والعطش فى رواندا، وذكر النداء أنه سبق أن توجه للمتبرعين فى نوفمبر ١٩٩٩ للمساعدة فلم يجد الاستجابة الكافية.

● تتطلب مناسبة الحديث اضافة ملاحظتين، الأولى خاصة بالآثار المدمرة للحروب الاهلية فى افريقيا، فقد نشر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن تقريرا يذكر أن عدد القتلى نتيجة الصراعات والنزاعات المسلحة فى عام ١٩٩٩ كان (١٠٠) الف ، سقط من بينهم (٦٠) ألفا فى الدول الافريقية جنوب الصحراء، وهذه الارقام سوف تزداد باضافة الاحصاءات الكاملة لقتلى الحرب الاريترية - الاثيوبية عام ٢٠٠٠، واستطرادا نقول ان الصليب الاحمر الدولى يطلب حاليا معونات عاجلة لتأهيل ونقل الاسرى من جانبى الحرب بعد توقيع معاهدة الصلح والسلام بينهما، واحصاءات الصليب الاحمر الحالية تقدرهم بنحو (٢٦٠٠) أسير ارترى وأكثر من من ألف أسير اثيوبى.

والملاحظة الثانية هي عن البنك الدولى الذى ساند النداءات والبيانات الصادرة عن فروع الأمم المتحدة، واشار إلى ما قدمه هو وهيئات التنمية الدولية والاوروبية والامريكية والكندية فى هذا المجال، كما اشار إلى مقترحاته واسهامه فى دراسات إنشاء السدود والخزانات التى سوف يتفق على إنشائها وزراء الموارد المائية فى دول الحوض على المستوى الكلى أو على مستوى أحواض الروافد مثل حوض النيل الأزرق.

قراءة سياسية فى أحوال كوميسا

فى منتصف ليلة ٣١ اكتوبر وقعت مصر وثمانى دول افريقية على اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة فى اطار منظمة كوميسا، ومن جانب آخر تستعد القاهرة لاستضافة القمة العادية للمنظمة فى مايو ٢٠٠١.

لقد انضمت مصر للمنظمة عام ١٩٩٨ ثم صدرت موافقة مجلس الشعب فى يناير ١٩٩٩ على اتفاقية الانضمام للسوق المشتركة للشرق وللجنوب الافريقى (كوميسا) وبذلك اصبحت مصر الدولة الـ ٢١ فى هذه السوق، ولكن باعلان تنزانيا خروجها من عضوية المنظمة صار عدد الدول الأعضاء ٢٠ دولة فقط.

خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٨ حتى اليوم عقدت مؤتمرات وندوات ونشرت دراسات حول قيمة وفوائد العضوية، واسهم فى تنظيم هذا النشاط مؤسسات اكاديمية ومنظمات حكومية متخصصة فى مسائل التصدير والاستيراد وقضايا التجارة الدولية، وكانت مجلة «الاهرام الاقتصادى» من بين الجهات المتخصصة التى تابعت الموضوع باستمرار.

واعتقد ان الوقت قد حان لإلقاء نظرة سياسية على العلاقات السياسية والاقتصادية التى تقوم بين مصر وباقى الدول الاعضاء بالمنظمة بعد التوقيع على اقامة منطقة التجارة الحرة فى اكتوبر الماضى، ونقدم فى هذا المجال عددا من الملاحظات التالية:

- توضح الخريطة الجغرافية الافريقية أن الدول الثمانى تتوزيع إلى دولتين من دول الجزر بالمحيط الهندى وهما موريشيوس ومدغشقر وإلى ست دول تقع فى البر الافريقى وهى جيبوتى والسودان وكينيا ومالاوى وزامبيا وزيمبابوى ومن بين هذه الدول تتمتع ثلاث دول بموانئ للتصدير والاستيراد وهى جيبوتى والسودان وكينيا، بينما الدول الثلاث الاخرى دول داخلية وهى مالاوى وزامبيا وزيمبابوى والملاحظة الجديرة بالنقاش هى أن تجارة التصدير والاستيراد للدول الداخلية يجب أن تمر عبر دولتين ليستا عضوتين فى كوميسا وهما تنزانيا وموزمبيق والنتائج المترتبة على موضوعات النقل والمواصلات والتكلفة المالية للتنافس التجارى وحساب الوقت تقع فى دائرة دراسات الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية، ولكن المعنى المقصود هو تداخل العامل السياسى والاقتصادى والجغرافى فى سوق العرض والطلب ، خاصة أن الاسواق الافريقية هى اسواق مفتوحة أمام التجارة والاستثمار من الدول الاوروبية والامريكية والأسيوية والجنوب إفريقية.

- إن الاحصاءات التى نشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر وادارة نقطة التجارة الدولية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية فى أعوام ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠ تكشف عن ان الميزان التجارى مع دول كوميسا به عجز دائم لغير صالح مصر، وان بعضا من هذه الدول ليس بينها وبين مصر تبادل تجارى حقيقى لأن الارقام والاحصاءات ضئيلة جدا أو منعدمة، ففى عام ١٩٩٩ كان اجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى مجموع دول الكوميسا هو ٥٠,٥ مليون دولار وكان اجمالى قيمة الواردات المصرية من هذه الدول هو ١٤٢,٨ مليون دولار، وبالتالى كان العجز التجارى هو ٩٢,٣ مليون دولار، وفى النصف الاول من عام ٢٠٠٠ ازداد العجز التجارى بمقدار ٣٦,٥ مليون دولار مقارنا بنفس الفترة من عام ١٩٩٩، حيث كان العجز التجارى هو ٥٠,٧ مليون دولار فارتفع فى عام ٢٠٠٠ إلى ٨٧,٢ مليون دولار، ويضاف إلى هذه الامثلة أو المؤشرات الحديث المنشور بالصحافة المصرية عن أن الخط الملاحى بين مصر وشرق افريقيا يتعرض لخسائر نتيجة لابحار السفن خاوية أو شبه خاوية، لأنه لا يمكن توقفها عن الانطلاق والابحار طبقا لجداول المواعيد المقررة، وإلا يتم استبعادها من خريطة الخطوط الملاحية الدولية المنتظمة، ومن جانب آخر فإن التجارة المصرية مع دول جنوب افريقيا تعانى عجزا مزمنا حتى العام الماضى لصالح جنوب افريقيا.

- يحدث هذا الوضع الاقتصادى على الرغم من وجود ٢٩ اتفاقية تجارية واتفاقيات تعاون اقتصادى عددها ١٢ اتفاقية بين مصر ودول القارة الافريقية عامة، والمعنى هنا هو أن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات والعجز فى الميزان التجارى ليست وقفا على الدول الاعضاء فى منظمة كوميسا، إنما هى ظاهرة عامة فى احوال التجارة المتبادلة مع الدول الافريقية غير العربية.

والاحصاءات المنشورة من الجهات المصرية المسئولة تفيد بأن الميزان التجارى به عجز لغير صالح مصر فى عام ١٩٩٩ مع الدول التى وقعت اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة، وايضا مع الدول التى لم توقع وطلب بعضها اقرار تدابير وقائية بالنسبة لأوضاعها الخاصة أو طلب البعض الأخر مهلة زمنية لاتخاذ اجراءات لتوفيق أوضاعها مع احكام اتفاقية المنطقة الحرة.

وتنشر الصحافة المصرية تصريحات وأنباء عن وعود قدمتها بعض الدول الافريقية بشأن سرعة الانضمام خلال عام ٢٠٠١، ولكن تظل هذه الانباء والوعود والاجراءات فى علم الغيب حتى تتحقق على أرض الواقع الافريقى.

- كلمة الختام أن السياسة المصرية تؤمن بأن التصدير هو مسألة حياة أو موت، وهذا مبدأ ينطبق على جميع حالات التجارة للدولة المصرية.

الدبلوماسية المصرية والعمل الافريقي المشترك

● يناقش هذا المقال موضوعين تهتم بهما الدبلوماسية المصرية، ولها في كل منهما إسهام متعدد المستويات، والموضوعات، هما : المصادقة المصرية علي وثائق القانون الأساسي للاتحاد الافريقي، واجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي بالجزائر يومي ١٨ ـ ١٩ أبريل الحالي. وهدف المقال هو محاولة استكمال المعلومات حيث أن المنشور بالصحافة المصرية لايغطي الجوانب المتعددة لكلا الموضوعين.

● زار الرئيس محمد حسني مبارك الجماهيرية الليبية يوم ١٢ أبريل الحالي، وأجري محادثات مع العقيد معمر القذافي، ونشرت الصحافة المصرية في صباح اليوم التالي تقريرا عن الزيارة اشتمل علي تصريحات لوزير الاعلام المصري حول موضوعات المباحثات، ومن بينها الخطوات التنفيذية للاتحاد الافريقي واستكمال مؤسساته، ونقلت صحيفة الأهرام قول وزير الاعلام «ان الرئيس مبارك وافق علي الوثائق الخاصة بالتصديق علي القانون الاساسي للاتحاد الافريقي لرفعها الي مجلس الشعب».

ولقد تابعت صحف القاهرة الصباحية عشرة أيام تالية ـ حتي موعد كتابة هذا المقال ـ بحثا عن أخبار من وزارة الخارجية أو تصريحات للمسئولين فيها بشأن الإجراءات القانونية والادارية الواجب أن تقوم بها الوزارة لرفع الموضوع الي مجلس الشعب، حيث أن السوابق تقضي بأن تعد الوزارة مذكرة شاملة حول الموضوع ترفقها بالوثائق التي تحال لمجلس الشعب، وهذا ما حدث في شهر نوفمبر ١٩٩٨ عندما أعدت الوزارة مذكرة عن موضوع انضمام مصر الي اتفاقية منظمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (كوميسا)، وقامت الصحف المصرية بنشر المذكرة وتصريحات للمسئولين بالوزارة، كما تابعت الصحافة الآراء والمناقشات في مجلس الشعب حتي صدور موافقته في يناير ١٩٩٩، ثم صدور قرار رئيس الجمهورية بالمصادقة ونشره بالجريدة الرسمية عام ١٩٩٩.

● في منتصف شهر ابريل الحالي نشرت الصحافة المصرية تصريحا للسفير مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية يقول فيه ان مصر تعتبر اجتماع الجزائر علي مستوي وزراء الخارجية هو نقطة انطلاق جديدة لمسألة التعاون العربي الافريقي، وانه سوف يسافر الي الجزائر ليرأس الجانب المصري في اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي التي ستنعقد يومي ١٨ ـ ١٩ ابريل برئاسة الكويت للجانب العربي وبوركينا فاسو للجانب الافريقي.

وهذا التصريح يستدعي للذاكرة ما ورد بالبيان الختامي للقمة العربية في عمان، والذي ذكر أن القادة العرب كلفوا الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة الاتصالات مع نظيره في منظمة الوحدة الافريقية في شأن تعزيز التعاون وإزالة العوائق التي تعترض اجتماع أجهزته، وان القادة العرب يعربون عن الترحيب باستضافة الجزائر للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي في اجتماع بالجزائر. ولكن الصحافة العربية (غير المصرية) نشرت أنباء تفيد بعدم وجود اتفاق عربي عام حول الموضوع، وان الخلافات واضحة في مواقف الدول العربية الأعضاء في اللجنة، وتدور هذه الأنباء حول عدد من النقاط هي أسباب فشل الاجتماع :

ـ تقول الكويت بصفتها رئيس الجانب العربي (١٢ دولة) أنها لم توجه دعوة لاجتماع اللجنة، وانها فوجئت بأن الجزائر هي التي توجه الدعوة للاجتماع، ولذلك أرسلت رسالة الي الجزائر والجامعة العربية تقول ان الجزائر لم تتشاور معها وأن الدعوة في غير محلها وان الكويت لن تشترك في هذا الاجتماع. وفي تقديري ان رأي الدكتور هو رأي صحيح قانونا، فطبقا لوثائق المؤتمر الافريقي العربي الأول الذي انعقد بالقاهرة عام ١٩٧٧، تتشكل اللجنة الدائمة من ٢٤ وزيرا للخارجية ينتخبون مناصفة من الجانبين، وأن دعوتها للاجتماع تصدر بالتشاور بين رئيسي الجانب العربي والجانب الإفريقي، أو تصدر من لجنة التنسيق التي تضم الأمينين العامين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ورئيسي الجانبين في اللجنة الدائمة. ومن هذا المنطلق أعلنت المملكة العربية السعودية أنها لن تحضر الاجتماع وطالبت بتأجيله حتي تتوافر له الأسباب المطلوبة لنجاح الاجتماع الذي ينعقد لأول مرة بعد توقف عمل اللجنة منذ عام ١٩٨٩، ومن ناحية ثانية تقول الأنباء ان التكليف الذي أصدره القادة العرب لم يتم تنفيذ الإجراءات الخاصة بإزالة العوائق وتعزيز التفاهم ودراسة الملفات والموضوعات المعلقة أو الجديدة المعروضة.

ـ تقول الأنباء المتداولة ان عددا من وزراء الخارجية بالدول العربية الأعضاء باللجنة الدائمة والموجودين في الجانبين العربي والافريقي من عضوية اللجنة، قد اعتذروا عن عدم الحضور، وأرسلوا مندوبين يمثلون الدول في الاجتماع، وهذا يعني أن المستوي السياسي لاتخاذ القرار غير مكتمل ومن ثم سيكون غير فاعل، وأن الصورة العامة للجانب العربي لن تكون كما يجب أن تكون عليه بعد قرارات القمة العربية، ومن الأمثلة : غياب وزراء خارجية مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والامارات العربية المتحدة والمملكة السعودية.

● أعتقد أن قرار القمة العربية بشأن التعاون العربي الافريقي أعطي التأكيد علي جدية الاهتمام، ولكن الإسراع في عقد اللجنة الدائمة يعطي انطباعا بإجراء شكلي يبرز الاختلافات العربية

الاجتماع المشترك لمصر وجنوب افريقيا

■ فى الاسبوع الثالث من شهر اكتوبر الحالى عقدت اللجنة المشتركة بين مصر وجنوب افريقيا دورتها الخامسة بالقاهرة ، وترأس الاجتماعات الوزير احمد ماهر والوزيرة نكوزانا دلامينى زوما ، وفى اطار المناسبة عقدت عدة اجتماعات بين المسئولين الحكوميين ورجال الاعمال من الجانبين ، وكانت موضوعات هذه الاجتماعات هى قضايا التعاون المشترك فى مختلف القطاعات التى تشملها العلاقات بين الدولتين .

■ وفى تقديرى ان موعد الاجتماع اكتسب اهمية بالغة لان المتغيرات كثيرة فى البيئة العالمية والبيئة الاقليمية ، وهذه المتغيرات تطرح نتائجها واثارها القريبة والبعيدة على بيئة ومضمون العلاقات الثنائية المتبادلة بين الجانبين ، وهذا واضح من حديث خبراء الاقتصاد عن الاثار المترتبة على احداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن وفى الحرب فى افغانستان، وامتداد هذه الاثار الى اقتصادات الدول الاخرى عامة واقتصادات افريقيا خاصة ، اما فى البيئة الافريقية فقد تزامن انعقاد اللجنة المشتركة وانعقاد مؤتمر افريقى فى عاصمة نيجيريا لبحث تطورات المبادرة الافريقية الجديدة واعلان موعد البدء الرسمى لتنفيذ الخطة الافريقية التنموية الطموح ، وهى الخطة التى توصل اليها القادة الافارقة بعد ادماج خطة (ماب) وخطة (اوميجا) وفضلا عن هذا فان الدول الافريقية تنشغل بمتابعة اجراءات وخطوات الفترة الانتقالية التى اعقبت ميلاد منظمة الاتحاد الافريقى بديلا عن منظمة الوحدة الافريقية والتى سوف يناقشها الاجتماع الاول للاتحاد الافريقى على مستوى القمة فى جوهانسبرج بجنوب افريقيا فى عام ٢٠٠٢

■ وقد ظهرت هذه المتغيرات ونتائجها فى جدول اعمال اجتماع اللجنة المشتركة وقد نشرت الصحافة المصرية اليومية القضايا المطروحة على بساط البحث :

- على المستوى الثنائى نوقشت قضايا ومشكلات التبادل التجارى والعجز فى الميزان التجارى ، وتذليل العقبات امام نفاذ الصادرات المصرية الى اسواق جنوب افريقيا ، وبحث قضية الاغراق التى فرضت بموجبها جنوب افريقيا رسوم اغراق على الصادرات المصرية من الالومنيوم وهذه القضية التى رفعتها جنوب افريقيا تحدث عنها تقرير اصدرته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن نشاط وعمل جهاز الدعم والاغراق بالوزارة

- على المستوى الاقليمى نوقشت قضايا ومسيرة المبادرة الافريقية الجديدة من اجل التنمية والتعاون فى القارة الافريقية ، وقضية الاتحاد الافريقى ، وضرورة العمل من اجل بناء مؤسسة فعالة وقوية فى حياة القارة الافريقية ، كما نوقشت قضايا الصراعات والحروب الاهلية فى افريقيا مثل دول انجولا والكونغو الديمقراطية .

- على المستوى العالمى نوقشت قضية الارهاب ومايتفرع عنها من مشكلات او ماينتظرها من تطورات تمس الامن والاستقرار العالميين بوجه عام ، ونوقشت ايضا مقترحات الرئيس محمد حسنى مبارك الخاصة بأهمية وضرورة عقد مؤتمر عالمى لمكافحةالارهاب تحت مظلة الامانة العامة للامم المتحدة وتؤيد جنوب افريقيا اقتراح الرئيس مبارك .

- اجتمع رجال الاعمال من الدولتين فى هيئة منتدى لطرح الاراء والافكار حول موضوعات الاستثمار والتبادل التجارى وامكانات تعزيز السياحة .

كما ناقش المسئولون الحكوميون قضية العلاقات الثقافية والتبادل فى قطاعات الرياضة والشباب والثقافة بوجه عام.

■ وفى ختام الاجتماعات والحوار اعلن الجانبان عن توقيع ثلاث اتفاقيات فى مجال التعاون المشترك وهى اتفاقية تسليم المجرمين ، واتفاقية المساعدات القضائية فى الموضوعات الجنائية ، واتفاقية التعاون فى مجال الرياضة والشباب ، واعلن الوزيران فى بيان مشترك وفى مؤتمر صحفى مشترك عن الرغبة فى تعزيزالتعاون بين البلدين وتصميمهما على دفع العلاقات الثنائية الى الامام فى صورة اوثق واعمق .

■ وتدعو المناسبة الى بعض الملاحظات حول مانشر فى وسائل الاعلام المصرية بشكل عام ، فلقد غابت احصاءات التجارة المتبادلة بين الدولتين وقيمة العجز فى الميزان التجارى ، كما لم يتمكن المهتمون بالعلاقات المتبادلة من معرفة ماتم من خطوات فى مجالات التعاون على مستوى المبادرة الافريقية وبناء الاتحاد الافريقى والى اين وصلت هذه الخطوات ؟ ومن ناحية ثانية فان اقتراح فتح مراكز ثقافية مصرية فى جنوب افريقيا يتطلب دراسة وتقييم النشاط الثقافى المنظم الذى تقوم به دول عربية افريقية ودول عربية اسيوية فى هذا القطاع ، خاصة انها دول بترولية مثل الجماهيرية الليبية والمملكة السعودية ولاتقلل هذه الملاحظات من قيمة الانجاز الذى تم فى الدورة الخامسة بالقاهرة ، ونتطلع الى ماسوف يرد بجدول الاعمال فى اجتماع الدورة السادسة فى جنوب افريقيا فى العام القادم .

علامات الاستفهام فى القرن الإفريقى

● خلال شهر فبراير وبدايات مارس من هذا العام شهدت منطقة القرن الافريقى ظاهرة تقارب سياسى بين مجموعات من دولها ، والمحور الرئيسى لهذه الظاهرة هو القضية الصومالية ومايرتبط بها من تفاعلات وتشابكات تمتد اثارها فى بعض الحالات الى الاوضاع الداخلية فى دول الجوار، وهذه الظاهرة قد تكون نتيجة لتغيير قد حدث فى المواقف او لرغبة فى استباق تغيير متوقع يؤثر على المراكز التفاوضية للاطراف فى المنطقة او فى خارجها ، وفى تقديرى ان انضمام الحكومة الصومالية المؤقتة لعضوية تجمع دول الساحل والصحراء هو نقطة البدء فى التصاعد والتسارع بالنسبة لمجمل المواقف والعلاقات، وعلما بأن نتائج هذا الانضمام تتراكم فى دائرة اهتمام سابق بالقضية من جانب منظمة ايجاد ولجنة اصدقاء وايجاد.

● والملاحظة الظاهرة فى هذه الفترة هى اوضاع التقارب والتنافر عامة بين مجموعة تضم جيبوتى واريتريا والحكومة الصومالية المؤقتة، ومجموعة تضم كينيا واثيوبيا والمعارضة الصومالية المسلحة والقوى الانفصالية، ومجموعة تضم دولا من مجمع الساحل والصحراء هى ليبيا والسودان ومصر، ومجموعة تضم دولا اجنبية وعربية ذات اهتمام ومتابعة للقضية بمستويات منوعة.

● لقد سبق ان اتهمت الحكومة الصومالية المؤقتة اثيوبيا باحتلال ارض صومالية وبأنها ترسل دعما عسكريا وسلاحا لميليشيات العشائر وزعماء الحرب الرافضة للمصالحة الصومالية، وقد حدث هذا فى جلسة مجلس الامن وعبر وسائل الاعلام، كما ان جيبوتى قامت بتطويق ازمة مع اثيوبيا ترتبت على رفع رسوم الجمارك فى ميناء جيبوتى بمقدار ٣٠٪، لأن هذا الاجراء يضع عبئا ماليا مضافا على اثيوبيا التى تستخدم الميناء وسكك حديد جيبوتى . اثيوبيا فى عملية التصدير والاستيراد، وذلك على الرغم من ان البلدين حصلا على قرض من الاتحاد الاوروبى مقداره ٢٢٠ مليون دولار لتحديث وخصخصة خط السكك الحديدية، ولكن زيارة رئيس جيبوتى الى اريتريا والمحادثات مع الرئيس افورقى تناولت القضية الصومالية ؛ لان الطرفين يخشيان من اتساع دائرة النفوذ الاثيوبى فى الصومال لاسباب خاصة لكل من الدولتين، واتفق الطرفان على دعم مبادرة جيبوتى ونتائج مؤتمر عرتا واهمية التوصل الى حل صومالى بمعاونة من تجمع الساحل والصحراء ومنظمة ايجاد. ولكن الرئيس جيلى صرح بانه طلب من اثيوبيا سحب قواتها من اراضى الصومال، وردت اثيوبيا بالنفى فى نبرة غاضبة. ومن جانب اخر اتهمت اريتريا اثيوبيا بالمماطلة فى الانسحاب العسكرى لانشاء المنطقة الفاصلة نتيجة لاتفاقية الجزائر للسلام وايقاف الحرب بين البلدين، ولكن بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام اعلنت اتمام الانسحاب الاثيوبى وان اريتريا هى التى تماطل فى الانسحاب، وردت اريتريا بغضب متهمة الامم المتحدة بالانحياز لاثيوبيا، وهذا مؤشر على تشابك اوضاع داخلية واوضاع فى السياسة الخارجية مع تعقيدات القضية الصومالية.

أما زعماء الحرب الثلاثة فى مقديشو فقد عقدوا اجتماعا مفاجئا فى نيروبى، وبعد المفاوضات اعلنوا الاتفاق على تصفية خلافاتهم واتخاذ موقف موحد ضد الحكومة الانتقالية التى يتهمونها بانها صنيعة جيبوتى، ثم انتقلوا من كينيا إلى اديس ابابا وانضم إليهم حوالى عشرة من زعماء الميليشيات المسلحة وعبد الله يوسف رئيس دولة بونت لاند ، وبدأت المفاوضات لإنشاء حكومة بديلة غير الحكومة المؤقتة، وامتنع رئيس صوماليلاند من الانضمام اليهم مؤكدا سعيه للحصول على اعتراف واقعى بجمهوريته ، واوضح توطيد علاقاته التجارية والاقتصادية مع اثيوبيا وقبوله لمعونة فنية من مصر التى ارسلت حوالى ٥٠ مدرسا ، كما أنه طرح دستورا جديدا للاستفتاء فى أواخر شهر مارس الحالى.

● هذه التطورات تستدعى اهتماما متزايدا من دول تجمع الساحل والصحراء، وفى مقدمتها الدولة الليبية التى حصلت على تفويض للعقيد القذافى من قمة التجمع بصفته مؤسس التجمع لاجراء ما يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية المنازعات واحلال الامن والسلام التى تنشأ فى فضاء التجمع وما وراءه من مناطق افريقية، واهتمت حكومة السودان بصفتها رئيسة التجمع لهذا العام، وهى تمضى فى تطبيع علاقاتها مع اثيوبيا بوسائل متنوعة بينما إجراءات التطبيع مع اريتريا تتعثر ومازال فى العلاقات المتبادلة توتر ملحوظ ، أما الدولة المصرية فلها مصالح تاريخية بالمنطقة تقع فى دائرة الثقافة والتجارة والعروبة والاستراتيجية الخاصة بالبحر الأحمر والقرن ، كما أن لها مصالح حيوية مائية فى المنابع الاثيوبية لنهر النيل، ولهذا فإن اهتمامها مستمر بأوضاع المنطقة.

● أما الدول الأجنبية ذات المصالح والاهتمام بالمنطقة فهى ايطاليا والولايات المتحدة وفرنسا، وهذه الدول لها علاقات وقنوات اتصال مع جميع الاطراف المتشابكة مع القضية الصومالية، وهذه العلاقات والقنوات ليست على مستوى واحد، ولكن الدول جميعا اعضاء فى لجنة اصدقاء إيجاد الخاصة بالقضية الصومالية، ولبعض هذه الدول التزامات سياسية وعسكرية تجاه بعض دول المنطقة ، كما انها تقدم معونات مالية وعسكرية منوعة . وفى هذا المقام تجدر الاشارة إلى الدور اليمنى الذى ينبع من جذر العروبة وجذر الحوار وجذر توثيق العلاقات التجارية مع دول المنطقة على الجوانب المتنوعة لهذه التجمعات المرحلية، وكانت قد اعدت مبادرة جديدة لاتمام المصالحة الصومالية دعما لنتائج مؤتمر عرتا، ولكن للأسف اعلنت الفصائل والميليشيات المسلحة وصوماليلاند رفضها لهذه المبادرة، وقد ظهر من تطور الاحداث اتجاه هذه الفصائل وامراء الحرب إلى كينيا واثيوبيا.

● العرض السابق يكشف عن ان المعلومات المعلنة مازالت قليلة، لان القسم الاكبر من المعلومات والتفاعلات يجرى تحت السطح وعبر قنوات سرية بين الاطراف، ولهذا نطرح علامات الاستفهام التى تحتاج إلى وقت قادم للحصول على اجابات ترسم الصورة الكاملة.

السياسة السعودية والقرن الإفريقي

فى الأسبوع الاخير من شهر أبريل ٢٠٠١ زار المملكة السعودية وفد أثيوبى برئاسة رئيس الوزراء ملس زيناوى، واعلن الجانب الاثيوبى لوسائل الاعلام ان هدف الزيارة هو تطوير العلاقات فى جميع المجالات الرسمية والشعبية وإطلاع رجال الأعمال السعوديين على مجالات الاستثمار فى اثيوبيا ودعوتهم لزيارتها ودراسة امكانية اقامة مشروعات مشتركة تخدم الجانبين . ولكن المنشور فى الصحافة السعودية يقول ان الوفد قابل الملك فهد وكبار رجال الدولة ثم رجال الاعمال وانه جرى بحث دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين مع استعراض شامل للأوضاع على الساحة العربية والاسلامية والدولية .

وفى هذا المقال اعرض قراءة سياسية لمؤثرات تشكيل الوفد وتوقيت الزيارة .

● هذه أول زيارة يقوم بها رئيس الوزراء ملس زيناوى للسعودية منذ توليه السلطة فى ١٩٩١، ويضم الوفد وزراء الخارجية ، الطاقة والثروة الحيوانية ، والعمل ، والشئون الاجتماعية ، والتجارة ، والصناعة ، والمواصلات ، والاتصالات ، وعددا آخر من المسئولين فى رئاسة الحكومة الفيدرالية، وتكشف قائمة الاسماء عن ان أعضاء الوفد يمثلون القوميات والأديان المتعددة فى الدولة الاثيوبية.

ومن ناحية ثانية فان الوفد يمثل بعثة طرق الابواب السعودية بالمعنى الاقتصادى والاستثمارى وان كان المعنى السياسى موجودا فى شخص رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولقد سبقت بالزيارة وفود أثيوبية برئاسة وزراء الحكومة ، كما أن رئيس الجمهورية سبق له الاستشفاء فى مستشفيات الرياض ، فضلا عن هذا فإن النشاط التجارى والاستثمارى السعودى موجود فى اثيوبيا منذ بداية حكم ملس زيناوى وبجواره يوجد نشاط ثقافى واغاثة اسلامية تقوم بها منظمات غير حكومية متنوعة فى المملكة . واستطرادا اشيرالى نشاط مجموعة شركات(ميدروك) التى تضم عديدا من المؤسسات العاملة فى ميادين الاستثمارات بقطاعات التعدين والانشاءات والزراعة والفنادق والسياحة والنقل والأدوية ويمتلك هذه الشركات رجل الاعمال السعودى محمد العمودى ، وآخر انباء النشاط هو حصول الشركة على عقد انشاء محطة لتوليد الكهرومائية على نهر جوجيت فى غرب اثيوبيا ، وعند استكمال الإنشاء تبيع الشركة السعودية الكهرباء للشركة الاثيوبية الحكومية لتوزيعها واستخداماتها فى الدولة، وهذه هى المحطة رقم ٨ فى فى الانشاءات الاثيوبية فى مجال الكهرومائية. وايضا اشير الى نشاط شركة [إيرهاربر تكنولوجيز] ، وهى شركة قابضة سعودية تتبعها شركات عديدة وتزاول نشاطها فى ارتريا فى مجالات الاستثمار فى قطاعات خطوط الطيران والنقل الجوى وانشاء المطارات والفنادق والسياحة ويمتلكها رجل الاعمال السعودى هانى يمانى ، وتتبع الشركة القابضة شركة طيران البحر الاحمر وعددا من المطارات والفنادق فى ارتريا ، كما ان للشركة نشاطا حاليا فى زيمبابوى .

● فى تقديرى ان توقيت الزيارة له اسباب تتصل بمواقف كل من السياستين السعودية والاثيوبية تجاه القضية الصومالية ، وهى مواقف فيها اختلافات متنوعة ، ولذلك اعتقد ان القضية احتلت موقعا متقدما فى المباحثات الثنائية ، وذلك على الرغم من ان رئيس الوزراء فى مؤتمره الصحفى لم يؤكد ولم ينف أن المحادثات تطرقت لموضوع الصومال ، وانما قال ان حكومته ليست ضد الحكومة الصومالية الحالية ، وأنه يريد أن تعمل الحكومة مع المجموعات الاخرى للتوصل الى حل شامل باسلوب الحوار وليس باسلوب الحرب والدمار، أما المؤشرات التى تساند ما أقول فهى التالى :

– يقوم الموقف السعودى فى المحادثات على قاعدة قرار القمة العربية الاخيرة بتأييد الحكومة الصومالية الانتقالية وتخصيص معونة مالية قدرها ٤٥٠ مليون دولار، ومن المعروف ان السعودية ستكون فى مقدمة الدول العربية البترولية التى تغطى القسم الاعظم من هذه المعونة، ويضاف الى هذا الموقف الصومالى الذى شرحه الرئيس صلاد فى مؤتمر القمة العربية ، وهو عن الخطر الاثيوبى ومحاولة اسقاط الحكومة واحتلال أرض صومالية، ومازال هذا الموقف لم يتغير ، ففى هذا الاسبوع اعلن الرئيس الصومالى انه سوف يزور عددا من الدول العربية من بينها مصر والسعودية من اجل بذل المساعى لاقناع الحكومة الاثيوبية للتراجع عن مخططها لاسقاط الحكومة الصومالية الانتقالية، ولهذا فإنه من المصلحة العربية ان تتحرك السعودية .

– يستند الموقف الاثيوبى الى قاعدة الفصائل المسلحة وأمراء الحرب (١٧ فصيلا) الذين اجتمعوا فى اثيوبيا واعلنوا عن تشكيل مجلس للمصالحة ومجلس رئاسى، وإعداد ميثاق للمصالحة وتشكيل حكومة مؤقتة ، وأطلقوا وابلا من التصريحات يهاجمون فيها الدول العربية بدعوى مساندتها للحكومة الانتقالية ودعمها وتسليحها ، واعتبروه تدخلا فى الشئون الصومالية الداخلية ، ومن بين الدول التى تتعرض للتصريحات المعادية ليبيا ومصر وجيبوتى واليمن ، كما انهم يفضلون الحديث حاليا عن الوساطة اليمنية للمصالحة الصومالية ، وهم يشيدون بدور منظمة إيجاد ، ويهاجمون دور الجامعة العربية التى رفضت مقابلتهم والتحدث معهم .

برز فى اطار هذه الحالة خلاف مفاجىء وقصير العمر بين الحكومة الصومالية والسودان الذى يرأس دورة منظمة إيجاد حاليا، فقد عين الرئيس البشير مبعوثا خاصا للصومال وأجرى المبعوث اتصالات فى اديس أبابا قبل التوجه إلى مقديشو، ولهذا رفضت الحكومة الصومالية التعيين واعتبرته تدخلا فى شئون الصومال ، وأعلنت رفض استقبال المبعوث السودانى، ولكن بعد اسبوع واحد تراجعت الحكومة الصومالية ، واعتذرت للسودان علما بأنها ارتكبت خطأ دبلوماسيا واساءت فهم مهمة المبعوث السودانى .

● وأعتقد ان الجانبين السعودى والاثيوبى لديهما قناعة بأن عدم الاستقرار سوف يؤدى الى مزيد من المخاطر والمتاعب لدول منطقة القرن الافريقى خاصة ان اثيوبيا حاليا تشهد نذر عدم الاستقرار الداخلى إثر الانشقاق فى الجبهة الحاكمة ومظاهرات الطلاب ضد الحكومة والقمع البوليسى لهذه التظاهرات .

البترول السوداني والجوار الإفريقي

● تتحدث الدراسات الافريقية المتخصصة عن دور سياسي خارجي للبترول السوداني، ويأتي هذا الحديث في غمار الحديث المتداول عن المبادرة المصرية - الليبية للوفاق السوداني، وتلاحظ هذه الدراسات ان الحكومة السودانية تنشط في هذا المجال، وان لها هدفين اولهما هو زيادة الدخل بالمعنى الاقتصادي ومايترتب عليه من دعم لموقفها السياسي في فترة التفاوض المقبلة بينها وبين قوى المعارضة السودانية، وثانيهما زيادة الترابط بين الحكومة السودانية وبعض دول الجوار الافريقي، تاسيسا على أنه من المحتمل ان هذه الدول الافريقية قد تشارك في مؤتمرات ومفاوضات الحل السياسي، ومن ثم تضمن الحكومة احتمالات المساندة لموقفها وعدم دعم موقف المعارضة بمعناها السياسي والعسكري. وفي هذا التفكير هدف ميكافيلي فلن تخسر الحكومة شيئا اذ هي تبيع البترول وتبحث عن مقابل سياسي لهذه العملية الاقتصادية في القارة الافريقية.

● يدور الحديث حول العلاقات البترولية بين الحكومة السوداني وكل من اثيوبيا وكينيا وجنوب افريقيا، وهذه العلاقات ليست على مستوى واحد حتى الآن، ولكن الاحتمالات مفتوحة ونشاط الحكومة بالمعنى الدبلوماسي والسياسي في تزايد ونمو.

وبالنسبة لاثيوبيا فقد ركزت السياسة السودانية على المدخل الوظيفي للعلاقات لينمو ويتفاعل مع المدخل السياسي منذ الاجتماع الاول في مدينة القضارف في النصف الاول من عام ٢٠٠٠، فقد اتفق البلدان على مد خطوط مواصلات برية وطرق معبدة تربط بين الجانبين عند الحدود السودانية - الاثوبية، مع عقد اتفاقات تبادل تجاري وتسهيلات في الرسوم الجمركية ، ثم اتفق البلدان على مد خط سكك حديدية مشتركة تربط بين البلدين، وبعد ذلك تم الاتفاق على تصدير النفط السوداني الى اثيوبيا بطريق مباشر، ومن جانب آخر ادت تعقيدات ونتائج الحرب الاثيوبية الاريترية الى تحول اثيوبيا في التصدير والاستيراد الى ميناء بورسودان، واعلنت اخيرا أنها نقلت تجارتها بالكامل الى هذا الميناء وانها شرعت في بناء مخازن في الميناء وعند الحدود السودانية - الاثيوبية، وان هذه المخازن ونقاط المراقبة والمتابعة للتجارة سوف ترتبط بخطوط اتصالات وهاتف وضمانات امنية على الجانبين، واستطرادا نشير الى أن الشركات والدول العاملة في مجال البترول السوداني صارت تضم اطرافا قطرية واماراتية وسويدية ونمساوية وروسية بالاضافة الى الشركات الموجودة من قبل وهي ماليزية وكندية وصينية.

● وبالنسبة لكينيا فقد تداولت الانباء عن اتفاق سوداني كيني لتصدير البترول السوداني الى ميناء ممباسا ، وكان وزير الطاقة الكيني قد اعلن في يوليو الماضي عن المحادثات الخاصة بالموضوع على اساس ان الاستيراد في مصلحة كينيا نظرا لان البترول السوداني سيكون رخيص الثمن، وان كينيا سوف تستفيد من القواعد والمبادئ المنظمة للتعريفة الجمركية بين دول منظمة كوميسا التي ينضم لعضويتها البلدان، ثم اعلن وزير المالية الكيني ان الصفقة مازالت في مرحلة التفاوض بين البلدين، وان الجهات المسئولة في كينيا تبحث المشكلات القانونية والمالية التي تترتب على استيراد البترول نظرا لأن الحكومة الكينية حاليا تتقاضى رسوما جمركية عالية على البترول المستورد من الخارج والذي تمت له عمليات التكرير في ممباسا ، وتقول الانباء ان الاستيراد للنفط السوداني سوف يكون لحساب اتفاق جرى ترتيبه بين شركة كينية وشركة سودانية، ومن جانب آخر يقال أن هناك خلافات في داخل حكومة كينيا حول هذا الموضوع لسببين الاول ان كينيا تمارس دورا سياسيا باسم دول منظمة ايجاد في موضوع جنوب السودان والحرب الاهلية. وان اتمام الصفقة يهدد حيادها ودورها السياسي، والسبب الثاني يقال ان مستشارة الامن القومي الامريكي قد اجرت اتصالات مع الجانب الكيني، وان السياسة الامريكية تتحفظ على هذه الصفقة، ويقال انها طلبت ايقافها.

● وبالنسبة لجنوب افريقيا فقد ظهرت انباء في وسائل الاعلام خلال شهر يوليو الماضي ، قبل ان يصل وزير الخارجية السوداني ومعه وفد كبير من المسئولين ورجال الاعمال لزيارة جنوب افريقيا، وتقول الانباء ان شركة سويكور الجنوبي الافريقية للنفط تتفاوض مع حكومة السوداني للتنقيب والاستخراج والاستثمار في البترول السوداني، ونظرا لان شركة سويكور هي شركة مملوكة للحكومة فقد تحركت منظمات كنسية كاثوليكية لتعرب عن قلقها لدى حكومة جنوب افريقيا من أن هذا الاتفاق يدعم موقف الحكومة السودانية في الحرب ضد الجنوبيين بالسودان، كما أن الاتفاق يسبب حرجا للحكومة امام السياسة الامريكية وامام منظمات حقوق الانسان الامريكية والاوروبية، ومن جانب آخر يقال ان الحكومة السودانية ترغب في دور للوساطة من جنوب افريقيا لتحسين الصورة في الولايات المتحدة.

وقد انزعجت الشركة من حملة الاعلام الواسعة واعلنت انها مازالت في مرحلة الدراسة بالنسبة لعدة دول افريقية من بينها السودان، وانها شركة تجارية فقط، وانها تقوم بالدراسة بواسطة الاتفاق مع بيت خبرة سوداني في الخرطوم، وان الدراسات بدأت في شهر يونيه من هذا العام.

● في تقديري أن الموضوع يستحق متابعة المهتمين بتطورات الاوضاع السياسية في السودان.

الوساطة الاثيوبية فى الصومال

● منذ مطلع عام ٢٠٠١ حتى شهر يونيو الحالي شهدت العلاقات المتبادلة بين حكومة الصومال المؤقتة وحكومة اثيوبيا مرحلتين متباينتين ، انتقلت فيهما حالة العلاقات من مرحلة التوتر والاتهامات الى مرحلة الاتفاق والتعاون على العمل المشترك من اجل المصالحة الصومالية، ثم صدر اعلان اثيوبى بأن الحكومة الاثيوبية تقوم رسميا بالوساطة بين الحكومة الصومالية المؤقتة وائتلاف الفصائل المسلحة المعارضة ، التى يجمع بينها مجلس المصالحة الوطنية والاصلاح برئاسة حسين عيديد. وان الاساس المتفق عليه لدور الوساطة الاثيوبية وممارساتها فى الاتصال بجميع الاطراف الصومالية هوانشاء حكومة ذات قاعدة شعبية عريضة فى مقديشو .

● ويمكن تفسير هذه الاخبار بأن الحكومتين الاثيوبية والصومالية قد اتفقتا اخيرا على أنه فى السياسة الخارجية لاتوجد صداقة دائما ولاتوجد عداوة دائمة وانما توجد المصالح الدائمة للدول. وتستند الوساطة الاثيوبية الى عدة ركائز من بينها أن زعماء الفصائل الصومالية المسلحة قد تقابلوا خلال شهر مارس الماضى فى مدينة اواسا الاثيوبية وانضم اليهم عديد من اعيان وشيوخ القبائل والعشائر الصومالية، واتفقوا على تشكيل مؤتمر جديد للمصالحة الوطنية فى داخل الصومال بدلا من مؤتمر عرتا الذى انبثقت عنه الحكومة المؤقتة ، واتفق زعماء الفصائل على انشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية يقودها مجلس رئاسى من خمسة زعماء يتناوبون على رئاسة المجلس، كما عينوا عددا من المسئولين التنفيذيين للشئون السياسية الخارجية والداخلية. وهذا الاجراء يعنى نظريا وجود حكومتين انتقاليتين فى الصومال تحظى الاولى بدعم جيبوتى والدول العربية التى اجتمعت فى القمة العربية فى عمان وهذا الدعم فيه جوانب عسكرية وسياسية ومالية، بينما الحكومة الانتقالية الثابتة تدعمها اثيوبيا وكينيا ولديها ايضا السلاح والمال من اطراف غير عربية وغير افريقية.

● لقد استمرت الحكومة المؤقتة برئاسة عبد القاسم صلاد حسن فى اتهام اثيوبيا بالتدخل فى الشئون الصومالية الداخلية وتسليح الفصائل المعارضة، وان اثيوبيا ارسلت قواتها لاحتلال اراض صومالية ، وقد صدرت هذه الاتهامات فى تصريحات قال بها رئيس وزراء حكومة الصومال المؤقتة فى جلسة الامن التى عقدت فى يناير ٢٠٠١، وقال بها رئيس الجمهورية المؤقت فى اجتماع القمة العربية فى عمان فى مارس ٢٠٠١، وتوالت التصريحات والبيانات التى تتهم اثيوبيا بأن لديها مخططا يجرى تنفيذه لاسقاط الحكومة الانتقالية التى نالت اعترافا عربيا وعالميا، ومثلت الصومال فى عديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والافريقية، كما انها انضمت الى عضوية تجمع دول الساحل والصحراء فى قمة الخرطوم عام ٢٠٠١.

● واعتقد ان جيبوتى وبعض الدول العربية التى لها علاقات حسنة مع اثيوبيا فى المجالات السياسية والاقتصادية قد تدخلت لدى الحكومة الاثيوبية لتهدئة العلاقات بين الجانبين الاثيوبى والصومالى، كما ان قمة منظمة ايجاد قد اجتمعت مرتين هذا العام خلال شهر يونيو الحالى، وكان الاجتماع الاول فى نيروبى بشأن مشكلة جنوب السودان، وكان الاجتماع الثانى فى جيبوتى وهو الاجتماع الدورى، واعتقد أن جيبوتى والدول الاخرى التى سعت لتهدئة العلاقات قد نجحت لأن قمة ايجاد اصدرت قرارا بدعم ومساندة الحكومة الصومالية المؤقتة ودورها فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وكانت اثيوبيا من الدول المشاركة .

● ولكن على الجانب الآخر من المساعى والاتصالات العربية والافريقية ، اعلن عن وصول وفد وزارى صومالى الى اديس ابابا برئاسة وزير الخارجية الصومالى.. وبعد محادثات مطولة وصريحة، ادلى وزير الخارجية الصومالى بالحكومة المؤقتة بالتصريح التالى:

لقد تراجعت حكومة الصومال عن تصريحاتها بشأن الغزو الاثيوبى للصومال، لأن ماحدث هو دخول القوات الاثيوبية مرتين الى ارض الصومال قبل تشكيل الحكومة الانتقالية ، وانه يوجد شك لدى البعض من استمرارالوجود العسكرى الاثيوبى فى داخل الصومال ، والسبب هو عجز الحكومة المؤقتة عن فرض سيطرتها على بعض المناطق، وان ماحدث من تبادل للكلمات العنيفة فى وقت سابق بين الجانبين كان نابعا من الشعور بعدم الامن المتبادل، وان الخلاصة هى وجود فارق بين الاعتقاد بوجود قوات اجنبية وبين توجيه اتهام بالوجود الفعلى لهذه القوات.

ولقد توصلت الحكومة المؤقتة الى اتفاق مع اثيوبيا على العمل معا من اجل اقرار السلام فى الصومال واثيوبيا، وان هذه الزيارة سوف تؤدى الى امكان التعاون وانشاء مشاركة استراتيجية فى مجالات الاقتصاد والامن وتعزيز السلام.

وفى خلال الاسبوعين المقبلين سوف ترسل اثيوبيا وفدا الى مقديشو لاول مرة لابقاء زخم الاتصالات ومواصلة الحوار، وان هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة بين الجانبين للتوصل الى تفاهم واضح وصريح.

● وعلى اساس هذا التصريح والاتفاق، اعلنت اثيوبيا عن وساطتها الرسمية بين الاطراف الصومالية، وتفيد الانباء المتداولة بأن دعوة رسمية وصلت الى زعماء الفصائل المعارضة لزيارة اديس ابابا ومن بينهم عبد الله يوسف رئيس مايسمى بدويلة بونت لاند، ولهذا يستحق الموضوع المتابعة لأن الاجراءات المعلنة حتى الآن تفصح عن اجراءات واتفاقات لم يعلن عنها بعد، وان كانت تحظى بقبول ورضا سابقين قبل الاعلان.

المعونة الفنية للحكومة الصومالية

● زار القاهرة فى النصف الأول من شهر أغسطس الحالى وزير الداخلية بالحكومة الصومالية المؤقتة على رأس وفد أمني، وقابل وزير الداخلية المصرى وطلب مساهمة مصرية فى مجال المعونة الفنية الأمنية لبناء أجهزة الشرطة وتجهيزها بالملابس وأجهزة الاتصال وإعادة التأهيل والتدريب للكوادر. وقد تحدث الوزير الصومالى الى الصحافة المصرية والعربية حول قضايا ومواقف الحكومة المؤقتة وعلاقاتها بدول الجوار العربى والافريقى، ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية حول تصريحات الوزير الصومالى:

● الملاحظة الأولى هى قول الوزير ان الحكومة المؤقتة ترغب فى تدريب (٢٠) ألف رجل شرطة حتى تمسك بزمام الأمور فى العاصمة مقديشو، وهذا يعنى ان التأهيل يشمل السلاح والخبرات وأجهزة الاتصال.. الخ، ولكن المساحة الجغرافية التى تسيطر عليها الحكومة من مباني وأرض العاصمة هى صغيرة وقليلة المساحة إذ يشاركها فى السيطرة ويناصبها العداء ميليشيات مسلحة يقودها أمراء الحرب الذين يرفضون الاعتراف بأى شرعية لهذه الحكومة المؤقتة، كما ان زعماء المعارضة المسلحة قد شكلوا أخيرا مجلسا صوماليا للمصالحة والاصلاح هدفه وخطته ان يكون بديلا واقعيا لهذه الحكومة المؤقتة .

ومن ناحية ثانية فان زعماء الميليشيات المسلحة يمنعون الحكومة حتى الآن من السيطرة على المطار والميناء، ودخلوا فى معارك وقتال ضدها، وترتيبا على هذا فان السؤال المطروح هو البحث عن حقيقة الأهداف التى تبتغيها الحكومة المؤقتة من تدريب وتأهيل هذا العدد الكبير من رجال الشرطة، علما بان المعارضة سبق ان اتهمت اليمن وليبيا بتقديم معونات عسكرية للحكومة المؤقتة، وردت اليمن بانها قدمت ملابس لرجال الشرطة فقط.

● الملاحظة الثانية هى تقلب مواقف وسياسات الحكومة المؤقتة تجاه دول الجوار الافريقى خاصة اثيوبيا وكينيا. ففى شهر يونيو من العام الحالى (٢٠٠١) تفاوض وزير الخارجية الصومالى فى أديس أبابا وصدر بيان مشترك يقول ان الحكومة المؤقتة قد تراجعت عن تصريحاتها بشأن الغزو الأثيوبى لأراضى الصومال، وان ماحدث من غزو سابق كان قبل قيام الحكومة المؤقتة، واعلن الطرفان الصومالى والاثيوبى عن اتفاقهما للعمل معا من أجل اقرار السلام والتعاون والشراكة الاقتصادية ولكن وزير الداخلية الصومالى قال فى تصريحاته الصحفية بالقاهرة ان ماسبق ان اعلنه وزير الخارجية الصومالى لم يعد يعبر عن رأى الحكومة المؤقت ، وان وزير الاعلام الصومالى أصدر بيانا فيه اتهام صريح لاثيوبيا باحتلال الأراضى الصومالية، ومن جانبه اكد وزير الداخلية هذا الاتهام بان اثيوبيا تحتل الارض وتدعم بالسلاح والمعدات ميليشيات المعارضة الصومالية ، خاصة فى المعارك التى دارت بين قوات الحكومة المؤقتة وانصارها من الميشليات العشائرية والقبلية وبين قوات الميلشليات التابعة للمعارضة المسلحة فى مناطق جنوب البلاد وميناء كيسمايو ، وقد حدث هذا القتال فى الشهر الماضى حتى استعادت الحكومة وانصارها السيطرة على الميناء والمدينة ومن هنا صدر الاتهام الصومالى كما صدر النفى الاثيوبى .

● الملاحظة الثالثة هى ان عددا من اعضاء البرلمان الانتقالى المؤيد للحكومة والذى تشكل فى مؤتمر تمربا بجيبوتى ، قد قدموا اقتراحا للمناقشة حول طلب تدخل دولى واستدعاء قوات دولية من دول صديقة لمساعدة الحكومة المؤقتة فى فرض النظام والاستقرار ونزع سلاح ميليشيات المعارضة المسلحة ، وقد اثار هذا الاقتراح عددا من التعليقات والاراء من بينها استنفار المعارضة المسلحة لمعارضة الدعوة لاى تدخل دولى او اى قوات اجنبية ولمنعها من دخول البلاد .

● الملاحظة الرابعة هى ان محاولات واتصالات بين الاطراف الصومالية الحكومية والمعارضة قد جرت للجمع بينهما فى مناسبة انعقاد مؤتمر لوساكا للقمة الافريقية ٢٠٠١

ويقول وزير الداخلية فى تصريحاته ان محاولات المصالحة والتفاهم بين الجانبين قد فشلت خلال انعقاد القمة الافريقية ويتهم اثيوبيا بانها وقفت مع المعارضة التى يمثلها المجلس الصومالى للمصالحة والاصلاح ، بينما يذكر الوزيران عددا من الدول الافريقية ساندت موقف وسياسات الحكومة المؤقتة .

● الملاحظة الخامسة ان حكومة كينيا قد اصدرت قرارا بفرض حظر وايقاف للتجارة الصومالية الكينية عبر خط الحدود السياسية الفاصل بين البلدين ، وتقول كينيا ان هذه التجارة المتبادلة قد تحولت من البضائع والسلع الى تهريب السلاح وتجارته غير المشروعة ، الامر الذى ترتب عليه نشوب معارك وقتال فى داخل تجمعات الصوماليين اللاجئين او الصوماليين المقيمين فى مناطق شمال كينيا وان هذه الاسلحة قد استخدمت ضد قوات الشرطة الكينية التى تقوم بحفظ النظام ومراقبة المنطقة فى داخل الحدود الكينية .

● واخيرا اعتقد ان هذه الملاحظات تدعو الحكومة المصرية الى تقييم وتقدير الاوضاع فى الصومال وعلاقات الاطراف الصومالية مع حكومات وبلاد الجوار العربى والافريقى ، خاصة ان الصحافة المصرية لم تنشر حتى الان بيانا او تصريحات رسمية من الجانب المصرى تفيد بما استقر عليه الرأى تجاه طلب الصومال فى مجال المعونة الفنية الامنية ، وهذا القول لاينفى تأكيد ان السياسة المصرية تقدم من قبل انواعا من المعونة للصومال فى مجالات التعليم والصحة والدعوة الاسلامية قبل زيارة الوزير للقاهرة .

هل فى الصومال قاعدة للإرهاب؟

يبدأ المقال بأقوال الاطراف الصومالية على جانبى الحكومة الانتقالية والفصائل المعارضة لها، ثم تصريحات وسياسات اثيوبية وكينية، واخيرا يستعرض المنشور فى الاعلام الاوروبي والامريكى عن اتجاهات ورأى الولايات المتحدة والتحالف الاوروبى حول الموضوع.

- منذ النصف الاول من شهر سبتمبر اعلن حسين عيديد رئيس ما يسمى بمجلس المصالحة والاصلاح الصومالى عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة ضد الارهاب، واتهم الجماعة الصومالية المسماة بالاتحاد الاسلامى بأنها قاعدة الارهاب فى الصومال. وان لها علاقات مع منظمة القاعدة واسامة بن لادن، كما اتهم الحكومة الصومالية الانتقالية بالتورط مع الاتحاد الاسلامى في زعزعة الامن والاستقرار فى دول القرن الافريقي، وكشف عن أنه ناقش الموضوع مع القيادة الاثيوبية التى تعانى من قضايا الارهاب التي يقودها الاتحاد الاسلامى الصومالى.

- نفى رئيس الجمهورية الانتقالى فى الصومال هذه الانباء ونفى وجود معسكرات تدريب للارهابيين في الصومال، واتهم عيديد بأن له علاقات قوية مع منظمة القاعدة واسامة بن لادن، وان هذه العلاقات بدأت منذ ايام والده الراحل الجنرال عيديد وان اسامة بن لادن سبق ان قدم معونات تدريب ومساعدات مالية لوالده وله من بعده.

- اتهمت اثيوبيا رسميا جماعة الاتحاد الاسلامي بوجود علاقات مباشرة مع منظمة القاعدة في افغانستان، وان لدى اثيوبيا وثائق وادلة حصلت عليها فى عام ١٩٩٧ بعد ان شنت هجوما على قواعد الاتحاد الاسلامى فى الصومال، وان اثيوبيا افادت الولايات المتحدة بهذه الادلة والوثائق، وصرح حاكم اقليم شمال كينيا بأن الفصائل الصومالية تنشط في مناطق الحدود بين البلدين وهدد بأن بلاده سوف تستعمل الجيش ضد هذه الفصائل والمنظمات فى داخل الارض الصومالية. وفى شهر نوفمبر صرح رئيس الوزراء الاثيوبى بان بلاده متأكدة من وجود قواعد لتنظيم القاعدة مع الاتحاد الاسلامى في الصومال ، واتهم الحكومة الانتقالية الصومالية بانها تحصل على دعم ومساندة الاتحاد الاسلامي الصومالى، ودعا رئيس الجمهورية الانتقالى الى اتخاذ موقف حاسم اما ان يكون مع الارهاب او ان يكون ضده ، واكد ان بلاده مستعدة للعمل المسلح بالتعاون مع الولايات المتحدة وان فصائل صومالية متعددة سوف تنضم الي هذا العمل المشترك لمكافحة الارهاب فى الصومال.

- بدأ تسريب الاخبار فى وسائل الاعلام الاوروبية والامريكية نقلا عن مؤسسات سياسية وعسكرية امريكية واوروبية ان الصومال تحت المراقبة جوا وبحرا نظرا لانه مكان محتمل لايواء الهاربين من منظمة القاعدة فى افغانستان بقيادة اسامة بن لادن، ولذلك فان اسطول الولايات المتحدة يجوب مياه المحيط الهندى امام ساحل الصومال، وان المانيا قبلت ان تتعاون فى مهمة المراقبة البحرية للموانىء والساحل الصومالى.

كما جرى الاعلان عن وجود فريق من رجال المخابرات الامريكية يتجول فى مناطق صومالية لجمع المعلومات، وان هذا الفريق يحصل على تعاون ومساعدات من دول الجوار وفى مقدمتها اثيوبيا وكينيا، ومن ناحية اخرى اشارت وسائل الاعلام الى ان السياسة الامريكية طلبت من بريطانيا القيام بدور فى مكافحة الارهاب فى المنطقة عامة والصومال خاصة حيث ان بريطانيا لديها خبرات فى التعامل منذ زمن سابق مع هذه الدول والقيادات السياسية، وينطبق القول على فرنسا وايطاليا.

- حدث تغيير واضح في موقف الحكومة الانتقالية فى الصومال، فقد سبق للبرلمان الصومالى الانتقالى ان حجب الثقة عن رئيس الوزراء على خليف قلايد لاسباب فشله فى تحقيق المصالحة الوطنية وفى مكافحة الفساد وفى شهر نوفمبر الماضى عين رئيس الجمهورية رئيسا جديدا للوزراء هو حسن ابشر فرح الذي كان يشغل منصب وزير المياه والثروة المعدنية، وبدأ رئيس الوزراء نشاطه بزيارة لاثيوبيا والتحادث مع رئيس الوزراء ، وهناك اعلن ان الصومال مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة واثيوبيا فى محاربة الارهاب، ونفى ان تكون لحكومته اى علاقة مع جماعة الاتحاد الاسلامى ، ودعا امريكا الى ان تاتى بقواتها ليعمل الجميع معها ضد المجموعات الارهابية، ولكنه اوضح ان جماعة الاتحاد الاسلامى كانت موجودة فى داخل الصومال ، وان حكومته تسيطر على كل اراضي الصومال، ولذلك فقد ارسلت حكومته خطابا للحكومة الامريكية داعية اياها لارسال لجنة تقصي الحقائق فى الصومال، كما ان حكومته سوف تحقق اتهامات اثيوبيا بوجود اعضاء في الحكومة الصومالية ، وفى البرلمان ينتمون الى جماعة الاتحاد الاسلامى، وقال ان الحكومتين الصومالية والاثيوبية اتفقتا على بدء صفحة جديدة فى العلاقات المتبادلة وان اثيوبيا منحت الصومال فرصة زمنية لتثبت حسن نيتها ومدي تعاونها مع العالم في مكافحة الارهاب، واخيرا اتهم رئيس الوزراء قادة الفصائل الصومالية المعارضة وعلى رأسهم حسين عيديد باختلاق الاكاذيب ومحاولة اقناع الحكومة الامريكية بأن الحكومة الصومالية الانتقالية تأوى الارهاب وتساعده فى الصومال.

- يوم ٤ ديسمبر اعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها ابلغت رسميا الحكومة الانتقالية الصومالية بعزمها على مكافحة ومحاربة الارهاب الدولى، وانها تلقت اجابة رسمية تفيد بموافقة الحكومة الصومالية على التعاون فى مكافحة الارهاب، كما تلقت الحكومة الامريكية ايضا موافقة جميع الفصائل الصومالية الاخرى على مكافحة الارهاب.

- وهكذا تهيأ المسرح الداخلي والاقليمى والدولى للعمل الامريكي الاوروبي..

الفهرس

مطابع النجارية - قليوب - مصر

